www.kassiounpaper.com

802

الاحد 19 آذار 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

منصة الحل.. والسلاح: 2254

[05]

الافتتاحية

كيف نرد على الارهاب؟

يعتبر الإرهاب كبنى تنظيمية، وكخيار، انعكاساً لانحطاط الموقف السياسي، ويهدف عموماً إلى خلط الأوراق، وإشاعة الفوضى، لتأمين الظروف المناسبة حتى يتمكن رعاته، وصنّاعه، ومموّلوه من التحكم بالمسارات، وترتيب الأوضاع بما يعكس مصالحهم، وليس سراً أن قوى الفاشية الجديدة، وأذرعها الإرهابية، وجدت في ظروف الأزمة السورية – وبعد سيادة مفهومي الحسم والإسقاط على المشهد– البيئة المناسبة ليزداد دورها، ويتضاعف تأثيرها، وعليه من الطبيعي أن تكون القوى الإرهابية أول المتضررين من تقدم الخيار السياسي، وأن تستخدم ما تبقى من قوى لديها لعرقلته، ومنعه. فالإرهاب ليس فعلاً إجراميا فقطّ، بل له ايضاً وظيفة سياسية؛ و إن كان السلوك الإجرامي، يعكس حالة إفلاس سياسي وأخلاقي وتأكيد جديد على محدودية الخيارات، وانسداد الأفق أمامها.

إن الدرس الأول من التفجيرات الإرهابية الأخيرة في دمشق، هو: أن قوى الإرهاب، باتت في موقع بائس من حيث الفاعلية والتأثير على اتجاه تطور الأزمة السورية، بعد التقدم الذي حصل ويحصل على طريق الحل السياسي، منذ بيان موسكو الثلاثي، وحتى اجتماع آستانا الأخير، وبعد أن فقدت القوى الإرهابية الكثير من مواقعها على الأرض، وبعد عمليات الفرز الجارية في صفوف المسلحين؛ وبعد أن تم حشرها في زاوية ضيقة، إنما تحاول ومن خلال الاستهداف الجبان للتجمعات السكانية المدنية، العودة مجدداً إلى التأثير على تسارع تطور الأحداث، باتجاه العملية السياسية. يعتبر الارهاب منذ البداية بمثابة أداة لتسويق الفوضى الخلاقة.

إن العمليات الارهابية الأخيرة هي بالملموس، رد على الخطى الثابتة، باتجاه تطبيق القرار2254، وخصوصاً ما تثبت في الجولة الرابعة من جنيف، من مناقشة السّلات الأربع بالتزامن والتوازي، وتثبيت حضور المعارضة الوطنية، كمنصات معارضة مؤيدة للحل السياسي كاملة الحقوق، ومخرجات اجتماع أستانا الأخير، والتوافق على آليات مراقبة خرق اتفاق وقف الأعمال العدائية، وإصرار الراعي الروسي على دفع العملية الى الأمام، وقدرته على إيجاد التوافقات، وحرصه على السير في طريق الحل السياسي، باعتبار أن كل هذا الإجراءات هي خطوات ملموسة باتجاه توحيد بنادق السوريين ضد الإرهاب. إن العلاقة بين الحل السياسي والإرهاب، علاقة عكسية مباشرة، فكلما تقدم الحل السياسي، تراجع دور الإرهاب أكثر، وعليه فإن الحرب الجدية على الإرهاب، وتأمين إمكانية القضاء عليه واجتثاثه من جذوره، تمر عبر بوابة الحل السياسي، وبالتالي فإن كل عرقلة للحل السياسي، هي خدمة مباشرة للإرهاب، وكل إسراع بالحل السياسي هو عملياً حرب على الإرهاب؛ وتالياً: إن الموقف العملي من الحل السياسي، هو أهم معايير الموقف الجدي من الإرهاب، لدرجة أنه يمكن القول: إن مصداقية موقف أية قوة أو جهة من الإرهاب، بغض النظر عن الاصطفافات القائمة، إنما تتضح من خلال موقفها العملي، وسلوكها الملموس من الحل السياسي، وأطره التنفيذية، سواء كان مسار جنيف، أو مسار آستانا الداعم له.

شؤون عمالية

التشاركية و الدستور

03

ملف «سورية 2017»

آستانا الضامن والمكمل لجنيف والحل السياسي

06

شؤون اقتصادية

الأجور المتزايدة عالمياً...

15

شؤون عربية ودولية

حراك الضفة الغربية يتصاعد

19

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

نحن الواقفون على خطوط الانتاج

ثمانية عقود مضت من عمر الحركة العمالية والنقابية منذ إعلان تاريخ تأسيسها الرسمي ولكن سبق هذا التاريخ إرهاصات مرت بها الحركتان حتى تمكنت من الإعلان الفعلي عن نفسها كحركة قائدة ومناضلة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مع الطبقة العاملة السورية، حيث تمكنت من فرض منطقها الكفاحي المستند تنظيمياً على حق الإضراب والتظاهر، الذي انتزعته وحققت عبره العديد من مطالبها المشروعة بالإضافة لدورها في مقاومة الاستعمار الفرنسي وملحقاته، الذين عبروا عن ارتباطهم بالاستعمار عندما جروا عربة غورو.

الحركتان النقابية والعمالية تكونتا وتطورتا في ظل المعارك الوطنية والطبقية وساعدهما في ذلك ميزان القوى الدولي والمحلي الذي أمّن نهوضاً وطنياً لعب دوراً أساسياً في كنس قوى الاستعمار، وتأمين استقلالها السياسي.

هذا التاريخ المجيد للطبقة العاملة السورية، والتجارب والخبرات التي كونتها واكتسبتها خلال العقود الثمانية، لابد أن تفضي إلى موقف ستعبر عنه دفاعاً عن حقوقها الجذرية الأساسية في أجور حقيقية، وبحريات نقابية كاملة وفي مقدمتها: حقها في الإضراب والتظاهر، واستقلالية قرارها في اختيار ممثليها المعبرين والمناضلين معها، في الدفاع عن مصالحها وحقوقها، والتي لا يمكن أن تختصر بعدة مطالب هنا أو هناك مع العلم أنها مهمة وضرورية ولكن القضية الأساسية والجوهرية تكمن في: قضية الثروة المنهوبة والتوزيع غير العادل للدخل الوطني، الذي وصل إلى حد لا يقبل به عقل ولا مصلحة العمال في تأمين مستوى معيشتهم، المتناسب مع الارتفاع الجنوني للأسعار الذي أوصل العمال لحافة الجوع.

إنّ قوة الحركة النقابية وقدرتها على أن تكون ممثلاً ومدافعاً فعلياً تكمن في: موقفها من الثروة المنهوبة، التي ينتجها العمال وكل العاملين بأجر، والموقف الوسط من مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتجها قوى رأس المال وفي مقدمتها: السياسات الاقتصادية الليبرالية الحكومية، سيجعل الواقفين على خطوط الإنتاج يذهبون إلى تلك المواقف التي تمكنهم من انتزاع حقوقهم وخاصةً حقهم المشروع في الثروة التي ينتجونها وينهبها من لا ينتج، بل هو طفيلي كما هي العلقة التي تمتص الدماء بشكل شره ومؤذٍ.

الكرة في ملعب الحكومة

تشكل مؤتمرات الاتحادات المهنية محطةً مهمةً في نشاط التنظيم النقابي كونها تضع العمال أمام مهام عديدة، على رأسها واقع الإنتاج وصعوباته واقتراحات الحلول وبدا واضحاً بأن الدفاع عن القطاع العام الذي برز خلال مؤتمرات النقابات قد تصدّر المؤتمر المهني الأول الذي أقيم في صحارى يوم الخميس الماضي.

■ مراسل قاسيون

في مجمع صحارى انطلقت أولى المؤتمرات، حيث أنجز مؤتمر الاتحاد المهني للصناعات الغذائية والتبغ والسياحة والتنمية الزراعية أعماله فتم عرض موجز التقرير المقدم للمؤتمر، و من ثم أتت مداخلات الأعضاء تباعاً عارضةً العديد من معوقات الإنتاج، ومكامن الضعف في قطاع الدولة وتركزت مجملها على شرح الواقع الإنتاجي في مختلف المنشآت والمعامل مقدمين المقترحات والتوصيات، والمطالبات من الحكومة، عبر وزاراتها المختلفة مؤكدين على ضرورة تنفيذها إن كانت الحكومة جادةً في إنقاذ القطاع الزراعي والإنتاجي، ولم تخلُ كلمات العمال الأعضاء من المطالب العمالية والخدمية والتشريعية.

الحلول على قائمة الانتظار

تطرقت إحدى المداخلات للعديد من القضايا الهامة حيث تحدثت عن مدجنة طرطوس، وكيف أن مشروع تطويرها نجح بسبب الرعاية والدعم مع توقعات بارتفاع الإنتاج من 18 مليون ل 50 مليون بيضة سنوياً وهذا خيرٌ كونه إنتاجاً وطنياً، لكن في الجهة المقابلة هناك منشأة أبقار زاهد التي تشغل مساحة ثلاثة آلاف دونم تقريباً، تعاني من الصعوبات والعقبات والمديونية السابقة، وبتراجع عدد القطيع ونقص اليد العاملة، على الرغم من جهود عمالها الموجودين، ولكنها لم تلق الدعم المطلوب، بل يمكن القول بأنه لا يتعدى مسكن آلام، والمطلوب وضع اليد على الجرح وإيجاد حل جذري لواقعها المتراجع، وهذا واجب الحكومة والوزارة المعنية، وعرجت المداخلة على مشكلة تسويق الحمضيات في الساحل السوري، فالإنتاج يزيد عن مليون طن سنوياً وسعر الكيلو لا يحقق سعر التكلفة مما يجعل الكثير من المزارعين يهجرون بساتينهم، وإذا بقي الوضع على ما هو عليه فان هذا المحصول الهام يتراجع كثيراً وهذه الأشجار ستتحول في نهاية الأمر وقوداً للتدفئة وبما أن التقرير الاقتصادي ذكر أنه تمت الموافقة على إنشاء معمل العصائر فيجب الإسراع به.

أهل مكة أدرى بشعابها

فيما يخص مؤسسة الأعلاف، أوضحت إحدى المداخلات: إن هناك عشرات الملايين تدفع سنوياً مقابل استئجار صوامع لتجميع المواد الأولية في معمل طرطوس، والمقترح أن يتم بناء ثلاث صويمعات ضمن المعمل لتوفير هذه الملايين من جهة، وتأمين مخزون من المواد الأولية، تضمن استمرار إنتاج المعمل ولفترة طويلة من جهة أخرى، علماً بأن الأرض متوفرة ضمن حرم المعمل ذاته أما فيما يخص هيئة البحوث العلمية الزراعية، فقد تم التأكيد على ضرورة العمل على تأسيس مخبر التقنيات الحيوية اللازمة لتنفيذ الخطط السنوية التي تخدم البحث العلمي، والعمل على نقل المخابر الخارجة عن الخدمة بسبب الأزمة إلى مناطق آمنة، أما بالنسبة لمركز البحوث العلمية في الغاب والذي يمتلك العقول المهمة والخبرات الكبيرة، ويجب على الإدارة استثمار هذه الكوادر والمطلوب أيضاً توفير المعدات الحديثة التي تخص البحث العلمي، وتوفير بذور وسلالات حيوانية ذات مواصفات قياسية للعمل عليها الاهتمام بأبحاث الأدوية الزراعية والأسمدة الذوابة وبذور الخضروات الهجينة، كما تم التشديد على أهمية تشكيل شعبة تهتم بتربية النحل التي تدهورت خلال السنوات الماضية.

قمح بلا سماد و تفاح بلا تسويق

تطرقت إحدى المداخلات لمحصول القمح، الذي كان يجب أن يرش بالأسمدة في حينه على دفعتين، الأولى: في بداية شباط والثانية: في أول آذار وإلى الآن لم ترش المحاصيل ولا مرة، وهذا سيؤدي لتدني مستوى الإنتاج وبعد هذا التأخير وفي رش السماد، فان أسعاره مرتفعة جداً، حيث أصبح سعر طن السماد 200 ألف ليرة سورية بما يعادل ضعفي سعر طن القمح، فماذا تنتظر الجهات الحكومية ؟ كذلك لا بد من الإسراع في إيجاد سوق تصريف للمخزون الكبير من مادة التفاح، والبالغة فقط في السويداء 3 آلاف طن تلافياً للخسائر، وتأمين مجموعات توليد احتياطية متنقلة للمخابز كبديل في حال تعطلت إحدى مجموعات الديزل الموجودة في الأفران خاصةً في ظل انقطاع كبير للتيار الكهربائي من الشبكة.

من المطالب الإنتاجية

إقامة مفرخ أسماك مياه عذبة، وإعداد كوادر فنية ومهنية، من خلال إجراء دورات متخصصة في تربية الأسماك، كي يتم سد النقص الحاصل بالكوادر.

زيادة المساحات المزروعة من التبغ ومتابعة البحث العلمي لإنتاج أصناف جديدة تنافس منتجات السوق.

تشغيل المعامل المتوقفة كافة التابعة لشركة سكر حمص ومنها معمل الخميرة تأمين السكر الأحمر الخام الموعودين به.

الإسراع بالصيانة الكاملة لمحطة اللاذقية والتي تم تأمين مستلزمات هذه العملية كافة، وكذلك محطة ابن زيدون في السويداء ومحطة حماة.

إعفاء آليات مشروع التطوير في المنطقة الجنوبية من قرار تخفيض استهلاك الوقود كونه مشروعاً إنتاجياً عليه أن ينفذ خطته السنوية.

من المطالب العمالية

رفع الحد الأدنى للأجور، وتفعيل اللجنة الوطنية للأجور المنصوص عنها بالقانون، والتي لم تعقد أي اجتماع منذ صدور القانون.

الإسراع بتعديل القانون رقم 17 وخاصةً المواد المتعلقة بالتسريح والنقل وتغيير طبيعة العمل وإيجاد آلية ملزمة لأرباب العمل تفضي لتسجيل العمال كافة في التأمينات الاجتماعية وبأجورهم الحقيقية.

صرف أجور عمال منشأة أبقار «مسكنة» البالغ عددهم 31 عاملاً الذين وضعوا أنفسهم تحت تصرف منشأة أبقار الذرة، ويعملون فيها ولكنهم لم يتقاضوا أجورهم منذ عام.

تسوية أوضاع 28 عاملاً وعاملةً في مطحنة جبلة الذين انتهت الفترة القصوى لندبهم، فتوقفت أجورهم لذلك نطلب الإسراع بإجراء نقلهم لملاك فرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، عملاً بالمرسوم الصادر في 2009.

موافقة الحكومة على إجراء مسابقة لتعين النقص الحاصل بالأيدي العاملة في شركة سكر حمص.

التشاركية و الدستور

صدر قانون التشاركية بالقانون رقم 5 لعام 2016 وقد عرف القانون التشاركية بأنها علاقة تعاقدية لمدة زمنية محددة، ومتفق عليها بين جهة عامة وشريك من القطاع الخاص . والهدف من التشاركية هو: الحصول على التمويل الخاص للمشروعات الحكومية، مقابل حصول الشريك الخاص على امتياز في المشروع لفترة محددة تمكنه من الحصول على الربح .

■ ميلاد شوقي

هل تتوافق التشاركية مع الدستور ؟؟
مبدأ سمو الدستور يعني علو القواعد الدستورية على غيرها من القواعد القانونية المطبقة في الدولة، وأن أي قانون تصدره الدولة يجب أن لا يكون مخالفاً للدستور، وأنّ أية سلطة من سلطات الدولة يجب أن تمارس عملها وتلتزم بصلاحياتها المحددة بالدستور لا تتجاوزها ولا تتقاعس عنها.
قانون التشاركية الذي أصدرته الحكومة، لا يتوافق والدستور لا نصاً ولا روحاً لتعارض أحكامه، والهدف منها مع ما نص عليه الدستور، وخصوصاً أن التشاركية تعني تقاعس الدولة عن القيام بمهامها لمصلحة القطاع الخاص، وهذا ما يعد من أهم الأسباب للطعن بعدم مشروعية السياسات الاقتصادية للحكومة، وللطعن بقانون التشاركية والمطالبة بإلغائه.
قانون التشاركية يخرق السيادة الوطنية، حين يعرف الشريك الخاص بأنه «أي شخص اعتباري أو ائتلاف أشخاص اعتبارية، محليةً كانت أم خارجيةً!!». أي أن القانون سمح لجهات خارجية بتملك وإدارة واستثمار القطاع العام وهذا يعتبر تسليم البلاد ومقدراتها لشركات أجنبية، وهذا يتعارض مع مبادئ الاستقلال والسيادة وحكم الشعب، التي نص عليها الدستور في مقدمته التي تعد جزءاً من أحكامه لا تجوز مخالفتها.

تجاوز للصلاحيات الدستورية

تتعدى السلطة وتتجاوز صلاحياتها حين تقوم بالتفريط بالقطاع العام، فالدور الذي منحه إياه الدستور في المادة 14 منه نصت على ما يلي: «الثروات والمنشآت والمؤسسات والمرافق العامة هي ملكية عامة، تتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب، وواجب المواطنين حمايتها.»
كما نص الدستور في المادة 26 أثناء تعريفه للخدمة العامة على أن: «الخدمة العامة تكليف وشرف، غايتها تحقيق المصلحة العامة».
من نص المادة 14 يتضح أنه لا يحق لأية سلطة أو جهة التنازل عن ملكية أو تفويض أحد بإدارة المؤسسات والمرافق العامة، لأن الدولة فقط هي بذاتها مخولة بإدارتها وتسييرها لصالح مجموع الشعب وبالتالي: لا تملك حق البيع أو التنازل أو التفويض للغير للقيام بهذه المهمة، والدستور حدد مهمة الدولة بالاستثمار والإشراف على إدارة المؤسسات العامة فقط دون حق التصرف.
كما أن وظيفة المؤسسات العامة والمرافق العامة حسب الدستور: تقديم خدمات عامة للجمهور والسماح للقطاع الخاص بإدارة هذه المؤسسات وتلقي أجرٍ مقابل ذلك يحول الهدف لتلك المؤسسات من تقديم خدمة عامة إلى سعي نحو تحقيق الربح، وهو ما يزيل عنها صفة العمومية، ويفرغ القطاع العام من دوره الاقتصادي والاجتماعي، وينسف الغاية والهدف لوجود المؤسسات. والمرافق العامة، لأنها لم تعد تدار لصالح الشعب، ولم تعد تقدم خدمات عامةً، ولم تعد غايتها تحقيق المصلحة العامة.
كما نصت المادة 53 من قانون التشاركية على نقل ملكية الأصول الى الجهة العامة المتعاقدة عند إنهاء أو أنهاء العقد أو فسخه، مالم تفضل إبقاءها لشركة المشروع أو للشريك الخاص...
ونصت المادة 69 أيضاً، أنه: إذا نص عقد التشاركية على تقديم أعمال أو إنشاء بنية تحتية لمشروع التشاركية يصبح للشريك الخاص الحق بالانتفاع في الملكية العقارية، تعادل حقوق التملك في أصول المشروع طيلة فترة المشروع.
أي أن هذا تنازل وبيع واضح للأملاك العامة، إلى الشريك الخاص وليس كما يدعي البعض حين يفسر عقود الشراكة، بأنها: نقل للحيازة طيلة فترة العقد فقط وليس نقل للملكية، فقانون التشاركية يتحدث بشكل صريح عن: تنازل عن ملكية الأصول طيلة فترة العقد التي تصل إلى عشرات السنين فهذه مجرد خدعة قانونية للالتفاف على الدستور والشعب.

الدعم لمن لا يستحقه؟

نص قانون التشاركية على ضرورة تقديم الجهات العامة الدعم إلى الشريك الخاص إذا كانت الشروط الاقتصادية، أو التدفقات المالية لمشروع التشاركية لا تتيح له استرداد تكاليف الاستثمار والتشغيل، والتكاليف المالية، وتحقيق ربح خلال فترة المشروع، وتدرج المبالغ اللازمة لذلك في خطط الإنفاق العام، أي ربح المستثمر مضمونٍ في موازنات الدولة، إذا لم يستطع تحقيق الربح من خلال مشروعه، وهذا طبعاً سيكون من جيوب المواطنين وعلى حسابهم.
فإذا كانت الدولة ستقدم الإعانات المالية والعينية للمستثمر، وستضمن الربح له أيضاً عبر موازنتها المالية، ألا يعني هذا أنها تمتلك الموارد اللازمة لتمويل مشاريعها ؟؟ وأن حججها التي تروجها لتبرير طرح التشاركية من نقص في الموارد الذي يفرض عليها اللجوء إلى الشراكة مع القطاع الخاص، لتمويل مشاريعها مجرد أكاذيب لتمرير مصالح قوى الفساد.

ازدياد الفقراء فقراً!

صدرت التعليمات التنفيذية لقانون التشاركية مؤخراً، وأخطر ما نصت عليه أنها سمحت للمستثمر بشراء وتحويل القطع الأجنبي عن طريق المؤسسات المالية المرخصة، أي أن تمويل المشروعات سيكون من الاحتياطي النقدي في السوق المحلية، مع السماح للمستثمر بتحويلها إلى الخارج والذي سينعكس بدوره على قيمة العملة المحلية وسيؤدي إلى ارتفاع الأسعار ولن يحقق أية قيمة مضافة، كما تحدث القانون عن الهدف من التشاركية، وهذا ما حصل في مصر عند قيام الشركة الأجنبية الموكل إليها إنشاء محطتي كهرباء سيدي كرير بموجب عقد B.O.T بالحصول على التمويل باقتراض مبلغ /400/ مليون دولار أمريكي من البنوك المصرية، وعدم جلب هذه الأموال من الخارج. وهو ما شكل عبئاً حقيقياً على سيولة النقد الأجنبي في السوق المصرفي المصري.
فإذا كانت الدولة ستمول كل شيء، وستقدم كل ما يلزم للمشروع، وسيتم استخدام النقد الأجنبي في السوق المحلية مع السماح بتحويلها الى الخارج، وموازنة الدولة ستضمن للمستثمر أرباحه، فأين وظيفة القطاع الخاص؟ وأين التمويل الخاص والذاتي للمشروع كما تهدف التشاركية؟ وما هي المخاطر التي سيتحملها المستثمر أم أن وظيفته جني الأرباح وتهريبها إلى الخارج فقط؟!
من أهداف التشاركية التي تحدث عنها المشرع: ضمان أن تكون الخدمات المقدمة قائمةً على أسس اقتصادية سليمة وكفاءة عالية وأن تقدم بالأسلوب الأنسب، فقد لوحظ في العديد من البلدان عدم تقيد الشركات الاستثمارية بالمواصفات المعيارية والفنية عند إنشاء المشروع، بغية تحقيق أكبر قدر من الربح فتقوم بتشييد المرفق بشكل مخالف للمواصفات المعيارية والفنية المتعارف عليها دولياً في إنشاء المرافق المماثلة. ثم تستعين هذه الشركات بمؤسسة أو خبير يقدم لها شهادة صلاحية تفيد التزامها بالمواصفات وذلك خلافاً للحقيقة والواقع.

التشاركية أو العدالة الاجتماعية!؟

تعارض التشاركية والسياسات الاقتصادية التي تسير بها الحكومة، ما نص عليه الدستور في المادة 13 منه فقرة 2 على أنه: «تهدف السياسة الاقتصادية للدولة إلى تلبية الحاجات الرئيسة للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية....» وبالتالي تعرض جميع أعمالها في هذا المجال إلى عيب عدم المشروعية لتعارضها مع روح وأحكام الدستور، فالتشاركية لم تحقق في أي من البلدان التي طبقت فيها العدالة الاجتماعية، ولم تحقق النمو الاقتصادي ولم تلبِّ حاجات المجتمع الرئيسة، بل على العكس من ذلك تماماً، هي كانت سبباً رئيسياً في تفشي الفقر وتدني مستوى المعيشة وازدياد نسب البطالة وتفشي ظاهرة الفساد وتراجع في معدلات النمو.
قانون التشاركية يعتبر قانوناً غير دستوري نصاً وروحاً وبالتالي ليس له أية قيمة قانونية، وهو معرض للإلغاء، لعيب عدم المشروعية، وواجبٌ على المواطنين الحفاظ على القطاع العام، ومؤسسات الدولة ومرافقها، وهذا حق وواجب دستوري. وهناك عدة طرق دستورية وقانونية، لتمويل المشاريع الحكومية منها مكافحة الفساد الكبير والتهرب الضريبي مثلاً، دون الحاجة للتفريط بالقطاع العام.

من أول السطر

■ نبيل عكام

السرطان المهني 4/4

سرطان جهاز التنفس: تحدث الإصابة بسرطان الجهاز التنفسي بسبب استنشاق أبخرة الغازات، والأغبرة وذرات الأتربة غير القابلة للذوبان، وترسبها على طبقة السائل الرقيقة التي تغطي الغشاء المخاطي لجهاز التنفس. فتتراكم على جدار الجهاز التنفسي، بدءاً من الأنف وحتى الرئتين، وتعتبر أنسجة الجهاز التنفسي هي الأكثر تأثراً بالسرطان من أنسجة الجسم الأخرى. وذلك حسب مدة التعرض ونسبة المواد المسببة له.

أكثر العمال الذين يتعرضون للإصابة بسرطان الجهاز التنفسي الذين يعملون في:

صناعة تنقية النيكل، حيث يتعرض العمال لغاز كربوتيل النيكل، وكذلك غبار وأتربة النيكل الدقيقة، التي تترسب على الأنسجة الرطبة في الجيوب الأنفية والرئة.

العاملون في صناعة الكروم وأملاح الكروم، طرق ولحام السبائك التي تحتوي على الكروم، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الكروم وأملاحه هي الأخطر، حيث نسبة الوفيات فيها هي الأكثر، وتكون كمية الكروم في الرئة السليمة بين 0 – 2 ميكرو غرام، أما الرئة المصابة، فتتراوح كمية الكروم فيها بين 320 – 450 ميكرو غرام، ويعتبر استئصال الرئة المصابة هو العلاج الأفضل.

العمال الذين يتعاملون مع الزرنيخ غير العضوي، وانتشار غبار الزرنيخ في جو العمل في صناعة الألوان ومثبتاتها والعاملين بها وبعض عمليات صناعة الزجاج والدباغة.

العمال الذين يتعاملون مع مادة الاسبست«الاسبستوس» حيث تدخل هذه المادة في صناعة الإسمنت المخلوط مع الاسبست، وخاصةً في صناعة الأنابيب والخزانات البيتونية والأسقف العازلة، وأيضاً تدخل في صناعة غزل ونسج الأقمشة التي تدخل فيها هذه المادة مثل: الملابس الواقية والقفازات، تترسب ألياف الاسبست في القصبة الهوائية وتتراكم هذه الأجسام في أنسجة الرئة، وتظهر الإصابة بعد التعرض لمدة بين 2 – 10 سنوات.

العاملون في معامل البحث العلمي وخاصةً الذين يتعاملون مع الراديوم وغيره من المواد المشعة.

عمال المناجم التي تحتوي على الراديوم –الرادون– اليورانيوم.

عمال النجارة حيث يتعرضون لغبار نشارة الخشب التي تسبب سرطان الأنف.

عمال المواد البترولية الذين يتعاملون مع القطران والزيوت ورماد الفحم.

وهناك أكثر من 25 مادةً تستخدم في صناعات مختلفة تسبب السرطان المهني، ويتميز السرطان المهني عن السرطان غير المهني، بإمكانية التحكم به ومنعه بطرق الوقاية الصحيحة من الإصابة وذلك بإتباع قواعد الأمن الصناعي، وتوفير وسائل الوقاية الشخصية الضرورية لكل صناعة، واتباع الفحص الدوري المنتظم للعمال، وتأمين العلاجات والوقاية والداعمة من أغذية وأدوية مناسبة.

فائض عمالة.. أم أشياء أخرى؟؟

ما زالت مشكلة ما تم تسميته «فائض عمالة» في وزارة الإعلام والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون تتفاعل، وما زالت هناك حلقات مفقودة ومغيبة!.

■ مالك أحمد

مكتب نقابة عمال الطباعة والثقافة والإعلام بدمشق، وعلى إثر تقدم العديد من العاملين في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بشكاوى واعتراضات على قرارات نقلهم إلى وزارات الدولة المختلفة، سطر كتاباً إلى اتحاد عمال دمشق برقم 48 تاريخ 2017/2/22، يتضمن التوسط من أجل النظر بموضوع الشكاوى المقدمة، وإعادة العاملين إلى عملهم، وقد تمت الإشارة بمضمون الكتاب إلى أن البعض من هؤلاء أمضى أكثر من ثلاثين عاماً في العمل الإعلامي والفني والإخراج.

متابعات نقابية

اتحاد عمال دمشق لم يقف مكتوف الأيدي!!، حيث سطر كتاباً برقم 107 تاريخ 2017/2/23، استناداً لما تضمنه كتاب مكتب النقابة، موجهاً للاتحاد العام لنقابات العمال، يتضمن التوسط لدى الجهات ذات الصلة لطي قرارات النقل، وقد أشار أيضاً إلى أن أغلب هؤلاء من الفنيين والمهندسين، اكتسبوا الخبرة والمهارة في مجال الإعلام المرئي والمسموع، وصرفت الحكومة عليهم مبالغ كبيرةً في تدريبهم وتأهيلهم.

وفي المداخلة المقدمة من قبل مكتب نقابة عمال الطباعة والثقافة والإعلام بدمشق، إلى مؤتمر النقابة بتاريخ 2017/3/2 تم عرض موضوع «فائض العمالة» وشكاوى العاملين، حيث تم التوضيح بأنه تقرر تشكيل لجنة مهمتها إعادة النظر «بالفائض المزعوم»، كما تضمنت المداخلة عدداً من المقترحات، تركزت على التالي: حيادية اللجنة– اعتماد معايير واضحةً للتقييم– تحويل العاملين وفق نظام البونات إلى عقود سنوية– إعادة النظر بتعويضات البرامج– توزيع العمل دون حصره بأشخاص معينين.

الملفت بالمداخلة هو: ما تمت المطالبة به في متنها حول تطوير العمل الإذاعي، حيث تم طلب: تأمين كادر بشري متخصص من مهندسين وفنيين للإذاعة– مع التوضيح بأن دائرة النقل الخارجي، مثلاً، فيها سبعة عاملين فقط، بما فيهم المهندس رئيس الدائرة، وهو المهندس الوحيد، وبأنه لم يتم فرز أي مهندسين للإذاعة منذ عام 2007!.

مواقف الاتحاد العام!!

سطر الاتحاد العام لنقابات العمال كتاباً موجهاً لرئيس مجلس الوزراء، برقم 130 تاريخ 2017/1/30، وقد تضمن الكتاب بعض البيانات الرقمية والتوضيحية حول أعداد العاملين في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، والملاكات العددية للهيئة، وعن دور هؤلاء العاملين، خلال فترة الحرب والأزمة، ومؤهلاتهم وخبراتهم، كما تضمن بعض المقترحات تركزت على التالي: تشكيل لجنة تقييم تعتمد أسساً واضحةً لتحديد الفائض، إن وجد– ابتكار مشاريع إعلامية جديدة على قاعدة التشاركية– تشكيل فرق إعلامية لتغطية الوزارات– التوزيع يكون وفق أسس العدالة وضمان الحقوق، مع منح العامل حرية اختيار مكان النقل، وأن يقتصر النقل على عمال البونات، بعد تحويل التعاقد معهم إلى سنوي، والمحافظة على الحقوق الوظيفية والمالية وأماكن السكن.

كتاب الاتحاد العام آنف الذكر، لم يحمل الزخم المطلوب باتجاه الحفاظ على هؤلاء العاملين في أماكن عملهم، والدفاع عنهم وعن حقوقهم، والاستفادة من مؤهلاتهم وخبراتهم بالشكل المطلوب، كما يجدر بقيادة العمل النقابي بأعلى مستوياتها أن تكون، في تسليم للأمر الواقع، وكأن موضوع «فائض العمالة»، أمر محسوم ومفروغ من تنفيذه!، مع التعويل على القطاع الخاص، في حمل عبء «فائض العمالة»، عبر مشاريع التشاركية سيئة الصيت والأفق!!.

الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى:

– تشكيل لجان تحقيق المعايير، بمعزل عن تمثيل التنظيم النقابي فيها.

– صدور القرارات وقد تضمنت نقل بعض القيادات النقابية المنتخبة.

ما دعى الاتحاد العام لمطالبة رئاسة مجلس الوزراء بإعادة النظر بالقرارات، وخاصةً ناحية عدم جواز نقل القيادات النقابية المنتخبة، تجاوزاً للنصوص القانونية النافذة.

تفريغ قسري من الكادرات

ولعل أكثر ما يثير الارتياب، حول موضوع «فائض العمالة»، جملةً وتفصيلاً، هو ما تم توضيحه بأن بعض المفاصل في العمل الإعلامي الرسمي تفتقد للمهندسين والكادرات المؤهلة، وبأن الاذاعة لم يفرز إليها مهندسون منذ عام 2007، على سبيل المثال، ما يعني أن عبارة «فائض العمالة» نفسها في غير موقعها، وبأن موضوع نقل العاملين وتوزيعهم على الوزارات المختلفة، ما هو إلا تفريغ قسري لبعض الكادرات الفنية والمؤهلة على مستوى الإعلام الرسمي، لم تتضح معالمه وأهدافه الحقيقية، ولمصلحة من بالنتيجة؟.

الأمر الذي كان من الأجدى التوقف عنده ملياً، من قبل قيادات التنظيم النقابي، في معرض دفاعها عن حقوق العاملين ومصالحهم ومصلحة الحقل الإعلامي الحكومي والرسمي عموماً، بدلاً من التسليم بالأمر الواقع والتعويل على التشاركية والقطاع الخاص، وتغييبهم الرسمي عن كل ذلك، ولتقتصر المطالب لاحقاً، على مستوى نقل القيادات النقابية فقط، كونها تتعارض مع النصوص القانونية!!.

هل يعقل ذلك؟!.

منصة الحل.. والسلاح: 2254

يكاد لا يخفى على أحد اليوم، الهجوم الذي تتعرض له منصة موسكو للمعارضة السورية، سواء بالمعنى السياسي من خلال محاولات الاستبعاد والإقصاء تارةً، والإلحاق والضم والاحتواء تارةً أخرى، أو بالمعنى الإعلامي عبر تغييب خطابها أحياناً واجتزائه وتحريفه أحياناً أخرى.

■ أحمد الرز

منذ بدء الحديث عن حل سياسي في سورية، تنوعت وتعددت أشكال الهجوم عليه من قبل أولئك المتشددين لدى طرفي الصراع، الغارقين في أوهام «الحسم» و«الإسقاط»، فإن لم يعد من سبيل لمواصلة الصراخ المباشر رفضاً للحل السياسي والحوار من أساسه، لجؤوا إلى إيهام الناس بأن هذا الطريق، أي طريق الحل السياسي، مسدود ولا جدوى ترتجى منه، ثم أثقلوه بالشروط المسبقة، ومحاولات التحكم مسبقاً بمخرجاته: تارةً يجري كباشٌ لا طائل منه حول البدء بمكافحة الإرهاب أم بالانتقال السياسي، وتطيَّر تبعاً لذلك جلسة «جنيف2» التي استبعدت منها المعارضات كلها مسبقاً، باستثناء «الائتلاف»، وتارةً أخرى يوضع فيها مصير الرئاسة بالبقاء أو عدم البقاء كشرط مسبق كفيل بقطع الطريق على الحلّ.

مع جلاء الصورة تماماً، ورضوخ المعرقلين للحقيقة القائلة: بأن الحل السياسي بات خياراً إلزامياً، انتقلت آليات العرقلة إلى محاولات ترسيخ احتكار التمثيل السياسي للمعارضة، وحصرها بطرف واحد، ولا ضير من أجل ذلك أن تجرِي عملية منظمة لاجتزاء القرارات الدولية، وتحريف مضامينها، وصولاً إلى الالتفاف الكامل عليها. وهذا ما يجري اليوم من محاولات للالتفاف – واجتزاء– على قرار مجلس الأمن الدولي 2254، سواء بانتقاء بنود منه دون أخرى، أو بالافتراء قولاً أن 2254 وبيان جنيف1 هما ضدان، وذلك ما يجيب عنه القرار ذاته الذي استند في مقدمته إلى بيان جنيف1. ولفهم الخطر الداهم الذي تراه بعض الأطراف المعرقلة في 2254، تكفي الإشارة إلى أنه يشكل فعلياً انعطافاً في العلاقات الدولية وتعبيراً عن تغير موازين القوى في العالم، وهو ما تجسّد بوقوف كل من روسيا والصين وراء هذا القرار الذي يكسر بصورة جلية احتكار التمثيل المعارض، ويضع خارطة طريق للحل السياسي، ليصير 2254 برمته سكيناً على أعناق المعرقلين.

ومن هنا تبدو مفهومةً محاولات الهجوم المكثف والمتواصل على منصة موسكو، التي تضم في صفوفها أطرافاً سياسيةً معارضةً، رفعت منذ انفجار الأزمة السورية راية الحوار والحل السياسي، وشكلت عبئاً ثقيلاً على من حاول الربط بين مفهوم المعارضة، واستدعاء التدخل الخارجي. وفي تمسكها اليوم بـ2254 برنامجاً لقوى المعارضة تدافع لا عن حقها في التمثيل المتكافئ في المفاوضات فحسب، بل عن الحل السياسي بمجمله، الحل الذي يرتهن نجاحه بإجراء مفاوضات مباشرة بين النظام والمعارضة، وهو ما يتطلب تشكيل وفد واحد للمعارضة لا هيمنة فيه لأحد، ولا إقصاء فيه لأحد.

إن الخطر الذي تشكله منصة موسكو، ليس موجهاً ضد الأطراف السياسية الأخرى على العموم، بل إلى المعرقلين الحاضرين في صفوف الموالاة والمعارضة على السواء، ويكمن «خطرها» هذا في مسعاها وجديتها بالوصول إلى حل الأزمة السورية عبر وقف رحى الحرب، وتغيير النظام تغييراً جذرياً شاملاً اقتصادياً اجتماعياً يسمح بمعالجة أسباب المرض لا العرض.

وتكمن إحدى ميزات المنصة، بأنها لم تكن امتداداً إقليمياً أو دولياً لأحد، أو حالةً طارئةً بالمعنى السياسي أنتجتها الأزمة، وفي الوقت نفسه، لم تكن معارضةً مصنعةً، لتلعب دور التشويش على العمل المعارض، أو تبحث عن مساحة في ظل ظروف الأزمة، بل هي بالمعنى السياسي والبرنامجي، حالة متجذرة في الواقع السوري، لم تصطف على طرفي الانقسام الوهمي، ولم تخضع لسياسة ردود الأفعال، وربما الأهم من ذلك كله أنها تتقاطع في طروحاتها مع توازن القوى، واتجاهات تطوره.

ويسجل للمنصة: أنها تشكل امتداداً لحالة سياسية معارضة، ساهمت في كسر الصورة النمطية عن المعارضة في بلدان المنطقة، حيث اقترن العمل المعارض بالموافقة على التدخل الخارجي، في العديد من البلدان، حيث كانت مواقفها وما زالت تعبر عن موقف وطني كمعطى ثابت، لا يحق لأحد تجاوزه وتجاهله بحجة سياسات النظام، حيث تجمع المنصة في موقفها بين ضرورة التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل، ورفض الارتهان للإرادة الدولية، والتدخل الخارجي.

بمعنى آخر، من «الطبيعي» أن تكون المنصة والحالة هذه في مرمى نيران القوى المختلفة، باعتبارها تطرح الخيار البديل عما هو سائد من الانقسام السياسي المشوه، والتي تفند بالملموس البروباغندا التي تستخدمها أطراف الصراع.

تصريحٌ ناطقٌ باسم حزب الإرادة الشعبية

حزب الإرادة الشعبية

يدين حزب الإرادة الشعبية التفجيرات الإرهابية التي شهدتها مدينة دمشق اليوم، والتي جاء استهدافها لأماكن مكتظّة بالمواطنين المدنيين، بشكل مقصود بهدف ترويع السوريين، ونشر الخوف واليأس في صفوفهم.

ويرى أيضاً أن تزامن هذه العمليات مع مؤتمر آستانا3، الذي يهدف لتثبيت وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وإعطاء دفعة للحل السياسي، هو تعبير عن رعب القوى التي تقف وراء هذه الجرائم، إزاء اقتراب السوريين من الوصول إلى حل سياسي، لأزمتهم. ولذا يدعو «الإرادة الشعبية» جميع السوريين لمواجهة مثل هذه الأعمال.

إن الإصرار على إنجاح الحل السياسي يعني استخدام السلاح الأهم في مواجهة الإرهاب، بما يسمح باجتثاثه من جذوره.

دمشق
15 آذار 2017

بيان من جبهة التغيير والتحرير

جبهة التغيير والتحرير

تدين جبهة التغيير والتحرير التفجيرات الإرهابية التي شهدتها مدينة دمشق اليوم...

إنّ قتل الأبرياء لا يعبر إلا عن إجرام متأصل في نفوس مرتكبيه، في محاولة منهم لإفشال الجهود المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الذي يجري العمل على تثبيته عبر مؤتمر أستانا، وبالتالي الدفع بالحل السياسي إلى الأمام وخاصةً مع اقتراب الجولة الخامسة من المحادثات السورية «جنيف3».

إن هذا العمل الجبان الذي يهدف إلى بث الخوف واليأس، وشل حركة المجتمع يعبر عن محاولة مرتكبيه والقوى الداعمة لهم القفز فوق حقيقة اقتراب الحل السياسي التي ترعبهم، الحل الذي يشكل سلاحاً فتاكاً في وجه الإرهاب، بتوحيده السوريين في صف واحد ضده.

إن توحيد السوريين بنادقهم ضد الإرهاب، ومحاربتهم إياه فكرياً، وعبر الإصرار على إنجاح الحل السياسي والسير به قدماً، هي الأسلحة الحقيقية في مواجهته ومنعه من تحقيق أهدافه.

15 آذار 2017

أستانا الضامن والمكمل لجنيف والحل السياسي

لم يعد هناك أدنى شك حول الدور المحوري الذي قدمه مسار الأستانا، على مجمل العملية السياسية والميدانية الجارية بالشأن السوري، وخاصةً على مستوى دفع مسيرة جنيف والحل السياسي الناجز، استناداً للقرارات الدولية، وتحديداً القرار 2254.

فمع كل جولة من جولات المفاوضات في أستانا، يتم تعزيز فعالية الآلية الثلاثية المتمثلة بوقف إطلاق النار، التي أعلن عن بدئها اعتباراً من 30 كانون أول 2016، وإجراءات المراقبة عليها، والمحادثات السورية السورية، من أجل استكمال الحل السياسي.

التأكيد على التسوية السياسية

لم يخرج البيان المشترك الصادر عن كل من: روسيا وتركيا وإيران، بنهاية جولة المفاوضات الأخيرة في أستانا، بتاريخ 2017/3/15، عن ذلك، باعتبارها الدول الضامنة لنظام وقف إطلاق النار، حيث تم التأكيد على التسوية السياسية، والتمسك بتوطيد الهدنة، وتبادل المعلومات حول حالات الانتهاك، والأهم أنه تمّ الاتفاق على موعد اللقاء القادم الذي سيعقد يومي 3–4 أيار القادم.

زخم متبادل!

ومع انطلاقة جولة أستانا الأخيرة بتاريخ 2017/3/14، صدر بيان عن مكتب المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، ستيفان دي مستورا، في اليوم نفسه، بأن مفاوضات جنيف3، بجولته الخامسة، ستستأنف بتاريخ 2017/3/23، ما يؤكد عملياً مقدار الزخم الإيجابي الذي يمنحه الأستانا على العملية التفاوضية في جنيف، على الرغم من استمرار مساعي العرقلة والتعطيل المتهالكة، والتي تصاب بالفشل كل مرة، عبر النتائج التي يتم التوصل إليها، بما فيها المحاولات الأخيرة التي تمثلت بالامتناع عن الحضور من قبل البعض، ظناً منهم أن ذلك قد يؤثر سلباً على العملية التفاوضية، أو على المسار برمته، وباتوا خائبين، كما كل مرة.

فرز المجموعات المسلحة

ولعل جولات الأستانا المتتابعة، ومنذ الجولة الأولى، كان لها الدور المفصلي والهام على مستوى فرز المجموعات المسلحة، القابلة للحوار والمُقرة بالحل السياسي، كحل وحيد وفقاً للقرارات الدولية، والقرار 2254، وفصلها عن المجموعات الإرهابية، وخاصة «النصرة» و «داعش»، بغض النظر عن بدايات هذا «القبول والاقرار»، سواء كان بحكم الأمر الواقع، أو بحكم التوازنات الدولية الجديدة، والتي ستكون نهايته كما بدايته، محكومةً بهذه الشروط أيضاً، بالإضافة لما سيتم التوصل له من شروط عبر مفاوضات جنيف المستمرة بالتوازي معها.

المعرقلون خارجاً

على ذلك فإن مسار أستانا لم يكن إلا مكملاً لمسار جنيف، والعكس بالعكس، خاصةً بعد أن بات الحل السياسي خياراً دولياً بموجب قرارات مجلس الأمن، وتكريس التوافق عليه دولياً واقليمياً، وبعد الإقرار به من قبل النظام والفصائل المسلحة على حد سواء، وبعد أن تم استكمال فتح الأبواب عبر هذا التكامل، لجميع القوى الراغبة بالحل بشكل جدي، لتكون النتيجة أن كل معرقل أو معيق، ناهيك عن غير الموافقين، أو الإرهابيين، سيزجون بأنفسهم خارج خارطة الاتفاق الدولي، كما خارج العملية السياسية برمتها، على المستوى الدولي والإقليمي، وخارج الخارطة الوطنية السورية، على المستوى المحلي، الآن ومستقبلاً.

الدور الروسي بمواجهة الصلف

بهذا الصدد يجب ألا يغيب عن أذاهننا أهمية الدور الروسي، المحوري والأساسي، على مستوى توازي مساري، أستانا وجنيف، وتكاملهما، حيث كان للروس الدور الحاسم بموضوع الإرهاب ومحاربته، على قاعدة تكريس الفرز المطلوب بين المجموعات المسلحة، مع إثبات زيف الادعاءات الأمريكية الخاصة بمحاربة الإرهاب، كما كان له الدور الحاسم على مستوى تكريس الحل السياسي كخيار وحيد لحل الأزمة، بالإضافة إلى دوره الحاسم على مستوى تمثيل المعارضة السورية، في جنيف وأستانا، ناهيك عن الدور الهام على مستوى التوازنات الدولية الجديدة الناشئة، الممثلة للقوى الصاعدة دولياً، والداعمة للشعوب بخياراتها، وفقاً للقانون الدولي، بعيداً عن الصلف والعنجهية الأمريكية، التي كانت سائدةً على مستوى العلاقات الدولية لمصلحتها أولاً، ولمصلحة حلفائها وأتباعها، دوناً عن مصالح البقية المتبقية من العالم، دولاً وشعوباً.

الغرب المتراجع وتركيا التائهة!

تشهد العلاقات التركية الأوربية مجدداً المزيد من التوتر، انعكس بشكل ملموس بالتراشق الإعلامي بين الساسة والدبلوماسيين الأتراك والعديد من الدول الأوربية المركزية، والاتهامات المتبادلة التي تكشف تصدعاً عميقاً ليس في العلاقات البينية فقط، بل أيضاً تكشف عن انقسامات حادة تشهدها المنظومة الغربية المهيمنة في العلاقات الدولية، وتحديداً مؤسسة الناتو، بعد أن أصبح الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوربي أمراً في حكم الماضي، إذا لم نقل أن الاتحاد بحد ذاته بات قاب قوسين أو أدنى من التفكك.

إن هذا التصدع يعبر عن عدة حقائق:

أولاً: تراجع المنظومة، ليس بمؤسساتها التقليدية، الأطلسي – الاتحاد الأوربي... فقط بل طبيعتها الاقتصادية – الاجتماعية ووصول خياراتها السياسية إلى طريق مسدود، وعجزها عن بناء علاقة نِدّية تقوم على الاحترام المتبادل بين الدول، ليس مع دول العالم فقط بل بين بعضها البعض أيضاً.

ثانياً: إن هذا التصدع يفتح الطريق على تصحيح التشوه الجيني التاريخي في منظومة علاقات تركية الدولية، ففي الوقت التي تنتمي إلى الفضاء السياسي الجغرافي المشرقي، ثقافياً واقتصادياً، عاشت حالة تبعية مزمنة وشبه تامة للمركز الرأسمالي الغربي، واليوم في ظل احتدام التناقضات بين عناصر البنية الرأسمالية، بعد بدء مرحلة الانكفاء إلى الداخل أمريكياً، تمر تركيا بمرحلة انتقالية سمتها الأساسية عدم القدرة على حسم الخيَارات.

ثالثاً: إن استمرار هذه الحالة لدى النخبة الحاكمة، يضع تركيا على مفترق طرق تاريخي، وربما يهددها في وجودها ككيان جغرافي سياسي، بكل ما ينطوي ذلك من مخاطر على عموم الوضع الإقليمي والدولي.

رابعاً: إن الخيار الواقعي الوحيد الذي ستخرج بموجبه تركيا من حالة الضياع الراهنة، هو الإسراع إلى البحث عن علاقات متطورة مع المنظومة البديلة قيد التشكل في العلاقات الدولية – البريكس – وحل جملة تناقضاتها الداخلية، وخصوصاً القضية الكردية، والكف عن الخيارات المجنونة التي عملت عليها النخبة التركية الحاكمة، وخصوصاً ما يتعلق بالأزمة السورية، والإسراع في عملية الحل السياسي.

خامساً: إن الاستمرار في محاولة اللعب على تناقضات التوازن الدولي الجديد، ومحاولة البحث عن دور على هوامش هذه التناقضات، هي أكثر السيناريوهات بؤساً وخطراً ليس على تركيا فقط بل على عموم الوضع الإقليمي.

الإسمنت يرتفع لأكثر من 100% خلال عام، والفيول هو المذنب!؟

مرةً جديدةً خلال أربعة أشهر يتم رفع سعر الإسمنت، والسبب المعلن هو: ارتفاع أسعار الفيول!

■ سمير علي

لقد رفعت المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء أسعار الإسمنت، ليصبح سعر طن الإسمنت البورتلاندي، تسليم أرض المعمل، أو مستودعات المؤسسة معبّأً، 39,5 ألف ليرة. كما تمّ تحديد رسم إنفاق استهلاكي، قدره ألف ليرة، و2500 ليرة عمولة تضاف على السعر قبل البيع، وبذلك يصل السعر النهائي للطن إلى 43 ألف ليرة.

تفاصيل

بلغ السعر النهائي لطنّ الإسمنت البورتلاندي المقاوم للكبريتات، تسليم أرض المعمل، أو المستودعات 54 ألف ليرة، شاملاً رسم الإنفاق الاستهلاكي وعمولة المؤسسة.

ووصل سعر طن الإسمنت الفرط بورتلاندي عادي، تسليم أرض المعمل، أو المستودعات لـ40,7 ألف ليرة، وطن إسمنت بورتلاندي مقاوم للكبريتات تسليم أرض المعمل، أو مستودعات المؤسسة 51,7 ألف ليرة، بحسب القرار الجديد.

وتضاف الرسوم المكانية في كل شركة، ضمن المحافظة التابعة لها، إلى فاتورة المستهلك على الأسعار الواردة أعلاه للكميات المباعة، إضافةً لرسم إعادة الإعمار وأية رسوم أخرى تفرض بشكل لاحق.

الفيول 70% من التكلفة!

مدير المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء، صرح عبر إحدى وسائل الإعلام: أن المبرر الحقيقي لرفع سعر الإسمنت هو ارتفاع أسعار الفيول، حيث كان سعره 185 ألف للطن، وأصبح بـ 224 ألف للطن، مؤكداً أن الفيول يشكل من 65% إلى 70% من سعر تكلفة طن الإسمنت.

وأضاف: نقوم بدراسة تكلفة الإنتاج بناءً على متغيرات أسعار مدخلات ومستلزمات الإنتاج، وهناك ما يسمى هامش ربح بسيط، للاستمرار في العمل، وعلى ضوء ذلك يحدد السعر.

مسلسل الارتفاعات

يشار إلى أنه في شهر آذار 2015، تم تسعير طن الإسمنت البورتلاندي البوزولاني، تسليم أرض المعمل معبّأً 15500 ليرة سورية، وفرط 15 ألف، وحدد سعر طن الإسمنت عالي المقاومة بسعر 20 ألف ليرة للمعبأ و19500 ليرة للفرط، كما تم تحديد سعر طن الإسمنت البورتلاندي العادي بسعر 16500 ليرة للمعبأ، و16 ألف ليرة للفرط، وتم تسعير طن الإسمنت البورتلاندي المقاوم للكبريتات بسعر 21 ألف ليرة للمعبأ و20500 ليرة للفرط.

وفي شهر تموز 2016، أصبح سعر طن الإسمنت البورتلاندي، تسليم أرض المعمل، أو مستودعات المؤسسة معبّأً، 34 ألف ليرة، وحدّدت المؤسسة رسم إنفاق استهلاكي، قدره ألف ليرة و2000 ليرة عمولة "مؤسسة عمران"، وبذلك يصل السعر النهائي للطن إلى 37 ألف ليرة، بينما بلغ السعر النهائي لطن الإسمنت البورتلاندي المقاوم للكبريتات، تسليم أرض المعمل، أو مستودعات «مؤسسة عمران» 47,2 ألف ليرة، شاملاً رسم الإنفاق الاستهلاكي وعمولة المؤسسة، في حين، وصل سعر طن الإسمنت الفرط بورتلاندي عادي، تسليم أرض المعمل، أو مستودعات «عمران» لـ35 ألف ليرة، وطن إسمنت بورتلاندي مقاوم للكبريتات تسليم أرض المعمل، أو مستودعات المؤسسة 45,2 ألف ليرة.

وفي شهر تشرين الأول 2016، أصبح سعر الإسمنت البورتلاندي تسلم أرض المعمل أو مستودعات المؤسسة معبأً بـ36500 ليرة بدلاً من 32000 ليرة، وبلغ السعر النهائي لطن الإسمنت البورتلاندي المقاوم للكبريتات تسليم أرض المعمل، أو مستودعات مؤسسة عمران 50 ألف ليرة شاملاً رسم الإنفاق الاستهلاكي وعمولة المؤسسة، وسعر طن الإسمنت الفرط بورتلاندي عادي، تسليم أرض المعمل، أو مستودعات عمران إلى 37,5 ألف ليرة وطن إسمنت بورتلاندي مقاوم للكبريتات، تسليم أرض المعمل، أو مستودعات المؤسسة إلى 47500 ليرة.

وفي متن كل قرار من قرارات رفع الأسعار المتتالية، كانت ترد العبارات التالية: وتضاف الرسوم المكانية في كل شركة ضمن المحافظة التابعة لها إلى فاتورة المستهلك على الأسعار الواردة أعلاه للكميات المباعة، إضافة إلى رسم إعادة الإعمار وأية رسوم أخرى تفرض بشكل لاحق، أما الكميات المبيعة إلى مؤسسة عمران فتحصّل الرسوم المذكورة كلها من قبلها مباشرةً وتحول إلى الجهات ذات العلاقة ويعتبر القرار نافذاً من تاريخ صدوره.

تصريحات متناقضة

وزير الصناعة الأسبق، وفي تصريح له في معرض الحديث عن رفع أسعار الإسمنت في شهر تموز 2016 قال: إن انعكاسات زيادة الأسعار للمشتقات النفطية على الشركات الصناعية في القطاع الصناعي العام، تختلف بين شركة وأخرى، وفقاً لطبيعة الصناعة، مبيّناً أن الشركات التي تعتمد على الأفران تستهلك طاقةً كبيرةً، وعليه سيكون ارتفاع السعر عليها واضحاً وكبيراً، إذ سينعكس ذلك في التكاليف، ما سيؤدّي إلى رفع أسعار منتجاتها النهائية، كما هو الحال في صناعة الإسمنت «حيث تشكل الطاقة 40% من كلفة المنتج».

ما يعيدنا إلى تصريح مدير المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء، الذي أشار إلى أن الفيول يشكل من 65% إلى 70% من سعر تكلفة طن الإسمنت.

كي نتساءل بالنتيجة: عن حقيقة الدراسات المقدمة، عن التكاليف كمبررات لرفع الأسعار تباعاً وتكراراً، خاصةً ونحن نعلم أن مدخلات صناعة الإسمنت لا يوجد فيها مواد مستوردة، باستثناء بعض القطع التبديلية بحال التعطل، أو انتهاء العمر الافتراضي لها، ما يعني أن سعر الدولار وتذبذبه صعوداً أو نزولاً لا يؤثر عملياً على التكلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جزءاً من التكلفة، والمتعلق بالأجور والاستحقاقات، لم يطرأ عليه أي تغيير يذكر، خلال فترات الرفع المتتالية التي لحظناها، خلال عام فقط، بل لعله انخفض، بظل استمرار التسرب باليد العاملة من هذا القطاع، كما في غيره من القطاعات، دون تأمين البدائل.

نتساءل بالنتيجة عن حقيقة الدراسات المقدمة عن التكاليف كمبررات لرفع الأسعار تباعاً وتكراراً.

الاجتماع السنوي لنقابة المعلمين- شعبة قدسيا

تنعقد الاجتماعات السنوية لنقابة المعلمين بشكل دوري في ريف دمشق، للوقوف على معاناة المعلمين ومطالبهم، والمشاكل التي تواجه العملية التعليمية في المدارس، والصعوبات التي تعاني منها.

■ عابدين رشيد

انعقد الاجتماع هذا العام بتاريخ 2017/3/15، بحضور مدير تربية ريف دمشق، ورئيس فرع نقابة المعلمين، في ريف دمشق.

أجور المكلفين وطبيعة العمل

وقد كان التقرير الذي قدمه أمين شعبة النقابة، يشمل على مجموعة من التوصيات والمقترحات، أهمها:

صرف أجور المكلفين في وقتها، وعدم التأخر فيها، بالإضافة لرفع أجور ساعات المكلفين.

صرف مخصصات المدارس من المحروقات في وقتها.

التزام تطبيق الحسم على الوصفات الطبية لأبناء المعلمين في المراكز الطبية.

رفع قيمة الحسم على الوصفات، ورفع قيمة الوصفة الطبية.

تحسين طبيعة عمل المعلم من«7%» إلى «25%».

ضرورة مشاركة النقابة في البرامج التلفزيونية، وتشجيع أصحاب الفكر بدعم مادي ومعنوي.

إقامة مشافٍ للمعلمين.

زياد أجور الوكلاء

كما تقدم بعض الزملاء المعلمين، من الوحدات النقابية في المدارس، بمداخلات، ركزت على النقاط التالية:

ضرورة أن تكون محاسبة المعلم مسلكياً، وليس عبر القضاء والشرطة.

تكليف المعلمين والمدرسين، في المدارس، في الأعمال الإدارية عند الضرورة.

تثبيت المعلمين الوكلاء من ذوي الخبرة.

زيادة أجور المعلمين الوكلاء.

رفع سقف القروض للمعلمين.

تخصيص صالات للبيع للمعلمين، وبأسعار معقولة.

إقامة مشاريع سكنية للمعلمين.

إحداث مجمع طبي للمعلمين في ضاحية قدسيا، أسوةً بالمركز الطبي في شارع بغداد، بسبب بعد هذا المركز.

ضرورة حصر مشكلة الفائض، من المدرسين والإداريين في مدارس ريف دمشق، ومعالجة المشكلة وفق رؤية علمية صحيحة.

نقل مستوع اللوازم المدرسية من صحنايا إلى منطقة قريبة من ضاحية قدسيا، وكذلك نقل مستودع الحواسيب الكائن في ضاحية حرستا.

هيبة المعلم

وبعد الانتهاء من المداخلات، قدم مدير التربية كلمة شكر بمناسبة عيد المعلم، ثم انتقل إلى الإجابة عن التساؤلات، ليؤكد أن التربية قامت مؤخراً بتعيين /250/ مستخدماً وفق الاعتماد المتوفر لديها، كما أن الكتب المدرسية توزع على المدارس في وقتها، واعتبر أن قدسيا البلد بحاجة ماسة لبناء المدارس، كما قامت التربية بتوزيع الدفعة الثانية من المحروقات في أغلب المدارس، كما توجد في المديرية مؤسسة استهلاكية وبأقساط مقبولة.

بالإضافة إلى تركيزه على ضرورة إبراز هيبة المعلم واستعادتها، من خلال وضع قوانين تقوم بتحصين المعلم، وتعيد مكانته إلى المجتمع كما كانت.

الزملاء المتقاعدون

وقد تناول رئيس فرع نقابة المعلمين بدوره بعض النقاط التي تتعلق بالمسألة النقابية، فتحدث عن أهمية خزانة تقاعد المعلمين، وضرورة الرعاية الصحية للزملاء المعلمين المتقاعدين، وأنّ النقابة قدمت مشروعاً حول ذلك، كما أشار أيضاً أن النقابة قامت بإحداث جمعية سكنية، كما فتحت النقابة المجال لمنح القروض وبفوائد مختلفة، قيمة القرض تتراوح بين «100–200ألف».

بين حَقّ الطبيب وظُلم «المريض».. «الفقير يتعالج بالجامعة»!

كثرت المطالبات مؤخراً بتحديث تسعيرة أطباء الأسنان، لتصبح أكثر مواكبةً وملائمةً لارتفاع التكاليف الطارئة على مستلزمات المهنة، ورغم عدم صدور شيء رسمي بهذا الخصوص، إلا أن أياً من الأطباء لم ينتظر جهد الوزارة، واجتهد لتحصيل «حقه» من المرضى بتسعيرة تناسبه!.

■ أروى المصفي

منذ عام 2013 كانت آخر تسعيرة رسمية صادرة بهذا الشأن، لكن ارتفاع أسعار مواد ومستلزمات طبيب الأسنان لم يتوقف حينها، خاصةً وأن كثيراً مما يستخدم في العلاجات السنية مواد مستوردة، أي أن سعرها مرتبط بوضع الليرة السورية، أمام الدولار الأمريكي، وبالتالي بات الفرق كبيراً، بين ما يتقاضاه الطبيب في الوقت الراهن وبين التسعيرة الموحدة.

تسعيرة الـ2013 ودولار اليوم!

قد يكون إلقاء اللوم على الطبيب نفسه منفرداً، بسبب الأجر المرتفع الذي يطلبه حالياً، فيه شيء من المبالغة والإجحاف بحقه، لكن المضي بهذه الوتيرة المتواصلة من رفع قيمة الأجور والمعاينات، فيه حتماً كثير من الظلم للمريض أيضاً.

حددت وزارة الصحة عبر قرار صدر في 2013 سعر صورة الأشعة البانورامية، والتي تتألف من أربع وحدات، بحد أدنى 385 ليرة وحد أعلى 550 ليرة، وقلع سن أو جذر جراحياً بين 550 و1100 ليرة، بينما حالة تقويمية كاملة للأسنان بالحاصرات ذاتية الربط بين 33000 و44000 ليرة، وحالة تقويمية كاملة للأسنان "تقويم لساني" بين سعر 55000 و68750 ليرة، كما حددت أجرة تبييض الأسنان للفكين في العيادة، مع ثمن المواد المبيضة، بين 11000 و13750 ليرة.

وفي الواقع، يتقاضى أطباء الأسنان لقاء قلع السن أو الضرس 2500–3000 ليرة، وعند سحب العصب 5 آلاف ليرة سورية، ويكلف تاج خزف لسن واحد مالا يقل عن 12500 ليرة، أما العلاج التقويمي فيكلف مبلغاً يصل لما يعادل 500 دولار «250 ألف ليرة سورية».

سعر المواد تضاعف 11 مرة

هذه الأرقام التي يعتبرها طبيب الأسنان مجزيةً بحقه، كون جزء منها عائداً لتكلفة المواد والتجهيزات وغيرها من أمور، باتت عبئاً ثقيلاً على جيوب ذوي الدخل المحدود، علماً أنها قد تزيد قليلاً عمّا تم ذكره، بسبب اعتمادها على الطبيب نفسه ومكان العيادة، وغيرها من أمور تجعل الموضوع أقرب للتجارة منه إلى لعلاج..

نقيب أطباء الأسنان في دمشق رشاد مراد، كشف أن مواد المعالجة السنية ارتفعت حوالي 11 ضعفاً، معتبراً أنه «عبر اتفاق بين المريض والطبيب، يمكن للأخير تقاضي سعر مرتفع مقابل تقديم خدمة ذات جودة مرتفعة».

وبرر مراد مطالباتهم برفع التسعيرة بأمثلة على ارتفاع التكاليف، حيث أصبح سعر المخدر مثلاً 7500 ليرة، لأسوأ الأنواع، بعد أن كان 600 ليرة سابقاً، ومواد التعقيم أصبحت تكلف شهرياً 125 ألف ليرة، بعد أن كانت لا تتجاوز الـ10 آلاف ليرة.

العيادات الخاصة لمن يملك المال!

الحل وتقويم الظرف حتماً ليس بيد المريض، أو الطبيب وحدهما، لأن القضية خارجة عن قدرتهما في مفاصل أساسية عدة، فحتى الحكومة التي تتغنى بتقديمها الدعم لمواطنيها، والسعي لتحقيق مصلحتهم في كل قراراتها، نأت بنفسها عن إيجاد حلول مرضية ومنصفة للطرفين، إلى أن اقترح نقيب أطباء دمشق في مداخلة إذاعية بأن يتجه «من لا يملك المال من المرضى لعيادات الأسنان في جامعة دمشق، لتلقي علاج مجاني هناك»!..

اقتراح النقيب قد يحمل طرفاً للحل يرضي الأطباء فقط، رغم أنه «أي النقيب» يعلم يقيناً حال عيادات الأسنان في الجامعة، وما تعانيه من عقبات تؤهلها لتكون ملجأً للمرضى بشكل دائم، وفي الظروف كافةً.

البحث عن الربح وتحقيق الفائدة بحجة الاستمرارية في ميدان الأعمال باتت ذريعة يستخدمها القاصي والداني بدعاً من الحكومة التي تنحو بدورها لرفع أسعار خدماتها ومنتجاتها.

علاج على حساب الطلاب!!

أحد طلاب طب الأسنان في جامعة دمشق شرح لجريدة «قاسيون» الوضع تماماً في العيادات الجامعية، وقال طالباً عدم ذكر اسمه، «في السنة الرابعة، يتشارك عدد من الطلاب معاً لجمع ثمن مواد طبع لتلبيسات الأسنان، التي تصل تكلفتها لحوالي 13 ألف ليرة سورية، حيث تكفي هذه الكمية للقيام بـ15 طبعةً».

وبيّن الطالب، سنة خامسة، أن هناك ازدحاماً على كراسي المعالجات، فهناك فقط 36 كرسياً لـ900 طالب، أي أن كل 3 طلاب يعملون على كرسي واحد، ويجب عليهم إنجاز عملهم مجتمعين خلال ساعتين فقط.

ولفت الطالب إلى أن هناك مشكلة أجهزة التصوير القديمة والدائمة التعطل كونها تعتمد التصوير اليدوي لكل سن على حدة.

وذكر الطالب مسألةً هامةً، ألا وهي: إن الطلاب يشترون على حسابهم الشخصي، منذ السنة الأولى بعض التجهيزات مثل القبضات والكفوف وسنابل الحفر، وتبقى معهم طيلة فترة دراستهم الجامعية، موضحاً أنها غالية الثمن، لذلك لا يمكن للكلية أن تتكلف على الطلاب جميعاً وتشتريها لهم، بل يقوم الطلاب بشرائها واستخدامها طيلة 5 سنوات على الأقل، حيث يجري تعقيمها في غرفة التعقيم بالكلية والتي تضم 6 معقمات، أي أن عملية التعقيم التي تستغرق ساعتين، تشهد ازدحاماً كونه لا يوجد سوى هذه الغرفة فقط.

ومن جانبها أصبحت مخابر طب الأسنان تعمل وفق السعر الحر، الذي يتغير مع تغير سعر الصرف، كون المواد المستهلكة التي تستخدمها في تصنيع الأسنان ومواد التلبيس والحشوات وغيرها هي مواد مستوردة، متذبذبة السعر تبعاً لسعر صرف الدولار.

استمرارية وفائدة.. وحجج مكشوفة

البحث عن الربح وتحقيق الفائدة بحجة الاستمرارية في ميدان الأعمال، باتت ذريعةً يستخدمها القاصي والداني، بدءاً من الحكومة، التي تنحو بدورها لرفع أسعار خدماتها ومنتجاتها، عوضاً عن معالجة الخلل وإيجاد حل «يفرمل» حالة الفلتان المتواصل، السعري والمالي والأجري، والاقتصادي عموماً، الذي أخرج شريحةً واسعةً من الناس من تصنيفها، وأدى لتفاقم الأزمة المعيشية، وزيادة الفجوة بين الفئات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء..

الحلول رغم صعوبتها، أو طول الفترة الزمنية التي قد تستغرقها، موجودة وتم طرحها من قبل اقتصاديين عدة، إلا أن أياً منها لم يؤخذ على محمل الجد، لأن السياسات الليبرالية المتبعة منذ عقود، من قبل الحكومات المتعاقبة، وضعت نصب عينها هدفاً محصوراً بتحقيق مصالح شريحة معينة، على حساب بقية شرائح المجتمع، مغيبةً دورها وواجبها في الرعاية الاجتماعية، مع التخفيض المستمر للدعم على الكثير من المفاصل الضرورية والهامة، والتي تعتبر الرعاية الصحية إحدها.

دير الزور.. الروتين المقيت والمماطلة!

صدرت العديد من القرارات والتعليمات الخاصة بموضوع العاملين في محافظة دير الزور، سواء من أجل تحديد أماكن العمل لمن خرج من المدينة إلى غيرها من المحافظات، أو من أجل الاستمرار بصرف الاستحقاقات والرواتب والأجور، أو من أجل تمديد التعاقد مع من انتهى عقده، وغيرها الكثير من القضايا.

■ مراسل قاسيون

وقد عكفت الحكومة على أن تأخذ بعين الاعتبار، الظروف الخاصة بالمحافظة والعاملين فيها، بنتيجة الوضع العام والخاص، على مستوى الحرب الدائرة بمحيطها، وفي بعض أحيائها، وظروف الحصار المفروض من قبل «داعش» الإرهابي عليها.

آليات عمل وروتين

المشكلة المزمنة والمستمرة بالنسبة للعاملين في المدينة، أو بالنسبة لمن خرج منها ووضع نفسه تحت تصرف جهات أخرى، لم تعد مرتبطةً بقرار أو بتوجيه وبتعليمات، بل بآليات العمل السائدة، والتي يغلب عليها الطابع الروتيني المقيت، وخاصةً على مستوى المماطلة والتسويف والذرائع والحجج المسوقة، من قبل هذا أو ذاك، في موقع تنفيذي معين.

على سبيل المثال: كيف لعامل ترك مدينته، ووضع نفسه تحت تصرف جهة أخرى، أن يأتي بأوراق ثبوتية «أصلية» من المحافظة المحاصرة، وهو عاجز عن السفر إليها أصلاً، كما لا تتوفر بين يديه إمكانية المراسلة والتراسل سوى عبر الوسائل الإلكترونية، حيث يمكن له أن يحصل على صورة من الوثيقة المطلوبة، ولكنه يعجز حكماً عن جلب الوثيقة الأصلية، الأمر الذي يستدعي أن تقوم الجهة المعنية نفسها بالمراسلة لجلب هذه الوثائق، بدلاً من تكليف من يعجز عن تنفيذ هذه المهمة.

العاملون ووزارة الصحة

هذا ما جرى مع العاملين المراجعين لوزارة الصحة، من أجل صرف استحقاقاتهم ورواتبهم.

يقول هؤلاء: بعد أشهر وسنوات من التهجير والتعتير، سبق أن أنهت وزارة الصحة، تكليف العاملين من صحة دير الزور، في المحافظات التي تهجروا إليها، لأن محافظ دير الزور السابق، رفض تجديد التكليفات لهم، ومع ذلك استمروا بعملهم، وبقوا عدة أشهر بلا رواتب، وبعد مطالبات عديدة للوزارة، وافق محافظ دير الزور الجديد على تجديد تكاليف العاملين، من صحة دير الزور والمهجرين في المحافظات الأخرى، مما أعطى هؤلاء الأمل بعودة رواتبهم وأجورهم، لكن على ما يبدو هذا لم يحدث إلى الآن، وبات ينطبق عليهم المثل الشعبي: «اجت الحزينة لتفرح ما لقت لها مطرح» حيث ترفض الوزارة تجديد التكاليف، إلّا أن تكون بالأوراق الأصلية النظامية المختومة، وليست صوراً عنها عبر الواتس والمسحوبة ورقياً.!

ويعقب هؤلاء بالقول: كيف لنا أن نحصل على الأوراق الأصلية من دير الزور، ولا يوجد بريد رسمي أو حكومي، ولا يمكننا الذهاب، ولا يمكن لأحد المجيء بسبب الحصار التكفيري الداعشي.؟! لماذا لا تقبل وزارة الصحة الأوراق المرسلة إلكترونياً كغيرها من الوزارات.؟ لماذا لا ترسل مديرية صحة دير الزور القوائم، أو تطلبها منها الوزارة مباشرةً، إذا كانت لا تثق بالصور التي أرسلت لنا.؟

كيف لعامل ترك مدينته ووضع نفسه تحت تصرف جهة أخرى أن يأتي بأوراق ثبوتية «أصلية» من المحافظة المحاصرة وهو عاجز عن السفر إليها أصلاً؟

أين حقنا باللباس العمالي؟

مشكلة أخرى تواجه حقوق العاملين في مديرية زراعة دير الزور، من مهندسين ومراقبين فنيين ومراقبين بيطريين وعمال مؤقتين، والقائمين على رأس عملهم، تتمثل بعدم تسليمهم إيصالات اللباس العمالي، عن عام 2016، وهو من الحقوق المكتسبة المصانة بالقانون، حيث دارت السنة المالية، وأتت السنة المالية اللاحقة، وعلى الرغم من ذلك تم حرمان هؤلاء من هذا الحق دون أسباب، ودون وجه حق، علماً أنهم مواظبون على أعمالهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية صيانة كل الحقوق، وخاصةً بظل هذا الواقع المتردي على المستوى المعاشي اليومي للعاملين، والظرف الخاص للعاملين، في محافظة دير الزور.

ويقول هؤلاء: أين حقنا؟ وأين من يدافع عنا بمطلبنا المشروع هذا، قبل أن يطويه النسيان؟.

العاملون في مجلس المدينة

يقول هؤلاء العاملون: بأنه وبعد عناء وشكاوى كثيرة، قام مجلس المدينة بعد تسعة أشهر بصرف رواتب ستة أشهر فقط، وتم وضع إشعار التحويل من تاريخ2017/3/2 بمصرف دير الزور، ولتاريخه لم يحرك الإشعار، وذلك لوجود أكثر من 30 إشعار، قبل اشعار التحويل الخاص بمجلس مدينة دير الزور.

وقد دخل على خط التوسط من أجل تسريع عملية الصرف، المدير العام للمصرف المركزي بدمشق، عبر اتصالاته المتكررة مع مصرف دير الزور، ولكن دون نتيجة تذكر حتى الآن!.

ويتساءل هؤلاء العاملون عن أسباب التأخر والتسويف والمماطلة، وعن عدم وجود آلية لصرف الرواتب والمستحقات من وزارة الادارة المحلية، دون إرسال السلف المالية للرواتب الى دير الزور، وصعوبة التحويل في ظل انقطاع الكهرباء؟ كما هي حال سبل الحياة المتقطعة هناك أيضاً.

والسؤال الأهم على لسان أحدهم كان: هل يعقل أن يعمل الموظف من سنتين وشهرين، ولا يتقاضى سوى أجر خمسة أشهر فقط؟؟.

حكايا الشارع الحلبي عن «مال الدولة الداشر»!

بعد اليوم لم تعد البيوت تنغلق على أسرارها، بل باتت مبعثرةً فوق هامات أصحابها وعلى وجوههم، يكفي أن تسير في شوارع المدينة، فترى الهموم متراكمةً على أكتاف سكانها، أو مترامية على جنباتها، منهم من قُطّب حاجبيه، ومنهم من راح يُكلم بها نفسه، فضغط الأزمة بكل أبعاده الاقتصادية والمعيشية، ويومياتها أنهكت ذاكرته، وحاصرته بأحداثها المتراكمة، خلال «يومه- أسبوعه- شهره- وعامه».

■ مراسل قاسيون

فالمدينة هي الأخرى كقاطنيها، مرهقة ومتخمة من تراكم صدأ الفساد، والإهمال في مفاصل مؤسساتها، حتى استحالت الحياة واستيأس منها مواطنوها، وباتو يلجؤون إلى بدائل عكست فقدان ثقتهم بمؤسسات الدولة، والذي يعد من الخطورة بمكان، فهذه المؤسسات، التي دفع المواطن السوري دماءه وعرقه في سبيل بنائها حجراً حجراً، هي الآن مفرغة من دورها، لحساب قوى الفساد وبعض المتنفذين.

الفرقة النحاسية!

قطّاع الكهرباء، الذي يُعد من أكثر القطاعات تضرراً، بسبب الأعمال الإرهابية التي تعرض لها بشكل دائم، لكن المفارقة أن خسائره الفادحة بدأت بالتراكم، من بعد تطهير المناطق من قبل الجيش العربي السوري، حيث عملت فرق خاصة تسمى «بالفرقة النحاسية» على قطع الأكبال، وتفكيك محطات التحويل، وربما تدميرها وبيع نحاسها للسوق السوداء، في وضح النهار وعلى مرأى المواطنين ومسمع مسؤولي المدينة، الذين إلى الآن لم يصدر عنهم سوى تنديد خجول هنا وتقريع هناك، دون وجود فعل، أو تحرك جدي على الأرض لمنع هكذا ممارسات، أخرجت قطاع الكهرباء عن الخدمة، رغم الوعود المستمرة، والتصريحات من قبل الحكومة والوزير، ولكن استنزفت جميعها صبر المواطن وأراقت ثقته.

قطاع المياه، المتصل بشكل مباشر بالكهرباء، هو الآخر أنهك أعصاب المواطنين، لكن لحساسيته وخطورته وارتباطه بصحة المواطن وحياته بشكل مباشر، بقيت آماله معلقةً به، ولو بيأس، علّ أملاً ما، يحمل لهم بشرى خلاصهم، رغم تحرير محطة الضخ واستعادتها من أيدي الفصائل الإرهابية المسلحة، لكن كما كانت وعود المحطة الحرارية؛ بات يدرك المواطن أنّ ما وعد به جميعه محض كذب.

تَسيّب النقل

قطاع النقل ليس أفضل حالاً، وخاصةً بعد فَتح العديد من الشوارع في المدينة، واتساع رقعتها، بعد استعادة الأحياء الشرقية منها، ما سبب عجزاً كبيراً في قطاع النقل، إلا أن المفارقة هنا، سببها أصحاب «السرافيس» أنفسهم، حيث لم يبق عدد آليات محدد لكل خط سير، كما تفلتت تسعيرة الركوب من سيطرة وإدارة مديرية النقل، وخاصةً في خضم أزمة المحروقات التي ضربت المدينة.

فبدل أن يُخدّم خط سير بأكمله مقابل 40 ل.س لكل راكب، يقوم بتقطيع المسافة إلى عدة نقاط مقابل ذات الأجر، وربما عند كل مرحلة يقوم بتغيير خط مساره بحسب مزاجه وكيفما اتفق، لتجد ضغطاً هائلاً على خط دون آخر، وإهمالاً لغيره.

المضحك حدَّ السخرية، قيام العديد من السائقين على إرجاع قطع من «العلكة» بدل الفراطة، وهو ما تحول إلى نكتة في يوميات الحلبيين، ومديرية النقل حاضرة الدقن غائبة العقل!!

مال داشر!

أمام هذا الواقع الخدمي المتهالك، الذي حول مؤسسات الدولة، التي هي ملك للشعب، إلى مال داشر، أسال لعاب اللصوص ومن ورائهم الفاسدين، يجدر الوقوف بحزم أمام هكذا انتهاكات، أفقدت الثقة بمؤسسات الدولة.

وكيف يمكن الحديث عن صمود هذه المؤسسات، وهي مفرغة من دورها في خدمة المواطن؟! وكيف يُسمح بهكذا تجاوزات، وفي الوقت نفسه نحامي عن السيادة الوطنية، التي تُعبر عن هيبة الدولة، وهي تنتهك بهكذا ممارسات؟!.

دون سابق انذار..

محافظة دمشق تهدم أبنية مأهولة بحجة قانون المخالفات!

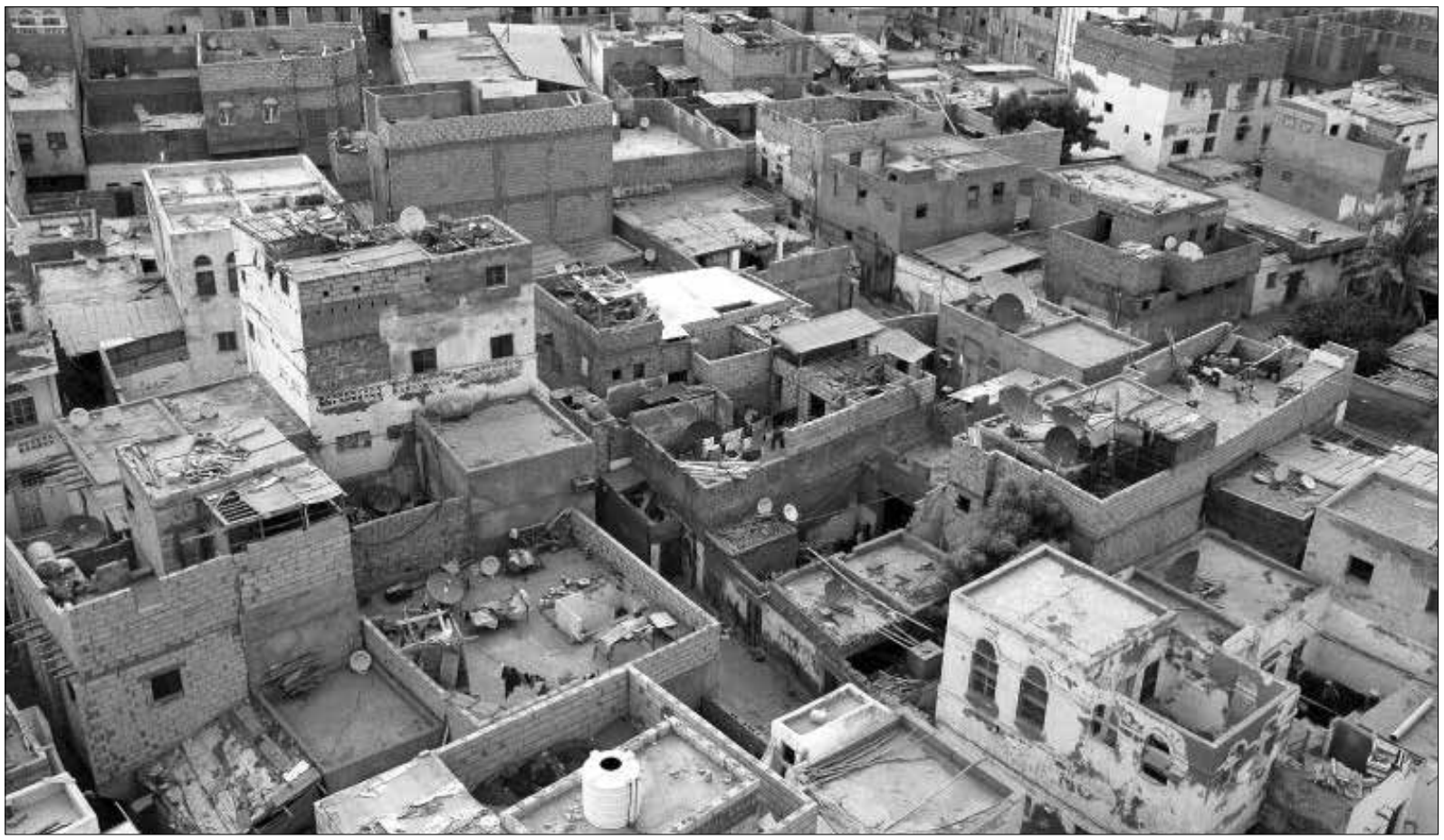

دون سابق إنذار «كبسة معززة» هدمت عدة منازل بالكامل، في أحد أحياء المخالفات بمنطقة ركن الدين بدمشق. مشهد غير مألوف، لم يعتد سكان الحي رؤيته، ففي السابق كان عمال البلدية يقومون بفتح فتحة في السقف أو أحد الجدران بعد «قبض المعلوم» على حد تعبير أحد العاملين في مجال البناء، بينما كانت تتم «الكبسة» بعد انذار مسبق عن طريق أحد العاملين في البلدية.

■ جيفارا الصفدي

سكان الحي، تفاجؤوا أيضاً بحدية التصرف مع قاطني المنازل المخالفة «فهذه المرة الأولى التي نشاهد بها طرد سكان منزل إلى خارجه وهدمه، كان المشهد مأساوياً، فما ذنب هؤلاء، هم استأجروا المنزل من صاحب المخالفة، وعدا ذلك لن يكون لهم مكان يؤيهم بظل ارتفاع أسعار الإيجارات بدمشق».

في مناطق العشوائيات تعتبر إيجارات المنازل رخيصةً نوعاً ما، وتشهد إقبالاً كبيراً من قبل النازحين، سواء للشراء أو الاستئجار، لكن ظروف الحياة الصعبة التي عكستها الحرب على هؤلاء من النواحي جميعها، لم تكن كافيةً لتدمير ما تبقى لهم، حتى جاء قرار المحافظة بالهدم الكامل للمخالفة.

كيف؟

محافظة دمشق لم تتخذ أي إجراء يساعد النازحين في تأمين منازل للسكن، فلم تضبط عملية الإيجار، وتحديد قيمة معينة مناسبة وتركت ذلك لجشع التجار، ولم تنشئ أو تشيد مناطق سكن جديدة، بأسعار معقولة ومناسبة، بل على العكس، بدأت خلال الأزمة الخانقة وبين زخات رصاص الحرب، بإخلاء بعض المناطق بحجة المخطط التنظيمي، كما حصل في كفرسوسة على سبيل المثال، وتركت السكان دون سكن بديل يصارعون الظروف القاتلة.

للقضية بعدٌ آخر، لم تنظر إليه محافظة دمشق، فكيف دخلت مواد البناء هذه إلى مناطق المخالفات؟ وكيف شيَّد بناءً كامل في هذه المنطقة وأبنية عدة في مناطق أخرى دون علم البلديات؟، يجيب أحد السكان «يدخلون مواد البناء بالتنسيق مع بعض المتنفذين لقاء مردود مادي معين، بل قام بعض هؤلاء بفتح محلات علناً لتأمين بضائع البناء من بلوك ورمل وسيراميك وجبسم بورد وغير ذلك، دون أن يتعرض لهم أحد، وفي النتيجة تشاد المخالفة وتباع أو تؤجر، وأخيراً تزال، والمستفيد الوحيد هم التجار والفاسدون».

أمور كثيرة غير منطقية، تتم بعلم الحكومة، وبشكل علني وتثبت وقوع المخالفات دون تحريك ساكن، أو بالأحرى «تحريك ساكن حسب البرغي» وفقاً لأحد سكان المنطقة، الذي تابع «كيف تمنح وزارة الكهرباء ووزارة المياه عدادات جديدة لأصحاب المخالفات؟ ثم يقوم المتعهد بتأجير المنازل في مناطق المخالفات استناداً إلى أرقامها؟ والأخطر من ذلك هو تثبيت عملية الاستئجار في البلدية، فمن يكون هنا المسؤول، ومن يحفظ حق المستأجر أو الشاري الذي تم هدم منزله وذنبه الوحيد أنه يبحث عن سقف يأويه؟».

دون إنذار!

مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق، طارق نحاس يعلن في حديث إذاعي: إن المحافظة تعتمد على تاريخ تركيب ساعة الكهرباء أو عداد المياه لتحديد تاريخ إحداث المخالفة، فإن كانت بعد صدور القانون الناظم لمخالفات البناء بتاريخ 2012/5/20، تتم إزالة المخالفة بالكامل.

ويرى نحاس: أنه من حق المحافظة قانونياً إزالة المخالفة كاملةً ولو كانت بناءً كاملاً ودون إنذار مسبق، ولو كان بداخلها سكان، ويقول: «ربما قديماً كان هناك حالات فتح طاقة في الجدار، لكن اليوم المخالفات جميعها تزال بالكامل تماماً طالما تم إثبات وقوعها بعد تاريخ 2012/5/20».

المحافظة اليوم تحاول قمع النتيجة دون حل المشكلة وتأمين حلول للمتضررين أو محاولة الأخذ بعين الاعتبار أزمة البلاد

ومن جهته، يرى غسان بكار رئيس النيابة العامة في جرمانا: إن استئجار منزل مخالف وتثبيت عقده في البلدية، والحصول على ساعة كهرباء وعداد مياه، يعتبر مؤشراً على علم أصحاب العلاقة بهذه المخالفة ويجب محاسبتهم أيضاً.

وبحسب بكار فإن «العقوبات تبدأ بالغرامة والحبس من شهر وقد تصل إلى أشغال شاقة لعشرة سنوات وأكثر، ولا يُستثنى أحدٌ تثبت مسؤوليته عن المخالفة بمن فيهم العامل صاحب المخالفة والمتعهد والمهندس والمشرف وحتى الوحدات الادارية المتقاعسة».

بحاجة لنظرة خاصة

خلال 5 أعوام تقريباً منذ صدور القانون، شُيّدت بالتأكيد عشرات الأبنية المخالفة، في منطقة ركن الدين، أو في غيرها من مناطق المخالفات والسكن العشوائي، ولم يتم قمع تجار العقارات بأساليب رادعة بشكل كاف، والمحافظة اليوم تحاول قمع النتيجة دون حل المشكلة، وتأمين حلول للمتضررين، أو محاولة الأخذ بعين الاعتبار أزمة البلاد.

القانون 40 صدر في السنة الثانية من الحرب، ولم تكن البلاد تشهد حينها هذا الحجم من النزوح والدمار في الأبنية، ولا صعوبةً بالغةً في تأمين لقمة العيش، ما دفع كثيرين للعمل في مجال البناء المخالف، لتأمين مردود مادي بعرق جبينهم، وما يجب القيام به اليوم هو إيجاد حلول تناسب الواقع الراهن، وهنا يؤكد غسان بكار: وجود زيادة في الأبنية المخالفة خاصةً في مناطق النزوح والاكتظاظ السكاني، مابين 15 – 20%. والأسباب هي: النزوح الداخلي وطلبات الإيواء والسكن.

لكن، كل من اشترى أو استأجر منزلاً مخالفاً بعد 2012/5/20، هو مهدد، ويمكن إخراجه من المنزل وهدمه بأية لحظة ولو استأجره منذ أيام فقط وثبت عقد الإيجار في البلدية، ويقول بكار «المشتري ليس له علاقة بالمخالفة، وليس له أي تعويض أيضاً، لكن يمكن أن يرفع دعوى ضد مشيد المخالفة أو من باعه».

النتيجة

– الأجهزة المعنية «محافظة– بلديات» تغيب أثناء إشادة المخالفة، أو يتم تغييبها، فساداً ونفوذاً.

– المخالف والسمسار وتاجر البناء والعقارات، تُحقق أرباحهم المنشودة وتمتلأ جيوبهم.

– القاطن «شاري أو مستأجر» يتم طرده، وتزال المخالفة على حسابه وعلى حساب استقراراه.

– على المتضرر اللجوء للمحاكم، بما يكرس لصراعات وخلافات بين المواطنين أنفسهم عبر أروقة المحاكم، قد تدوم سنين طويلة دون طائل!!.

– أزمة السكن والإسكان مستمرة، والحصول على مأوى صحي بسعر مناسب، إيجاراً أو ملكاً، ما زال حلماً بعيد المنال بالنسبة للمواطنين.

«اذهبا أنت وربك فقاتلا»!!

قرار جديد يصدر عن رئاسة مجلس الوزراء، بشأن رواتب واستحقاقات العاملين «في المناطق غير الآمنة».

لماذا يتم اغفال وغض النظر عن الوسائل القانونية المتمثلة بالتفويضات والوكالات بموضوع حصول هؤلاء العاملين على أجورهم واستحقاقاتهم

■ نوار الدمشقي

فقد أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بإلزام تسليم الراتب، أو الأجر أو التعويضات، والمستحقات المالية كلها، إلى العامل أو الموظف في «المناطق غير الآمنة» بالذات، استناداً إلى بطاقته الشخصية وتوقيعه وبصمته.

ثلاثة أشهر فقط!

وقد تضمن القرار أيضاً بأنه إذا لم يتمكن هؤلاء من الحضور، لأي سبب من الأسباب، تحتفظ الجهة العامة براتبه وأجره وتعويضاته لمدة ثلاثة أشهر، كحد أقصى، بعد ذلك تعاد إلى الخزينة العامة، وفي حال حضوره ينظر في وضعه من قبل الوزير المختص، بعد موافقة الأمن الوطني.

القرار المذكور أقر وجود الظروف الخاصة التي يعيش فيها هؤلاء العاملون، باعتبارهم في «مناطق غير آمنة»، ومنح كل منهم مهلة ثلاثة أشهر لتقاضي استحقاقاتهم شخصياً، ولكنه لم يأخذ بعين الاعتبار بأن هؤلاء تعتريهم الكثير من الصعوبات والمعيقات، بما يخص تنقلهم وخروجهم من هذه المناطق، كونها بغالبيتها تقع تحت الحصار القاسي، من قبل المجموعات المسلحة، على اختلاف تسمياتها، وخاصة تنظيم «داعش» الإرهابي، الذي يُكبّل هؤلاء، ليس على مستوى تنقلاتهم فقط، بل وعلى مستوى حياتهم اليومية بالمجمل.

مصدر وحيد للدخل

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأجر والاستحقاقات بالنسبة لهؤلاء العاملين ولأسرهم، تعتبر المصدر الوحيد لدخلهم ومعاشهم، وبالتالي حسب مضمونه، فإن هذه الاستحقاقات ستعتبر معلقةً لما ينظر فيه الوزير المختص لاحقاً، بحال تجاوزت الثلاثة أشهر.

علماً أن بعض هؤلاء كانت تصلهم الأجور والاستحقاقات عبر التفويضات أو الوكالات، وغيرها من السبل القانونية التي تعنى بالتوثيق المالي حسب الأصول القانونية، بحال تمكن أحد ما من الخروج والعودة لهذه المناطق، عبر الكثير من الالتفافات الطرقية، تهريباً وهرباً، من عيون عناصر وأتباع المجموعات المسلحة في مناطقهم، ولو تجمعت مبالغ الاستحقاقات لشهور متتالية، ولكنها تبقى ضمن حسابات المعيشة بالنسب لهؤلاء، فيستدينون من أجل تأمين معيشتهم، على أمل الحصول عليها لاحقاً.

والحال كذلك فإن هؤلاء أسقِطَ في يدهم، فلا هم قادرون على الخروج من المناطق غير الآمنة بسبب ظروف الحصار والقهر، ولا هم قادرون على الاستدانة كون موضوع التفويضات والوكالات وغيرها تم إلغاؤها بناءً على مضمون القرار، ما يعني أن مصدر الدخل الوحيد، لم يعد من الممكن الاعتماد عليه، ولا حلول بين أيديهم، خاصةً وإذا علمنا أن تكلفة الخروج النهائي من هذه المناطق «نزوحاً» تكبد الأسرة مبالغ طائلةً، نفقات مهربين وأجور طرقات، ناهيك عن التشرد الذي سيعانونه، باعتبارهم سيضافون إلى قوائم النازحين والمشردين، بالإضافة لما يمكن أن تفرضه عليهم المجموعات المسلحة من ضرائب، بما في ذلك فرض التخلي عن الممتلكات، كما عمل عليه تنظيم «داعش» الإرهابي غير مرة، في العديد من المناطق التي يفرض سيطرته عليها بسطوة القمع والسلاح.

أين غابت السبل القانونية؟

ربما موضوع قوننة استلام الأجور والاستحقاقات أمر مطلوب، كما أن مراعاة الظروف الخاصة للمتواجدين في المناطق غير الآمنة من الضرورات الإنسانية العامة، ومن واجبات الدولة والحكومة بشكل خاص، فكيف يكون ذلك على مستوى الدخل، الذي يعني المعيشة اليومية لهؤلاء، وهو أمر بيد الدولة بأجهزتها ومؤسساتها؟، ولماذا يتم إغفال وغض النظر عن الوسائل القانونية، المتمثلة بالتفويضات والوكالات، بموضوع حصول هؤلاء العاملين على أجورهم واستحقاقاتهم، طالما هناك إدراك للواقع السيئ الذي يعيشه هؤلاء؟، في ظل حصار معيشي خانق فرض عليهم من قبل المجموعات المسلحة التي فرضت وجودها عنفاً وبالسلاح!.

وكأن الرسالةَ بمضمون القرار أعلاه تتضمن: إن إمكانات الدولة عاجزة عن تأمين حق هؤلاء العاملين، وفق الأسس والضوابط القانونية، أو أن تلك الضوابط والأسس لم تعد معتمدةً ومعترفاً بها من قبل الحكومة، أو أن الحكومة تريد أن تقول لكل واحد من هؤلاء: «اذهبا أنت وربك فقاتلا»!!.

مهجرون في براثن الفقر!!

مررت بها وهي تفتح ذراعيها إلى السماء، على قارعة الطريق، وسط أحد الأحياء الشعبية بأطراف المدينة.

■ محمد الصالح

وقفت بعيداً وأنا اراقب تقاسيم وجهها، حيث يمكنك أن ترى أرشيفاً، لـ 6 سنوات من الأزمة، عبر عينيها الخضراوين!!.

اقتربت منها وسألتها: ماذا تفعلين يا خالة؟ فأجابت: «أحاول أن أتدبر رزقي..!!».

اختفاء الزوج والابن!!

تخبرنا«أم حسن» قصتها، وهي امرأة جاوزت الخمسين، من منطقة السبينة بمحيط دمشق:

ففي أحد الأيام «غير الوادعة»، خرج زوجها كعادته للعمل، لكنه لم يعد!! ازداد الأمر سوءاً، عندما اختفى ابنها الأكبر، بعد أسبوعين!! ولم تعلم حتى الآن ما مصيرهما، وأين اختفوا، ومن المسؤول عن ذلك؟؟.

فاتخذت قراراً بالخروج من المنطقة فوراً، بعد سوء الأوضاع الأمنية فيها، حفاظاً على بقية عائلتها، وخاصةً بعد أن خسرت معيليها.

رحلة البحث عن الأمان

انتقلت «أم حسن» من منطقة إلى أخرى بحثاً عن الأمان، وحاولت تدبر أمورها بنفسها، قدر الإمكان، دون أن تنتظر الوعود الحكومية، بإقامة وحدات سكنية متكاملة للمهجرين، أو مراكز إيواء تحفظ كرامتهم، لتستقر أخيراً في منطقة دمر، في غرفة غير صالحة للسكن، مع 4 أطفال صغار، بنتين وصبيين، يبلغ الأصغر 3 سنوات، ولا يتجاوز الأكبر 8 سنوات من العمر، وقد تركوا مدارسهم ليلحقوا رغيفَ الخبز، بالإضافة إلى زوجة ابنها.

«رعب» أول الشهر!

تعتبر كلمة «أول الشهر» مرعبة بالنسبة لـ «أم حسن»، إذ أنها دائماً ما تقترن بأجرة الغرفة، التي كانت 5 آلاف قبل سنوات، لتصل إلى 20 ألفاً الآن، ولم يبق أحد من أقربائها بالقرب منها، بعد أن تشتت شملهم، سوى أختها الكبيرة التي توفيت منذ أيام، حسب روايتها.

التسول أو الجوع!

اضطرت «أم حسن» إلى التسول بانتظار من يمد لها العون، بعد أن أغلقت المنظمات والجمعيات الخيرية أبوابها بوجهها، بحجة عدم وجود دفتر العائلة، الذي فقد مع الأب والابن الغائبين قسراً، وهي لا تعلم من خبرهم شيئاً، وبظل غفلة الجهات الحكومية، أو تغافلها عن الواقع المزري الذي تعيشه وأمثالها، ممن فقدوا معيليهم بهذه الحرب والأزمة، وما أكثرهم.

بيتي كرامتي..

تضيف «أم حسن» وهي تهز برأسها: «خرجنا بثيابنا التي نرتديها، من دون أوراق ثبوتية، ظناً منا أن الأزمة ستنتهي قريباً!!.. لقد استكثروا علينا حفنة من الرز والبرغل!».

ولتختم كلامها بالقول: «لا تدعُ لي بأن يتحسن وضعي المادي، بل أدعُ لي بعودة زوجي وابني، وبأن أعود إلى بيتي بكرامتي».

غياب حكومي؟

انتهى حديثي مع «أم حسن»، وبدأ حديثي مع نفسي.. تُرى كم من «أم حسن» كانوا عبارةً عن «أضرار جانبية» لمفرزات الحرب والأزمة، وكم منهن نشاهد على الطرقات يومياً؟ وكم من أسر شردتها هذه الحرب اللعينة وأفقرتها، ولم تجد من يؤيها أو يطعمها ويؤمن لها سبل العيش الكريم؟.

والأهم؛ لمَ هؤلاء معوزون أصلاً؟ ألا يكفيهم النزوح والتشرد، ليأتي فَقْدُ المعيل، بتعدد أسباب هذا الفقد، مصيبة جديدة بحجم الكارثة عليهم!! وليضطروا للتسول وتشغيل الأطفال بالنتيجة!.

أليست قصة «أم حسن»، ومثيلاتها وأمثالها، هي ظاهرة اجتماعية باتت واضحةً وجليةً وملموسة، وهي بأن دليل ومؤشر فاقع عن غياب الدور الحكومي الرسمي والجدي، ليس على مستوى فقد أو اختفاء المعيلين، من رجال وشباب فقط، بنتيجة الحرب والفلتان الأمني وغيرها من الأسباب، بل على مستوى الاهتمام والرعاية والحماية لهؤلاء، من أن يكونوا متسولات ومتسولين، ومُستغلّين بمأواهم وبحياتهم وبمستلزماتهم المعيشية اليومية، وأين هؤلاء من برامج المساعدة والإيواء والرعاية، التي طنبت الحكومة آذاننا بها منذ سنين؟!.

هل تحسنت فعلاً مؤشرات التجارة الخارجية؟!

كعادتها السنوية.. لا تأتي الأرقام الحكومية حول التجارة الخارجية، إلا عبر تصريحات المسؤولين وليس عبر بيانات موثقة، وكعادتنا نتابع هذه التصريحات لنرصد التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الهامة، وأثرها على الوضع الاقتصادي.

■ سامر سلامة

التجارة الخارجية في عام 2016 شهدت مؤشرات تحسن بحسب التصريحات الحكومية، من حيث تراجع المستوردات، وزيادة الصادرات بشكل نسبي، ولهذه التغيرات آثار على سعر الصرف، ودلالات مختلفة.

تقول تصريحات وزارة الاقتصاد: عن تطورات التجارة الخارجية خلال عام 2016 بتراجع المستوردات بنسبة 31% عن عام 2015، وبما يقارب الثلث، وتحسن تغطية الصادرات للمستوردات لتشكل ما نسبته 24% وسطياً من حجم المستوردات.

انخفضت المستوردات من 4,8 مليار دولار عام 2015 وصولاً إلى 3,3 مليار دولار تقريباً، بناءً على النسبة الحكومية المعلنة، بينما ارتفعت قيمة الصادرات من 650 مليون دولار عام 2015 إلى حوالي 790 مليون دولار في عام 2016 بنسبة زيادة 21%، ما يعني أن كتلة المستوردات قد انخفضت إلى أدنى مستوىً لها، خلال الأزمة.

تراجع المستوردات من تراجع الاستهلاك

تقول الحكومة: بأن المستوردات قد تراجعت بفعل سياسة ترشيد الاستيراد، رغم أن المؤشرات الدولية لأرقام التجارة الخارجية في سورية، تشير إلى أن المستوردات «غير المرشدة» مثل الكهربائيات، وقطع السيارات، هي النسبة الأكبر من الواردات إلى سورية في عام 2015 على سبيل المثال، وتوفر أنواع السلع المختلفة في الأسواق السورية، لا يدلل على أثر سياسة التضييق على المستوردات!

إن تراجع الاستيراد يرتبط بالدرجة الأولى بتراجع الطلب المحلي، نتيجة التراجع المطّرد في إمكانات الاستهلاك والإنتاج. ويدلل عليها التقلص الكبير في حصة أغلبية السوريين من أصحاب الأجور من مجمل الناتج، نتيجة تراجع الأجور، وتوسع البطالة، فالحصة التي تقدر في عام 2016 بنسبة 11% من الناتج لا تكفي عملياً إلا لاستهلاك نسبة تفوق 90% من السوريين لضروريات الاستمرار: كالسكن والغذاء! بينما استهلاك النخبة من أصحاب الربح الكبير، فمهما بلغت إمكانات استهلاكهم إلا أن عددهم القليل يؤثر في نوعية المستوردات، أكثر مما يؤثر في كمها.

المستوردات ليست الحاسمة في سعر الدولار!

التجارة الخارجية بشقيها: الاستيراد والتصدير، من العوامل المؤثرة على طلب وعرض القطع الأجنبي واحتياطاته، حيث إن المستوردات تمثل طلباً على الدولار، بينما تشكل الصادرات معروضاً منه، ويعبر الميزان التجاري عن حصيلة هذا الأثر، أي الفرق بين الاستيراد والتصدير. وعموماً إجمالي عجز الميزان التجاري خلال الفترة بين 2011–2016، قد بلغ 32,3 مليار دولار، ما يعني أن الطلب على دولار التجارة الخارجية أكبر من المعروض منه بهذا المقدار، وعملياً خسارة هذا المبلغ من القطع الأجنبي لصالح الدول الموردة، وهي تقارب خسارةً وسطيةً 5,3 مليار دولار سنوياً.

حيث نسبة تغطية الصادرات للمستوردات انخفضت من 47% عام 2011 إلى 13,5% في عام 2015، ولترتفع بناءً على التصريحات الحكومية في 2016 إلى 24%، بمقابل ذلك انخفض العجز من 4,15 مليار دولار عام 2015 إلى 2,5 مليار دولار في عام 2016.

ونظرياً، من المفترض أن ينعكس هذا التحسن في عام 2016 في وضع عجز الميزان التجاري، تحسناً في أوضاع سعر الصرف، وتراجعاً في سعر الدولار، إلّا أن هذا لم يحدث، فقد ارتفع سعر الصرف في عام 2016 بنسبة تقارب 71%، وهي نسبة قريبة من نسبة ارتفاعه في عام 2015: 69%، عندما كان عجز الميزان التجاري أعلى، وحجم المستوردات أكبر والصادرات أقل!

فالسياسة الحكومية التي تربط ارتفاع سعر الصرف بمسألة الاستيراد بالدرجة الأولى، مخطئة في قراءة البيانات، حيث إن سعر الصرف يرتفع لأسباب أخرى. فعلى سبيل المثال: شهد عاما 2011، و2014 أعلى مستوىً لعجز الميزان التجاري، حيث فاقت الواردات الصادرات بمقدار 9,1 مليار دولار في 2011، و6,1 في 2014 وبالمقابل ارتفع سعر الصرف بنسبة 6% فقط في 2011، و27% في عام 2014، وهي نسب أقل من عامي 2015 و2016، العامين الذين سجلا عجزاً أقل، وارتفاعاً غير مسبوق في سعر صرف الدولار.

ما يدل على أن الطلب على الدولار لأغراض مختلفة عن التجارة الخارجية، هو أكثر تأثيراً على تقلبات سعر الصرف، كالطلب لغرض المضاربة، والاكتناز، ولتهريب الأرباح ورؤوس الأموال إلى خارج البلاد، حيث إن الأرباح التي تبلغ نسبة 89% تقريباً من الناتج في عام 2016، من المؤكد أنها لا تستهلك أو تستثمر بأكملها داخلياً، وإلا لكان الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع!

السنة	عجز الميزان التجاري مليار دولار	ارتفاع سعر الصرف %
2011	9,1	6
2012	5,6	43
2013	4,8	85
2014	6,1	27
2015	4,15	69
2016	2,5	71

خرج من سورية ما مقداره 5,3 مليار دولار وسطياً سنوياً نتيجة زيادة المستوردات عن الصادرات خلال 6 سنوات

تراجع الفرق بين المستوردات والصادرات في عام 2016، بالقياس إلى عام 2015، نتيجة تراجع المستوردات بالدرجة الأولى وزيادة في الصادرات ثانية، ولكن هذا التحسن في مؤشرات التجارة الخارجية، يخفي وراءه مؤشرات سلبيةً، فالمستوردات لم تتراجع لأن الإنتاج المحلي قد توسع، بل لأن قدرات الاستهلاك المحلي قد تراجعت! بينما ارتفاع الصادرات يرتبط بفوائض بعض أنواع المنتجات الزراعية، التي يجد تجارها جدوى من فوارق التكلفة المنخفضة لأسعار المزارعين، مقابل الأسعار العالمية، أي من فوارق قيمة العملة.

وهذا التحسن في مؤشرات التجارة الخارجية، يعني أن خسارة القطع الأجنبي لصالح الخارج، كانت أقل في هذا العام عن أي عام آخر من أعوام الأزمة، ومع ذلك فإن سعر صرف الدولار، ارتفع في 2016 بنسبة قياسية قرابة 71%، ما يدل على أن التركيز على «ترشيد الاستيراد» للتحكم بسعر الدولار، غير ذي جدوى بمفرده، لأن العوامل الأكثر تأثيراً ليست في الطلب على دولار الاستيراد، بل في طلب أصحاب الأرباح على الدولار: للمضاربة والاكتناز، ولإخراج أرباحهم إلى خارج الحدود...

انخفاض عائدية الاستثمار
بمقدار النصف تقريباً...

يعتبر مفهوم «عائدية الاستثمار» من أهم المؤشرات الاقتصادية، ففي بساطة العلاقة بين كم الاستثمار الثابت المستثمر خلال سنة، وبين الناتج والقيمة المضافة المقابلة، يعطي الدلالة لإنتاجية رأس المال المستثمر، بمستواه التقني بمضامينه العلمية والتكنولوجية، وبالتالي مستوى وطريقة إدارة الاستثمار، ليعطي دلالات على السياسة الاقتصادية، ومستوى إدارة العملية التنموية.

وعائدية الاستثمار في سورية كانت منخفضةً في عام 2010، فهل يمكن أن نقدر إلى أين وصلت اليوم؟!

تقاس عائدية الاستثمار، بنسبة التغير في التكوين الرأسمالي الثابت، إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وتسمى أيضاً بالإنتاجية الحدية لرأس المال، حيث أن اتجاه هذه الإنتاجية كان نحو التراجع المستمر في الاقتصاد السوري، ويقدر خلال الفترة بين 1990–1996 بنسبة 34%، وتراجع خلال الفترة بين 1997–2003 إلى نسبة 14%، بينما يقدر خلال الفترة بين 2000–2010 بما يقارب نسبة 15% تقريباً.

22,9% عائدية عام 2010

تقدر عائدية الاستثمار في الاقتصاد السوري، عام 2010 بنسبة تقارب 22,9%، أي مقابل كل 100 ليرة استثمار ثابت تحصل على قيمة مضافة تقدر بـ 22,9 ليرة. حيث بلغ التكوين الرأسمالي الثابت في القطاعين العام والخاص، وفي مجمل القطاعات الاقتصادية مقدار 337 مليار ليرة، قابله ناتج 1469 مليار ليرة، وفق الأسعار الثابتة لعام 2000 الواردة في بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

11,6% عائدية عام 2015

عائدية الاستثمار في الاقتصاد السوري، عام 2015 تقارب نسبة 11,6%، أي مقابل كل 100 ليرة استثمار ثابت تحصل على قيمة مضافة تقدر بـ 11,6 ليرة. حيث بلغ التكوين الرأسمالي الثابت في القطاعين العام والخاص مقدار 77 مليار ليرة، مقابل ناتج 662 مليار ليرة، وفق الأسعار الثابتة لعام 2000، وفق تقديرات دراسات سورية. أي تراجعت العائدية بمقدار 49%، خلال سنوات الأزمة الخمس.

إن عائدية منخفضة بهذا المستوى 11,6%، تعيق أي تعاف اقتصادي جدي، وتجعل مضاعفة نسبة الاستثمار من 15% إلى 14% من الناتج، لا تحقق نمواً أكثر من 4,6% سنوياً، ما يعني أننا قد نحتاج ما يزيد عن ربع قرن، أي 25 عاماً تقريباً، لنعود إلى مستويات عام 2010!

تراجع عائدية الاستثمار خلال سنوات الأزمة

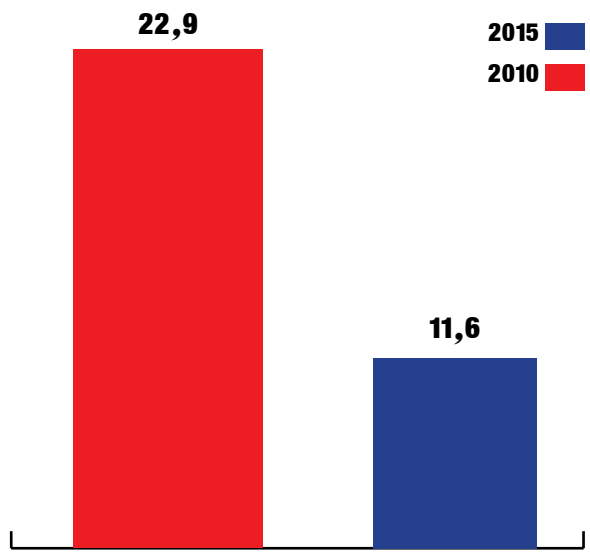

إلى أين وصل «مرض» الاقتصاد السوري؟!

■ عشتار محمود

كان الاقتصاديون السوريون يقولون قبل عام 2010: إن الاقتصاد السوري «مشلول تنموياً»، ومصاب «بمرض عضال» يعيق النمو الاقتصادي، وبالتالي يعيق السير خطوات للأمام، وهذا المرض ناجم عن ثلاث اختلالات أساسية:

أولها: إن ما ينتج من قيمة مضافة، أي ما ننتجه من سلع وخدمات، لا يوزع بعدالة، بل شكل مشوّه، لتأخذ الأقلية من أصحاب الأرباح نسبة 75% من الناتج، وتبقي للأكثرية من أصحاب الأجور نسبة الربع 25%.

وثانيها: إن أصحاب الأرباح يأخذون الحصة الكبرى، ولا يستثمرون إلا نسبة قليلة منها، كانت حوالي 23% فقط في عام 2010، بينما قرابة 45% من الناتج هي ربح صافٍ، يكتنزه أصحاب الأرباح في الداخل، أو يهربونه ليودعوه في مصارف الخارج...

وثالثها: إن القليل الذي يستثمر، لا يستثمر بفعالية، بل يستثمر ضمن شروط بنية الاقتصاد السوري ضعيفة الإنتاجية، والتي يتحقق فيها عائد منخفض بلغ في عام 2010 نسبة 22,9% من الاستثمار. وأسباب تراجع العائدية، أو كفاءة الاستثمار كثيرة، فعندما يكون الاستثمار في البنية التكنولوجية في القطاعات الحقيقية، أو في البحث العلمي منخفضاً، وعندما تكون عملية إدارة الاستثمار لا تمتلك أية قدرة أو سياسة لزيادة القيمة المضافة من مختلف المنتجات، بل لا تمانع تصدير المواد الخام دون إنتاجها، ولا تسعى إلى الاستثمار في البنى التحتية التي ترفع الجدوى، وتقلل التكاليف، أي عندما تتراجع بشكل مضطر الشروط التنموية الاقتصادية، فإن كفاءة الاستثمار ستتراجع حكماً، وسيلجأ أصحاب الأرباح ممن يحصلون على النسبة الكبرى من الناتج، إلى البحث عن أسهل الطرق لاستثمار أموالهم، دون «عناء»، وتكاليف تطوير الاستثمار في الإنتاج الحقيقي.

وهذه المؤشرات الثلاثة، تفاقمت بحدة خلال سنوات الأزمة، واستمرارها يهدد عملياً نجاح أية عملية إعادة إعمار! فالأرباح أصبحت حصتها تقارب 87% من الناتج في عام 2015، وهذه الأرباح لا يستثمر منها إلا ما نسبته 15%، بينما الربح الصافي، بلغت نسبته 63%، وهي نسبة المكتنز، أو المهرب أو المستثمر في مجالات غير تقليدية، من الفرص التي تتيحها ظروف الحرب! أما هذا القليل المستثمر والبالغ 15%، فإن العائد المحقق منها لا يتجاوز 11,6%، حيث تراجعت العائدية في الاقتصاد السوري إلى نصف مستواها المنخفض قبل الأزمة...

إن هذه المؤشرات لم تختل بسبب ظروف الأزمة: الأمنية والعسكرية، بل هي تفاقمت مستفيدةً من هذه الظروف، لأن هذه المؤشرات المتدهورة، تتضمن «مكاسب» متنوعة، للقلة المستفيدة والقادرة على التحكم بالقليل الذي ينتجه السوريون سنوياً، وازدياد نسبة الربح الصافي، مقابل تراجع الأجور، وتراجع الاستثمار، وتراجع حصة الدولة من الناتج، هو المؤشر الأبرز على هذه المكاسب، وحتى لو كانت عائدية الاستثمار الإجمالية منخفضةً، إلا أن العائدية في بعض المجالات التي ينشط بها هؤلاء، متزايدة باضطراد، ولا يدل عليها إلا الخسارة المضطردة في حصة الأجور السنوية من الناتج، فكل ما نخسره مع تراجع الإنتاج وارتفاع الأسعار، وتزايد البطالة، وتراجع قيمة لليرة، هناك من يربح في الطرف الآخر، على ضفة الربح الكبير!

إن مرض الاقتصاد السوري، قد تفاقم خلال الأزمة، وأي علاج جزئي لا يستهدف تصحيح النسب الثلاث، ولا يؤدي إلى زيادة حصة الأجور، وزيادة الاستثمار، ورفع العائدية في القطاعات الحقيقية، لن يكون علاجاً ولا إعماراً...

الحكومة: لا حل لمواجهة السوق السوداء إلا برفع السعر!

تشير تصريحات المسؤولين في النفط للإعلام المحلي، بأن «تعديلاً» جديداً لأسعار المازوت قد اقترب، فالحكومة وبناءً على «الحرص» الدائم لعدم وجود سوق سوداء، تدرس رفع السعر الرسمي للمازوت المباع لأغراض النقل والتدفئة والزراعة وغيرها والبالغ 185 ليرة، ليتساوى مع السعر الذي رفعته للصناعيين والبالغ 290 ليرة للتر.

أي من المتوقع حصول ارتفاع في أسعار المازوت لمختلف القطاعات بنسبة: 56%، وهي نسبة ارتفاع قياسية خلال فترة الأزمة.

وطالما أن الحكومة مهتمة بمواجهة السوق السوداء، فمن المفيد أن نذكرها بما تعرفه حول المحركات الحقيقية لوجود سوق سوداء في المحروقات، أولها التراجع الكبير في المعروض من مادة المازوت، والذي لا يمكن في ظل استمرار نقص المادة الجزئي، أن تنضبط السوق السوداء، حتى في حالة توحيد السعر. لذلك لا بد من أن تلجأ الحكومة إذا ما كانت حريصةً، نحو زيادة مخصصات المال العام، لتأمين الوقود، وتأمين حاجات قطاع الطاقة، وتحديداً عبر العلاقات الاقتصادية مع الدول المستعدة لتجاوز العقوبات، ومساعدة السوريين، وبعلاقات بين دولة ودولة، وليس علاقات بين الدولة، وسمسارة في تجارة النفط العالمية.

ولا حل لضبط عمليات التوزيع، إلا من خلال مركزية التوزيع، التي تتيح إمكانية ضبط أعلى، والمشكلة أن التوزيع في سورية متمركز في شركة محروقات، ولكن للسوق السوداء أذرع طويلة في عمليات التوزيع المركزية، أي أن الفساد يتحول إلى حصة شرعية في قطاع توزيع المحروقات، من خلال عدم إمكانية ضبط هيمنة السوق السوداء المنظمة، على عملية التوزيع المركزية.

توحي التصريحات الحكومية بأن السوق السوداء في قطاع المحروقات، هي الحالات العرضية التي تنجم عن بيع «بيع البيدونات» بهامش سعر أعلى، بينما ضبط السوق السوداء المركزية المنظمة، التي تحصل على حصة من التوزيع المركزي، كفيل بحل مشكلة توزيع المحروقات، ولكن هذا أيضاً مشروط بتوفير المادة، وليس تقليص استيرادها والمحافظة على حصة قطاع السوق السوداء.

مليارات المركزي للسوق أتاحت ربحاً يفوق مليار دولار

تقدر بعض الجهات المحلية بأن 5,5 مليار دولار هو حجم القطع الأجنبي الذي استخدم من قبل المصرف المركزي، لتزويد سوق الصرافة بالدولارات، في مواجهة الطلب على الدولار، وهي تقارب النسبة الوسطية لعجز الميزان التجاري السنوي خلال كل سنة من سنوات الأزمة، والتي تقارب وسطي 5,3 مليار دولار.

إن هذا المبلغ يشكل نسبة 25% تقريباً، من احتياطي القطع الأجنبي المعلن في سورية، في عام 2010. ما يعني أن ربع احتياطي القطع الأجنبي قد استهلك عملياً، في مواجهة طلب السوق على الدولار.

كما تشير المعلومات إلى أن نسبة تقارب 14% من هذا المبلغ، عاد إلى شركة من بين مجموع شركات الصرافة الموجودة في السوق، بما يقارب 750 مليون دولار.

إن وصول هذه المبالغ إلى السوق، يعني إتاحة أرباح بشكل موضوعي لوكلاء السوق، فوسطي هامش المضاربة، قد بلغ نسبةً تقارب 20% خلال سنوات الأزمة، بناءً على الفوارق بين الأسعار الوسطية السنوية لأسعار الصرف الرسمية، ولأسعار الصرف في السوق، وهذا الهامش يتيح أرباحاً تقارب النسبة ذاتها، ما يعني أن مبلغاً يقارب 5,5 مليار دولار متاحة للبيع والشراء في السوق، تعني إمكانية وجود أرباح بما يقارب 1,1 مليار دولار...

زائد ناقص

تقاسم «البيضة والتقشيرة»

في لقاء دعت له الحكومة في غرفة التجارة السورية، التقى وزير المالية، والاقتصاد، والتجارة الداخلية، ومدير الجمارك العامة. وكان هذا اللقاء لإصلاح «ذات البين» كما أفادت تعليقات الحضور، واتفق الجميع على أهمية مكافحة التهريب، بمن فيهم إدارة الجمارك، والتجار، ودخل الجميع في تفاصيل عمليات الاستيراد وإدخال البضائع، وكان من أهم ما قيل في اللقاء، ما عبر عنه رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، عندما قال: «لا يحق لأحد أن يأكل البيضة والتقشيرة لوحده... فهذا أمر غير مقبول».

ترقبوا «التوسع الحكومي»

تناولت الصحف المحلية حديثاً لوزير الاقتصاد الحالي، ورئيس اللجنة الاقتصادية السورية، أديب ميالة، حول: تغيرات في السياسة الاقتصادية للمرحلة الراهنة المختلفة، وبدايةً الخروج من نفق الأزمة حسب تعبيره. هذه التغيرات التي ينسبها الإعلام للوزير، والحاكم السابق للمصرف المركزي السوري، تتمثل بانقلاب من السياسات الانكماشية التي يقول الوزير أنه كان أشد المتحمسين لها، إلى سياسات توسعية في الإنفاق، وتحديداً الاستثماري. شهدنا من السياسة النقدية المتمثلة في مصرف سورية المركزي، «التقشف» ببيع السوق بأكثر من 5,5 مليار دولار من احتياطي القطع الأجنبي، وبأكثر من هذه المبالغ لتمويل مستوردات التجار، فما الذي سنشهده بالسياسات التوسعية علينا أن ننتظر!؟

احتفظوا بالدولار...

ألغت رئاسة مجلس الوزراء في جلستها بتاريخ 14-3-2017، تعهد قطع التصدير، بعد أن رفعته خلال الأزمة، وخفضته، ثم أوقفته مؤقتاً، ثم ألغته نهائياً. فالحكومة التي فرضت على التجار المصدرين أن يسددوا نسبةً من قيمة صادراتهم المقبوضة بالقطع الأجنبي، إلى المصرف المركزي، ارتأت أنه ما من داع لهذا الأمر بعد اليوم، حيث يستطيع المصدرون الاحتفاظ بالدولار الذي يتقاضونه من تجارتهم الخارجية.

الأجور المتزايدة عالمياً... بين الدول الصاعدة والمتقدمة

يقدم التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية تقييماً لوضع نمو الأجور الحقيقية، عبر العالم، حيث تقاس الأجور الحقيقية، بعد تعديلها بنسب التضخم، أي بقدرتها الشرائية بناءً على ارتفاع الأسعار.

وسطي نمو الأجور في الدول الخمس الصاعدة خلال السنوات العشر الأخيرة بلغ 57%، مقابل 1% وسطي نمو الأجور الحقيقية في الدول الخمس المتقدمة.

وبأخذ هذه البيانات ومقارنتها، ما بين بعض الدول الصاعدة: الصين–روسيا–الهند–تركيا–البرازيل، وما بين بعض الدول المتقدمة: الولايات المتحدة–بريطانيا–ألمانيا–فرنسا–اليابان، تتبين بعض الفوارق الهامة في نسب ارتفاع الأجور الحقيقية خلال الفترة بين 2006–2015...

زيادة الأجور مقابل زيادة الناتج

تضاعف الناتج الصيني بالأسعار الثابتة بنسبة 77%، من 11،8 مليار يوان، إلى 21 مليار يوان في 2015، وتضاعفت الأجور بالمقابل بنسبة 100%، خلال الفترة بين 2008–2015.

تضاعف الناتج الروسي بالأسعار الثابتة بنسبة 75%، وتضاعفت الأجور بالمقابل بنسبة 40%، خلال الفترة بين 2008–2015.

أي أن تضاعف الأجور، بلغ نسبة تفوق 50% من تضاعف الناتج، في كلا البلدين منذ اندلاع الأزمة المالية في عام 2008.

نسبة نمو الأجور الحقيقية في 5 دول صاعدة خلال فترة 2006-2015

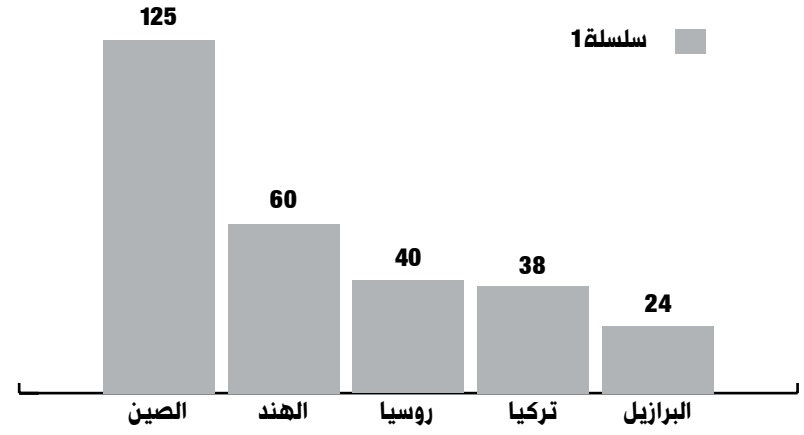

نسبة نمو الأجور الحقيقية في 5 دول متقدمة خلال الفترة 2006 - 2015

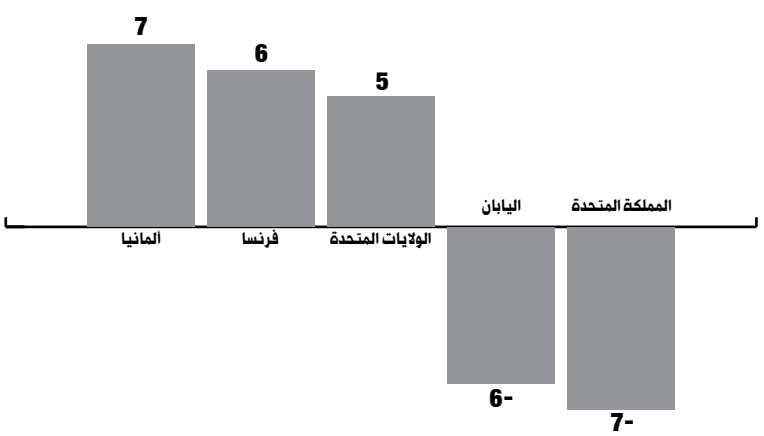

التراكم الصناعي الصيني «تقوده» الدولة

%14,4

توسع التراكم الرأسمالي الثابت في شركات الدولة الصناعية بنسبة 14,4% خلال الشهرين الأوائل من عام 2017.

%6,7

توسع التراكم الرأسمالي الثابت في القطاع الخاص الصناعي بنسبة 6,7% وأقل من نصف النمو في شركات الدولة.

ارتفع النمو الصناعي في الصين خلال الشهرين الأوائل، من العام الحالي بنسبة 6،3% بالقياس إلى الفترة ذاتها من عام 2016، وقد جاء هذا النمو أعلى من التوقعات، مع ارتفاع في الاستثمار في رأس المال الثابت في القطاع الصناعي الصيني، حيث ارتفع معدل نمو التراكم الاستثماري، بنسبة 8،9%، ويأتي هذا النمو نتيجةً لتوسع التراكم الرأسمالي في الشركات الصناعية المملوكة للدولة، والتي توسعت فيها نسبة التراكم في هذا العام بنسبة 14،4% عن العام الماضي، بينما توسع التراكم الرأسمالي في القطاع الخاص الصناعي بنسبة 6،7%.

في العام الماضي 201 توسع التراكم الرأسمالي الثابت، في القطاع الصناعي الصيني بنسبة 8،1%، ليصل إلى حوالي 60 ألف مليار يوان، وحوالي 8،69 ألف مليار دولار.

النفط الإيراني مقابل البضائع الروسية

ناقشت روسيا وإيران بتاريخ 13–3–2017، اتفاقيات للتبادل التجاري عبر المقايضة، لمبادلة النفط الإيراني، بالسلع الروسية. وتشير الاتفاقية إلى إمكانية تزويد إيران لروسيا بحوالي 100 ألف برميل نفط يومياً، وحوالي 5 مليون برميل نفط سنوياً.

وتشير التوقعات بأن قيمة البضائع التي ستقدمها روسيا بالمقابل، قد تصل إلى حوالي 45 مليار دولار سنوياً، كما تفيد تصريحات المسؤولين الروس في اتفاقية «النفط مقابل البضائع» بين البلدين، والذين أشاروا أيضاً: إلى أن الاتفاقية تنص على الدفع الروسي نقداً بنسبة 50%، بينما نسبة 50% من المدفوعات ستكون عينيةً على شكل بضائع، هي بالدرجة الأولى من بضائع قطاع النقل عموماً، والطيران على وجه التحديد.

العلم السّائد يعلن رجعيّته خوفاً

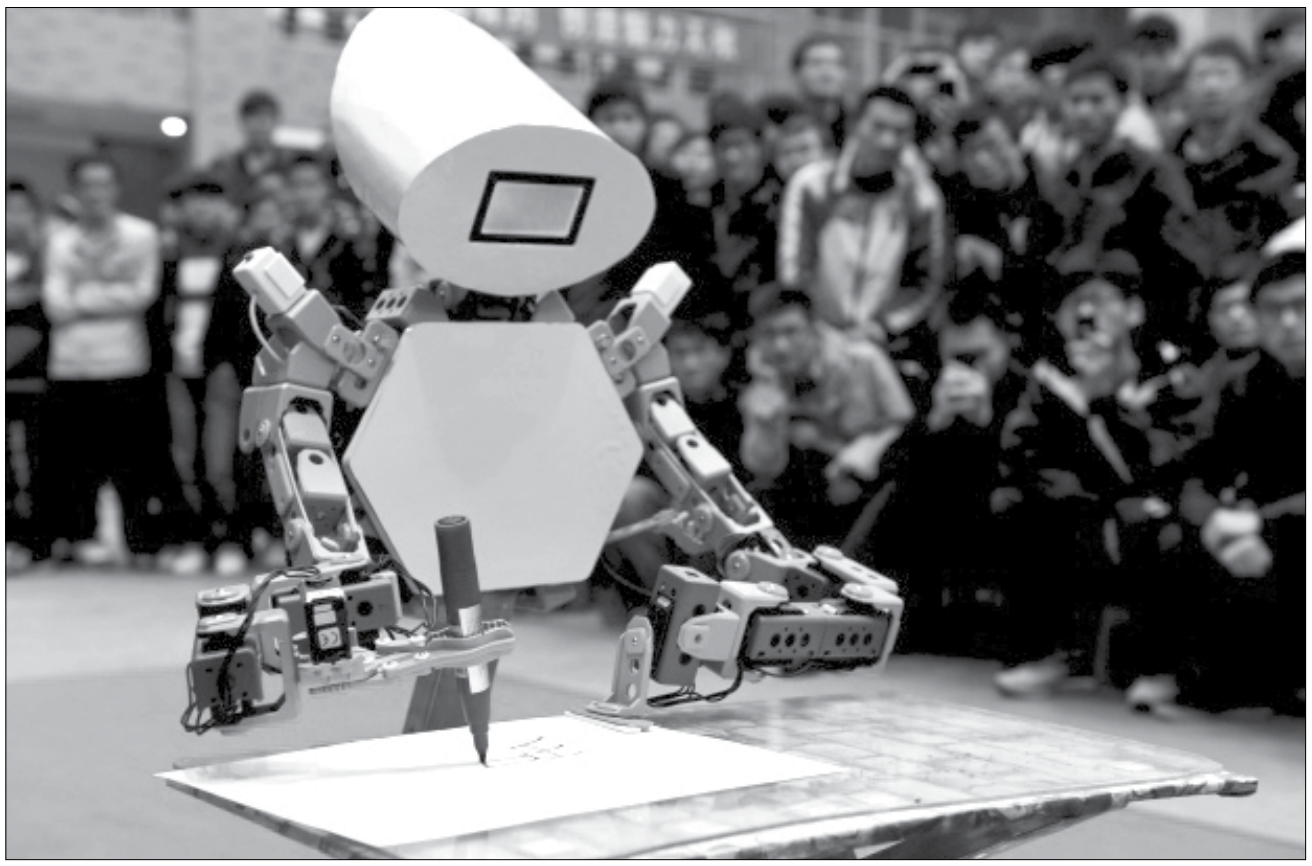

أيهما أسبق؟ وكيف؟ إذا كانت المثالية سبَّقت الفكر على الواقع، فإن المادية التاريخية«مع ماركس وانجلز» وصَّفت الوعي«الاجتماعي» بأنه «الوجود مُدركاً»، ومعها انتقل الصراع من ميدان الفكر «الخالص» إلى ميدان الصراع الاجتماعي-السياسي.

صحة الإجابة المادية التاريخية تُثبت واقعياً!

أثبت علم المجتمع والتاريخ الماركسي قدرته على تفسير المجتمع «والوعي» والإمساك بقوانين تطوره«ما»، بنجاح حركات التغيير بتحويل الواقع، التي تعدت ميدان الممارسة السياسية وعلم التاريخ والمجتمع إلى الطبيعة والعلوم المباشرة والرياضيات...

الصراع الفكري بين المادية والمثالية انعكاس غير ميكانيكي للصراع الاجتماعي

شهد القرن الماضي انتعاشاً للتفكير العلمي المادي بشكل عام، ولا سيما بعد نهوض الحركة الثورية في العالم، وبتأثير كبير لنجاحات الاتحاد السوفييتي خصوصاً، علمياً واقتصادياً واجتماعياً وصحياً. وبسبب الربط غير الميكانيكي بين الواقع والفكر، كمقولة أخرى للماركسية، وبسبب التراجع الثوري في النصف الثاني من القرن الماضي، أي بقاء الصراع الاجتماعي نفسه، بقي الصراع الفكري مفتوحاً ما بين المادية والمثالية، خصوصاً بعد الانتعاش للمثالية بتياراتها في العقود الماضية، وفي مجال العلوم كذلك.

مناورة العلم السائد وهوامشها التاريخية؟

كون العلوم السائدة المرتكزة على الفكر المثالي أداةً بيد القوى المستغلّة لتشويه الواقع والتضليل، فإن العِلم المباشر «الطبيعة والطاقة والبيولوجيا والفيزياء» له نزوع ماديّ كما أشار إنجلز بوضوح، لارتباطاته التطبيقية العملية في سياق تطور الإنتاج.

السؤال الفلسفي في مواجهة عمليّة مع العلم السائد، الواقع يلاحق المثالية من العلوم المباشرة التي برزت وشهدت انتعاشاً في العقود الماضية هي التكنولوجيا والمعلومات، ومنها ميدان الذكاء الاصطناعي«والروبوتات»، الذي يشكل نقطة التقاء العلوم الاجتماعية«المجتمع والنفس» والتكنولوجيا.

يرتكز هذا الميدان على دراسة الذكاء والوعي لإنتاج نظم مشابهة في الآلة تحاكي الوعي البشري. فانعكس الصراع الفلسفي في هذا الميدان «النظم «المتفردة، مستقلة الحركة والتفكير»»، وبرزت من جديد مثلاً النظريات السلوكية النفسية«الميكانيكية» والمعرفية «الظواهرية» في نقاش الذكاء وكيفية محاكاته «اصطناعياً»، بعد أن أثبتت قصورها سابقاً في ميدان علم النفس والمجتمع.

ولأهمية هذا الميدان التكنولوجي اقتصادياً وإنتاجياً وبالتالي ربحية الرأسمالية «ولو كان يشكل في آن تناقضاً معها لتناقضه مع آليات عمل الرأسمالية في استغلال الإنسان كون الآلة تحل محل الأخير، وبالتالي أزمةً في إنتاج فائض القيمة ونظام الرأسمالية ككل»، ظهر تناقض حاد ما بين مثالية النظرية عن الوعي ومادية التطوير المادي فيه، كميدان. والميزة هنا حصول النقاش بمدة زمنية أسرع نسبياً من ميدان العلوم الاجتماعية سابقاً.

النظرة المادية التاريخية تطلّ!

في النصف الأول من القرن الماضي وضع ليف فيكوتسكي العالم السوفييتي مع رفاقه «لوريا خصوصاً» ومن بعده تلاميذه«ليونتيف مثلاً» نظريةً حول التطور الذهني للإنسان، وخصوصاً في المراحل الأولية، بالاستناد إلى الماركسية، وسماها النظرية المادية التاريخية في علم النفس «النمو أو التّطور» حيث اعتبر أن منشأ الوعي وبنيته وفي ملكاته العليا«التخطيط، التفكير،الوعي الذاتي...» يكمن في المجتمع، أي ظروف الإنسان في البيئة الاجتماعية والثقافية ودوره فيها. وبعد التغييب الذي طال إنتاج هذا التيار تاريخياً- مع أنه لم يكن ممكناً تجاهله في ميدان التربية والتعليم سابقاً- يعود بقوة ليفرض نفسه على ميدان الذكاء الاصطناعي، وتحديداً في تصميم الروبوت الذاتي السلوك«الممارسة» والآلات الواعية «المتفردة» والتطورية.

استعادة بغالبها «انتهازية» مجتزأة؟

هذه الاستعادة من قبل بعض العلماء لهذه النظرية، كانتشار اسم فيغوتسكي في هذا الميدان، ومحاولة تصميم روبوتات تحمل اسمه، ليست من موقع التّبني للمنهجية والنظرية «الماركسية» التي أرسى عليها مع رفاقه أبحاثهم«خصوصاً أبحاث اللغة والفكر والممارسة»، ولكن استغلالاً مجتزأ ومفككاً لها، أي تفريغها من جوهرها العلمي ووحدتها. وعبرت بأغلبهاعن عدم معرفة أو تجاهل مقصود بمضمون النظرية التاريخية التطورية«الثقافية».

الـ«لاأدرية» تأخذ طابعاً مطلقاً

لن يحصل، من موقع المثالية، تطوير للذكاء الاصطناعي نحو الروبوتات المالكة لمحاكاة الوعي الإنساني ومعاني التطوير الفلسفية والاجتماعية، ومن هنا التدوير اليومي لزوايا القضية واختلاق تصاميم «تجديدية» تعيد إنتاج السؤال نفسه في أغلب المقالات العلمية: ما هو الوعي وكيف نحاكيه اصطناعياً؟

أمام عجز الإجابة عن طبيعة الوعي الاجتماعية، ما قد يكون اعترافاً بانتصار الماركسية على لسان قوىً تتعارض اقتصادياً وسياسياً مع النظرة المادية «حيث الداعم الأساس لهذا الميدان من العلوم والأبحاث هو: الشركات والحكومات الرأسمالية الكبرى» أطلّت مقولة «استحالة معرفة الوعي» على لسان أغلب الناشرين والباحثين، وللتلطيف يقال: أن «الوعي له طابع غامض»!

التقاء نظرية الوعي بالميدان الإنتاجي المادي الرأسمالي نفسه من باب الذكاء الاصطناعي، يضع النظرة المثالية عن العالم أمام التطبيق المباشر. ويشير إلى حدة التناقض الصريح اليوم ما بين تطور القوى المنتجة وبين علاقات الإنتاج«الرأسمالية» وفكرها«المثالي» الكابحة والمدمرة لقوى الإنتاج.

هذا الإعلان «الرجعي» بالجهل «وعدم تبني مثالية صريحة، لتعارضها مع التطبيق التكنولوجي» بطبيعة الوعي ومنشأه، يعبر عن جدلية تراجع التيار المثالي الرجعي«الإمبريالي» وتقدم القوى الحية والإنسانية ككل، ليس مرحلياً كما يبدو، ولكن على طور انفتاح التاريخ على ابتداء تاريخه، طاوياً «ما قبل التاريخ» منه.

وجدتها

■ د. عروب المصري

البلاستيك ممنوع في الهند

فرضت الهند حظراً على استخدام البلاستيك وحيد الاستعمال في عاصمة البلاد، وهكذا أصبح سكّان نيودلهي ممنوعين من استخدام الأكياس البلاستيكية، أو الأكواب وأدوات المائدة وحيدة الاستعمال.

إنّ كمية البلاستيك المُستهلك والذي يتم التخلّص منه برميه في محيطات العالم، جعلت الهند في العام 2010، في المرتبة 12 من بين 192 دولة أخرى حول العالم.

والآن اتّخذت العاصمة الهندية نيودلهي موقفاً صارماً ضد واحد من أكبر مصادر التلوّث في العالم: البلاستيك.

يستهلك البشر حوالي 78 مليون طن من المواد البلاستيكية. ونسبة 32% من هذا الرقم، تنتهي إلى مياهنا، وذلك بما يساوي شاحنة نفايات كاملة خلال الدقيقة الواحدة من اليوم. وبناءً على ما كشفته دراسة علمية منشورة حديثاً، فإن كمية البلاستيك المُستهلكة في الهند، والتي يتم التخلّص منها برميها في مياه المحيطات، جعلت البلاد في المرتبة 12 من بين 192 بلداً شملته الدراسة في عام 2010.

إضافةً إلى ذلك، ظهرت أخيراً شكاوى أخرى حول 3 مكبّات محلية للنفايات، تم إنشاؤها لتكون بمثابة محطّات لتحويل النفايات إلى طاقة، لكن تمت إساءة استخدامها بطريقة غير شرعية لحرق النفايات البلاستيكية وغيرها من القمامة، ما أدى لإضافة المزيد إلى تلوّث المدينة.

هذا ما سرّع من قرار المحكمة الوطنية الخضراء الهندية، بحظر استخدام البلاستيك وحيد الاستعمال في عاصمة البلاد، حيث أصبح سكّان نيودلهي ممنوعين من استخدام الأكياس البلاستيكية، أو الأكواب وأدوات المائدة وحيدة الاستعمال.

إنّ التدهور المستمر في البيئة وتزايد الوعي بذلك، يُصعّد من سرعة الهيئات الحكومية، والمجالس التنظيمية في فرض قواعد مقيدة جديدة في الهند في هذا المجال.

ورغم أنّ الهند ليست أول دولة تقوم بحظر استخدام البلاستيك، إلا أنّ جهود البلاد تُعدّ أكثر شمولية ووعياً من غيرها.

aroub@kassioun.org

دور الإدارة المدرسية في تحقيق التربية الصحية المدرسية

قدمت الباحثة سوزان زمزم بحثها المعنون «دور الإدارة المدرسية في تحقيق التربية الصحية المدرسية لطلاب مرحلة التعليم الأساسي في مدينة اللاذقية» في مجلة جامعة تشرين للبحث والدراسات العلمية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية في تحقيق التربية الصحية لطلاب مرحلة التعليم الأساسي في مدينة اللاذقية . استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخدمت الاستبانة على عينة تكونت من 30 مديراً تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة من مدارس التعليم الأساسي في مدينة اللاذقية. أشارت نتائج الدراسة إلى أن دور الإدارة المدرسية في تحقيق أهداف التربية الصحية لطلاب مرحلة التعليم الأساسي في مدينة اللاذقية بشكل عام، كان بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي 2,42 حيث كانت دور الإدارة المدرسية في تحقيق وسائل الصحة والسلامة بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي 2,58 ، توفير البيئة الملائمة للتغذية الصحية بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي 2,25 ، وتحقيق التثقيف الصحي بدرجة منخفضة أكثر من كل المحاور بمتوسط حسابي 2,10 بينما كان دور الإدارة المدرسية في تحقيق النظافة العامة للمدرسة بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي 2,78 في ضوء هذه النتائج تؤكد الدراسة على ضرورة تفعيل برامج التربية الصحية بالمدارس و متابعته تطبيقياً بشكل عام و تطوير برامج التثقيف الصحي المقدم لطلبة المدارس بشكل خاص. بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دور المشرف الصحي في مجال التربية الصحية المدرسية، عن طريق عقد دورات وندوات خاصة بهذا الموضوع.

مسؤولية المؤسسات التربوية

شهد العالم في العقود الأخيرة تطوراً كبيراً في كل ميادين الحياة، الأمر الذي ضاعف من مسؤولية المؤسسات التربوية في الارتقاء بالنواحي الصحية ، لأن الطلبة عرضة للأمراض والإصابات والحوادث أكثر من غيرهم، لذا ينبغي أن تمارس هذه المؤسسات أدواراً جديدة، لم تكن معروفةً في السابق ومنها الاهتمام بالنواحي الصحية للطلبة بأشكالها وصورها المختلفة .

تشكل شريحة الطلاب في المجتمع السوري نسبةً كبيرةً من تعداد السكان، حيث يوجد في مدارس الجمهورية العربية السورية خمسة ملايين طالب حسب إحصائيات وزارة التربية السورية لعام 2014 ، والذين يتوزعون على الصفوف الدراسية بدءاً من الصف الأول الابتدائي وانتهاءً بالمرحلة الثانوية، ويمتاز الطلاب في هذه المرحلة بالنمو والتطور السريعين، مما يستلزم تهيئة الظروف المناسبة لهذا النمو والتطور المتكاملين.

تستطيع المدارس أن تعزز صحة كل من الطلبة والمعلمين وعائلاتهم وأعضاء المجتمع المحلي، حيث تمثل المدارس مكاناً مناسباً يستطيع الطالب من خلاله أن يتعلم ويعمل ويهتم بالآخرين ويحترمهم، وحيث أن الطلبة الذين يشكلون شريحةً واسعةً جداً في المجتمع يقضون جزءاً كبيراً من وقتهم في المدرسة معرضين للعديد من العوامل البيئية المختلفة، بالتالي يكون لبرامج التربية الصحية أثرٌ كبيرٌ في تغيير سلوكياتهم في مراحل مبكرة من حياتهم بهدف تبني نمط حياة صحي، حيث إنه يمكن الحد بشكل ملحوظ من أسباب عدة للوفاة والإعاقة، من خلال تجنب أنماط مسلكية غير سليمة مثل تدخين السجائر، والإفراط في تناول الكحول، وعدم النظافة واتباع الأنماط الغذائية التي تسبب المرض أو الإصابات.

الاستنتاجات والتوصيات

إن دور الإدارة المدرسية في تحقيق أهداف التربية الصحية لطلاب مرحلة التعليم الأساسي في مدينة اللاذقية كان بدرجة منخفضة، في تحقيق كل من وسائل الصحة والسلامة، توفير البيئة الملائمة للتغذية الصحية وتقديم التثقيف الصحي. بينما كان بدرجة متوسطة في تأمين النظافة العامة للمدرسة. في ضوء هذه النتائج تؤكد الدراسة الحالية على ضرورة تفعيل برامج التربية الصحية في المدارس ومتابعة تطبيقها بشكل عام وتطوير برامج التثقيف الصحي المقدم لطلبة المدارس بشكل خاص، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دور المشرف الصحي في مجال التربية الصحية المدرسية، عن طريق عقد دورات وندوات خاصة بهذا الموضوع.

أخبار العلم

استخدام البكتيريا في زيادة المناعة

ذكرت مجلة Nature Reviews Microbiology أن مجموعة من العلماء الروس والأمريكيين توصلوا لطريقة جديدة تعتمد على البكتيريا لتقوية جهاز المناعة.

ووفقا للمجلة فقد «تمكن علماء تابعون لمعهد ماساتشوستس الأمريكي ومعهد سكولكوفو الروسي، من التوصل إلى منظومة جديدة تدعى CRISPR–Cas هدفها تقوية الجهاز المناعي عند الإنسان، المنظومة الحديثة ترتكز على فكرة جديدة، هي: الاعتماد على البكتيريا لمحاربة الفيروسات التي قد تهاجم جسم الإنسان».

وعن المنظومة الجديدة قال العلماء: «في منظومة CRISPR–Cas تقوم البكتيريا بالاحتفاظ بأجزاء معينة من جينات الفيروسات، وتقوم بتخزين المعلومات المتعلقة بتلك الجينات، وعند مهاجمة تلك البكتيريا من قبل الفيروسات تتعرف البكتيريا المبرمجة مسبقاً على الحمض الجيني للفيروسات وتقوم بمهاجمته لتقضي بدورها على الفيروس الدخيل».

وأضاف العلماء «لقد توصلنا إلى تلك المنظومة الفريدة بعد الكثير من البحوث والتحليلات، التي أجريناها على قواعد البيانات التي تتعلق بعلم الجينات، خلال بحوثنا واجهنا العديد من المنظومات البيولوجية غير الاعتيادية من حيث الصفات، ومنظومتنا الجديدة تشبه إلى حد ما تلك المنظومات».

وجود البشر في الصحراء التونسية منذ أكثر من 72 ألف عام!

اكتشف باحثون من جامعة أكسفورد وإمبريال كوليدج في لندن عظام حيوانات وأدوات حجرية في منطقة «شط الجريد» جنوب تونس.

ويشير الباحثون إلى أن النتائج التي توصلوا إليها، تدل على وجود نشاط بشري في المنطقة منذ 72 ألف عام، ويعتقد الباحثون أن الكشف يوضح طريق هجرة «الإنسان العاقل» «Homo sapiens»، فقد كان يعتقد أنه جاء عبر الطريق الساحلي، ولكن تبين أن طريقه كان عبر المناطق الداخلية حيث كان يتبع وجود المياه والبحيرات ذات المياه العذبة، قبل فترة تتراوح بين 200 ألف و10 آلاف عام.

وقالت نبيهة العوادي، المديرة المشاركة في البحث: إن هذا التجمع الحيواني الكبير في بيئة مثل جنوب الصحراء تعني أن المنطقة كانت أشبه بمناخ السافانا، مما يؤكد أن هذه المنطقة كانت مختلفةً جداً عما هي عليه اليوم.

وتشير الحجارة المبعثرة وعظام الحيوانات إلى أن البشر في هذه المنطقة كانوا يعملون في الصيد، وأن المنطقة كانت خضراء وبمثابة الموطن المثالي للحيوانات والبشر.

وأوضح البروفيسور، نِك بارتون، الذي قاد الدراسة: إن الأدوات الحجرية «أمثلة كلاسيكية من تقنيات الصيد في منتصف العصر الحجري»، ومن المثير للاهتمام أن بعض الأدوات الحجرية المكتشفة تم صناعتها من مادة خام تدعى "Silcrete"، وهذه المادة متواجدة على بعد 150 كلم من موقع الاكتشاف.ailymail.co.uk

ويرجح الباحثون، بالاعتماد على تقنيات جديدة، أن العظام والأدوات التي عثر عليها، يعود تاريخها إلى قبل 72،000–98،000 عام عندما كانت المنطقة عبارةً عن بحيرة كبيرة.

حرارة المحيطات تزداد أسرع مما كان يُعتقد سابقاً

تشير التقارير الجديدة إلى ارتفاع درجة حرارة المحيطات بنسبة 13% أسرع مما كان يعتقده الخبراء سابقاً.

وجاء هذا الاكتشاف بعد أن قام الباحثون بتصحيح البيانات القديمة، بالتنسيق مع البيانات الجديدة وتطبيقها من خلال نموذج المناخ.

وقاد هذا البحث مجموعة من العلماء في المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي «NCAR»، وتبين النتائج ارتفاع في درجات الحرارة بنسبة 13% أسرع مما كان يُعتقد سابقاً.

وجُمعت معظم البيانات بين عامي 1940 و2000، اعتماداً على أجهزة استشعار صغيرة تسمى "XBTs"، والتي كان يُعتمد عليها في طرق الملاحة الرئيسة منذ الأربعينات.

وقال العالم، كيفين ترنبيرت، الباحث المشارك في الدراسة: «إن كوكب الأرض يزداد سخونةً أكثر بكثير مما كنا نظن سابقاً».

اليمن: نجدة الحلفاء ليست بمقدور واشنطن!

تطوي الأزمة اليمنية عامها الثالث بمعاناة إنسانية كبيرة، ونتائجٍ عسكرية لم تغيِّر الكثير من موازين القوى على الأرض، رغم تصاعد حدة الاشتباكات واتساع رقعتها بشكل كبير في الأشهر الأخيرة، وسط جمود سياسي يصرُّ عليه اليوم «التحالف العربي» بقيادة السعودية، بانتظار موقف واضح من الإدارة الأمريكية الجديدة.

■ فادي خضر

أكثر ما يرجوه «التحالف العربي» اليوم هو: لو كان بالإمكان توسيع قاعدة الاشتباك في اليمن ضمن معطيات جديدة، يدخل على أساسها الحلفاء الغربيون- وتحديداً الولايات المتحدة- في صلب المعركة على الأراضي اليمنية، إلا أن الحسابات السعودية هذه ليست مطابقةً تماماً لداعميها في واشنطن، على الرغم ما يبدو أنه محاولات أمريكية خجولة لجس النبض حول هذا الخيار...

الميدان يعقّد حسابات واشنطن

انتهت فترة الانتظار السعودي لما يمكن أن تقدمه واشنطن في الحرب على اليمن، والممارسة العملية لواشنطن في اليمن في الآونة الأخيرة، تؤكد: أنه على السعوديين أن يقلعوا شوكهم بأيديهم إذا أرادوا الحفاظ على ماء الوجه في اليمن، وهنا، يمكن الإشارة عملياً إلى التردد الأمريكي في اتخاذ خطوات تصعيدية كبيرة في الميدان اليمني...

منذ بداية العام الحالي، تحاول الولايات المتحدة- بذريعة محاربة «القاعدة» في اليمن- اختبار قدرتها العسكرية على إحداث ضربات خاطفة تساهم في تغيير موازين القوى على الأرض، ذلك عن طريق الضربات والإنزالات الجوية، على مناطق تقع تحت سيطرة «القاعدة»، لكن مع محاولة التعمية الإعلامية عن الضربات الأمريكية، كونها «اختبارات» أمريكية لا تريد واشنطن تسجيلها كإخفاقات عسكرية، تضرُّ بسمعتها العسكرية المهزوزة أصلاً في المنطقة في حال فشلها، ولا تمثل من جهة أخرى إعلاناً نهائياً عن دخولها الحرب اليمنية، وهو ما يؤكده تضارب الأنباء في نهاية كانون الثاني الماضي، حول فشل القوات الأمريكية في عملية إنزال بمنطقة «يكلا» التابعة لـ«البيضاء» وسط اليمن، حيث أشارت تقارير استخباراتية إلى: فشل العملية وسقوط ما يقارب العشرين مدنياً بينهم أطفال ضحايا، إضافةً إلى مقتل جندي أمريكي نتيجةً لهذه العملية، بينما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية بطريقة غير مباشرة نجاح العملية عن طريق «تسريبات»، لصحفيين، بأن العملية قد نجحت وحصلت بموجبها القوات الأمريكية على أجهزة محمولة فيها «كنز» من المعلومات متعلقة بتنظيم «القاعدة»، في اليمن.

لكن في وقت سابق من شهر آذار الحالي، رئيس القيادة المركزية للجيش الأمريكي، جوزيف فوتيل، في جلسة أمام مجلس الشيوخ الأمريكي التابع للكونغرس الأمريكي، اعترف بفشل العملية العسكرية التي جرت في أواخر كانون الثاني من هذا العام، قائلاً: «توصلنا إلى استنتاج قائم على أساس أوثق المعلومات المتوفرة لدينا، مفاده أن عمليتنا في اليمن تسببت في مقتل من 4 إلى 12 شخصاً». وفي السياق نفسه قامت القوات الأمريكية بإنزال جوي في محافظة «أبين» بداية هذا الشهر، والتي لم يصدر بشأنها أي بيان من الجانب الأمريكي، إلا أن بياناً صدر عن تنظيم «القاعدة» الإرهابي، أكده وأعلن عن فشله.

واشنطن لا تريد الانزلاق

وفي سياق الحديث عن التحركات الأمريكية العسكرية في اليمن، ذكر موقع «ديلي بيست» عن مسؤولين أميركيين: إن البيت الأبيض يدرس تفويض المزيد من الصلاحيات إلى وزارة الدفاع لاستخدام الضوء الأخضر في عمليات «محاربة الإرهاب»، وأضاف الموقع: إن الرئيس دونالد ترامب، أشار إلى أنه يريد أن يحظى وزير الدفاع جيمس ماتيس، بحرية تنفيذ «هجمات حساسة بسرعة».

هذه الهجمات الحساسة السريعة، كما نقلها الموقع، تؤكد مخاوف الإدارة الأمريكية من الانزلاق بشكل كامل في المستنقع اليمني الذي يحمل من التعقيدات ما لا يمكن للإدارة الأمريكية حسابه بدقة، وتجارب التدخل العسكري الجوي الأمريكي «الخجولة»، والتي تثير لغطاً إعلامياً بين الحين والآخر، تشير إلى ذلك التردد الأمريكي، لكن ما البديل المطروح أمريكياً في ظل هذه اللوحة المعقدة يمنياً؟

تستأنف واشنطن توريدات الأسلحة إلى السعودية، رغم استنكار المنظمات الدولية لنتائج العمليات العسكرية التي يقوم به «التحالف العربي» بقيادتها، وتجهز السعودية في المرحلة الحالية لموجة تصعيد جديدة على جبهة صنعاء، رغم فشلها السابق في تحقيق هذا الهدف بالدخول إلى العاصمة اليمنية، ويأتي هذا التجهيز السعودي بعد انحسار العملية التي قام بها «التحالف العربي» بزخم إماراتي كبير، إلى جانب القوات الموالية للرئيس هادي، على الساحل الغربي لليمن للسيطرة على ميناء الحديدة وقطع طرق الإمداد الوحيدة باتجاه العاصمة صنعاء، بعد الضربة التي تلقاها «اللواء الأول- حزم»، التابع للتحالف والممول إماراتياً، مما أدى إلى انسحاب اللواء، والاكتفاء بعشرات الغارات الجوية على جبهة المخا ومعسكر خالد الذي يتحكم بباب المندب.

هذه الإعلانات المستمرة عن المعارك الكبرى والحاسمة التي تطلقها السعودية، باتجاه صنعاء للمرة الثانية، وقبلها بأيام عملية «الرمح الذهبي» على السواحل الغربية لليمن، بإدارة إماراتية، تؤكد أن موازين القوى العسكرية في اليمن عصية الكسر، رغم رفع درجة الاستنزاف إلى أقصى حدودها، كخيار سعودي- إماراتي يفرضه الانكفاء الأمريكي عن الدخول إلى جانب حلفائه الإقليميين في هذه المعركة، ودون جدوى حقيقية للخروج بأقل الخسائر من الحرب على اليمن، كهدف ضمني يدرك السعوديون أن خسارة الحرب ونتائجها اللاحقة، قد حقت عليهم في ظل التعقيدات العسكرية والسياسية التي أوصلوا إليها الأزمة اليمنية، والتي تعززها الأوضاع الإنسانية الكارثية هناك.

التعنت السعودي اتجاه عدم القبول بالوقائع الميدانية الحالية ومآلاتها السياسية اللاحقة قد يؤدي إلى انفلات الملف من أيدي «الرباعية الدولية» المعنية بالأزمة

المعاناة في تصاعد

يشار إلى أن نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ستيفن أوبراين، قدّم تقديرات جديدة خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي في 10/ آذار الحالي، واصفاً فظاعة الوضع في اليمن في ظل العمليات العسكرية التي تشهدها البلاد.

كما أن بياناً للخارجية الروسية استند إلى تقرير أوبراين، أكد أن المعارك بين الأطراف اليمنية التي تجري بمشاركة مباشرة من قبل «التحالف»، الذي تقوده السعودية أسفر على أقل تقدير عن مقتل ما لا يقل عن 7500 شخص وإصابة 400 ألف شخص آخرين، بينما يحتاج 19 مليون يمني إلى المساعدات الإنسانية، ويعاني 7 ملايين من نقص التغذية، غالبيتهم من الأطفال.

وفي سياق البيان نفسه، وصفت وزارة الخارجية الروسية الغارات التي نفذها «التحالف» على سوق الخضار في مديرية الخوخة بمحافظة الحديدة، في 10/آذار الجاري، والتي أدت إلى مقتل عشرات المدنيين بـ«مقطع دموي جديد».

وبالنتيجة، فإن التعنت السعودي اتجاه عدم القبول بالوقائع الميدانية الحالية، ومآلاتها السياسية اللاحقة، قد يؤدي إلى انفلات الملف من أيدي «الرباعية الدولية» المعنية بالأزمة اليمنية «الولايات المتحدة، بريطانيا، السعودية، الإمارات»، من حيث نتائجه السياسية اللاحقة، والتي من المؤكد أنها ستؤثر على السعودية بشكل مباشر، كونها تتصدر وتصر على إطالة أمد الأزمة.

حراك الضفة الغربية يتصاعد

الواجب يفرض على الجميع العمل لكبح محاولات التفرقة الفصائلية بين الشعب الفلسطيني والمضي نحو خطاب وطني جامع يكون سنداً للحراك الشعبي المتصاعد في فلسطين

■ مالك موصللي

يتساءل من في الداخل: كم من الوقت ستحتاج سلطة أوسلو لتقتنع- ربما- بأن جلّ الطروحات الانهزامية التي استندت عليها في مرحلة التراجع لم يعد بالإمكان أن تنقذها، وفق موازين القوى الدولية اليوم؟ كم من الدماء الفلسطينية ستسفك ربما في عمليات القمع، التي يجري تكثيفها داخل أراضي الضفة، قبل أن يفهم من يريد أن يكتم حراك الداخل بأنه عصيّ على الكتمان؟

الواجب يفرض على الجميع العمل لكبح محاولات التفرقة الفصائلية بين الشعب الفلسطيني والمضي نحو خطاب وطني جامع يكون سنداً للحراك الشعبي المتصاعد في فلسطين

اختلفت الموازين... وارتفع السقف

ما زاد من حدة التصعيد في الداخل الفلسطيني خلال الأيام الماضية، هو: إن سلطة أوسلو لم تكتفِ بما نتج عمّا تسميه بـ«التنسيق الأمني» مع استخبارات العدو، من تسليم خمسة شبان فلسطينيين إلى الكيان الصهيوني، وارتقاء باسل الأعرج شهيداً، بل إنها وبعد أن قررت محاكمة الشبان الخمسة، بما فيهم الشهيد الأعرج بعد استشهاده، لم تقتصر عمليات القمع والاعتقالات التي جرت يوم الأحد 12 آذار في الضفة الغربية على جموع الشباب المشاركين في احتجاجات رافضة للتبعية و«التنسيق الأمني»، بل طالت والد الشهيد باسل الأعرج ذاته، والأسير السابق في سجون العدو، خضر عدنان، وإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، فضلاً عن ملاحقتهم واعتقال عدد منهم داخل مخيم الدهيشة، في بيت لحم ورام الله.

ولمس البعض أن «الشراسة» التي لم تظهرها السلطة الفلسطينية في وجه الاحتلال، والتي تظهر فقط ضد الحراك الشعبي الفلسطيني في الضفة الغربية، إنْ دلّت على شيء، فعلى حالة الرعب التي تعيشها السلطة في ظل ما يرسمه الحراك الشعبي، من خط نهاية لدورة حياتها.

فإن كان ثمة في السابق من «بلع» مواقف سلطة أوسلو على مضض، تحت ضغط الحديث المكرور عن أن الولايات المتحدة تسيطر على العالم وتغزو ما تشاء، وتهيمن على ما تشاء من مقدرات العالم، وأنه لا فائدة من مواجهتها هي وقاعدتها في المنطقة، فإنه لا شيء، لا شيء أبداً، يدفعه إلى هضم هذا الموقف اليوم. فعن أي «تنسيق» يمكن الحديث في زمن ترتعد فيه نخب الكيان- حرفياً- إزاء التفكير فيما ستخلفه الموازين الدولية الجديدة على وجود هذا الكيان من أساسه؟

لكبح محاولات الفرقة

فقدت طروحات سلطة أوسلو أسباب وجودها موضوعياً، منذ أن تغيرت الموازين التي كانت السبب في نشوئها. وهي وإن انتفت جميع أسلحتها، لم يبقَ لدى من يعوّل على استمرار نهج التخاذل، سوى الذهاب نحو استباق ما قد تفرضه موازين القوى الدولية الجديدة لاحقاً، والإمعان في تقديم التنازلات للعدو، والعمل على تعميق الانقسام الفصائلي الفلسطيني، والإيحاء بأن الطروحات التخاذلية، إنما تمثل تياراً سياسياً فلسطينياً عريضاً، في الوقت الذي لم يعد خافياً على أحد، أنه حتى في داخل حركة «فتح» ذاتها ثمة من لم يعد يطيق التنازلات، وهؤلاء ذاتهم من انتفضوا الأسبوعَ لسماعهم البيان الصادر عن الحركة، والذي يقول حرفياً: «نعتز بكل شهداء شعبنا، وآخرهم الشهيد باسل الأعرج، ونؤكد على أهمية احترام حرية التعبير، لكن ضمن القانون، فحرية الرأي لا تعني الشتائم والتشهير وإغلاق الطرقات وتعطيل الحياة من قبل المتظاهرين»، عن أي قانون يجري الحديث؟ عن أية حرية رأي تجتر السلطة كلامها؟ ثمة حقوق لتستعاد، وكيانٌ يفقد أسباب وجوده، فما الذي يدفع الداخل لتحمّل سياط الداخل ذاته؟

إن الواجب الوطني في الداخل الفلسطيني، يقتضي من القوى السياسية جميعها فهم أنّ ما كان سائداً سابقاً من طروحات، إنما هي خاضعة اليوم، وبفعل الموازين الجديدة، إلى المحاكمة الوطنية، التي تفرض على الجميع العمل على كبح محاولات التفرقة الفصائلية بين الشعب الفلسطيني، والمضي نحو خطاب وطني جامع، يكون سنداً للحراك الشعبي المتصاعد في فلسطين.

الصورة عالمياً

• أعلنت شركة «روس أتوم» الروسية عن بدء أعمال بناء محطة الطاقة النووية «بوشهر -2» في إيران: «بدأت يوم 14 آذار من عام 2017، أعمال البناء في مكان تدشين محطة التوليد النووية في إيران».

• دعا وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون من طوكيو قيادة كوريا الديمقراطية إلى التخلي عن البرنامجين النووي والصاروخي، وقال مخاطباً بيونغ يانغ إنه «لا داعي للتسلح ولا داعي للخوف».

• أعلنت «أرامكو» السعودية أنها وقعت مذكرة تفاهم مع مجموعة «نورنكو» الصينية، للتعاون الاستراتيجي، كما وقعت مذكرة تفاهم مع شركة «أيرسون» للهندسة وتصميم وتصنيع أنابيب البلاستيك الحراري المقوى وملحقاتها.

• اعتبرت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، أن الحديث عن استفتاء جديد بشأن استقلال اسكتلندا، قبل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أمر غير مناسب، مؤكدة ضرورة العمل سوياً.

• أفاد المتحدث الرسمي باسم الرئيس الروسي، دميتري بيسكوف، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، سيبحث خلال لقائه بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، خلال زيارتها إلى موسكو، الوضع في أوكرانيا.

• أعلن المدير العام لشركة «روس تيخ» الحكومية الروسية، سيرغي تشيميزوف، أن تركيا مستعدة لشراء منظومة الدفاع الصاروخي الروسية «إس-400»، في حال موافقة روسيا على قرض ائتماني لشراء المنظومة.

الليبرالية الجديدة وصناعة الدول

لا يخفى على أحد دور النهب والقمع الذي تلعبه مؤسسات دولية عدة، على رأسها البنك الدولي وصندوق النقد، ضد الدول التي وقعت في براثن الدَّين الاقتصادي. حول دور هذه المؤسسات في «انقلاب البرازيل» وفي غيرها من الدول، أجرت إذاعة «KPFA» حواراً مع الاقتصادي ميشيل شوسودوفسكي، ويمكن الاطلاع على ترجمته الكاملة على موقع قاسيون الإلكتروني.

■ **بقلم: ميشيل شوسودوفسكي***
إعداد وترجمة: جيهان الذياب

● تطرح المادة الأخيرة الخاصة بك، «وول ستريت وراء الإطاحة بنظام الحكم في البرازيل» للنقاش، أن الهدف النهائي للانقلاب البرازيلي ضد ديلما روسيف هو السيطرة على الإصلاح الاقتصادي الكلي والسياسة النقدية. ما هو الدليل؟

الدليل هو: ما جاء لاحقاً. عندما شكل لويز ايناسيو دا سيلفا، الرئيس لولا، حكومته في عام 2003، عين الرئيس التنفيذي السابق لبنك وول ستريت، مصرف فليت بوسطن المالي والمصرفي العالمي، لرئاسة البنك المركزي البرازيلي. وكان ذلك مثل تعيين الثعلب مسؤولاً عن حظيرة الدجاج، إذا جاز التعبير. وما كان يزعج في ذلك هو أن التعيينات الرئيسية جميعها التي نفذتها حكومة حزب العمال التقدمي «PT» – وهي وزارة المالية، البنك المركزي، وبنك البرازيل، وهو بنك تنموي– تمت من قبل الليبراليين الجدد. في الواقع، قدَّم صندوق النقد الدولي الدعم لحكومة لولا دا سيلفا كما أنه هنأ حكومة لولا أيضاً على إجراءات التقشف، وما شابه.

هنريك دي كامبوس ميريليس، الذي كان رئيس البنك المركزي البرازيلي، وأيضاً الرئيس السابق لبنك فليت بوسطن المالي والمصرفي العالمي، قبل أن يرأس البنك المركزي البرازيلي، بقي في هذا المنصب حتى رئاسة ديلما روسيف، خلفاً للرئيس لولا. في الواقع، عينت ديلما روسيف مسؤولاً آخر بوزارة المالية لرئاسة البنك المركزي وأسقطت ميريليس من الحكومة.

الآن، هذه، من وجهة نظري، خطوة مهمة جداً لأنها كانت رسالةً موجهة لوول ستريت قائلةً: «نحن من يتخذ قراراً بشأن التعيينات الرئيسية في مجالات الاقتصاد والتمويل»، وأدى الانقلاب إلى تعيين حكومة مؤقتة برئاسة ميشال تامر.

إن ما فعلوه، بشكل أساسي، ما بين يوم وآخر كان تعيين وزير جديد للمالية، ليتبين أنَّ هنريك دي كامبوس ميريليس، سيء الصيت، الرئيس التنفيذي السابق في وول ستريت. حيث عين وزيراً للمالية. وهكذا، مرةً أخرى، وضعوا فريقاً من المسؤولين في المناصب الرئيسية.

ليست المسألة فقط في أن كامبوس ميريليس هو أحد موظفي وول ستريت. فهو أيضاً مواطن أمريكي. وقد عين كامبوس ميريليس أحد رجاله في البنك المركزي واسمه إيلان غولد فاين. كان ايلان غولد فاين كبير الاقتصاديين في واحدة من المؤسسات المالية الخاصة الكبرى، في البرازيل وتشاء الصدف أيضاً أن يكون «إسرائيلياً»، وأنه أيضاً صديق مقرب جداً من ستانلي فيشر، الذي كان في السابق في المركز الثاني في صندوق النقد الدولي، ثم أصبح حاكماً لبنك «إسرائيل»، ويشغل ستانلي فيشر حالياً المركز الثاني في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي...

والآن، لدينا حاكم البنك المركزي الذي لديه علاقة شخصية وثيقة مع ستانلي فيشر، الرجل الثاني في مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وكما هو معروف وموثق، فهو دائماً الرجل رقم اثنين، أي الآمر الناهي في نهاية المطاف، والذي يقوم بصياغة السياسات كافة. إذاً، هذه هي خلفية المشهد.

خطة Real هي خطة في الأساس لتحويل جميع عمليات الديون الداخلية إلى الدولار «دولرة» بحيث ألّا يملك البلد في الواقع سياسةً نقديةً

● ما هي خطة «Real» الاقتصادية في البرازيل؟

إنها هامة جداً. في الواقع، خطة Real هي خطة في الأساس لتحويل عمليات الديون الداخلية جميعها إلى الدولار «دولرة»، بحيث ألا يملك البلد في الواقع سياسةً نقديةً. وهو يربط العملة الوطنية– الريال البرازيلي– بالدولار وهذا يعني أنه يجب أن تكون معتمدة من قبل معاملات الفوركس للحفاظ على هذا التكافؤ. ومن ثم ذلك يعني حقاً أنه إذا كنت ترغب في استخدام السياسة النقدية الخاصة بك لتعبئة الموارد الداخلية، فهي تتحول إلى الدولار.

● أنت كتبت: «إن الهدف من الانقلاب كان إلغاء سيادة البرازيل في صياغة سياسة الاقتصاد الكلي» لماذا يقف وول ستريت أو الولايات المتحدة ضد سيادة الدولة؟

هذا سؤال مهم جداً، وعليها حقاً أن تهتم بالسياسة النقدية. في الواقع، تحدد السياسة النقدية سيادة البلاد. وهي قدرة البلد على تمويل مشاريعها التنموية بشكل فعلي. للقيام بذلك، عليك أن تكون قادراً على زيادة مستويات الدين الداخلي. ونحن نفعل ذلك في الولايات المتحدة وكندا وهلم جراً. نحن نستخدم عمليات الديون لتمويل البنية التحتية والطرق والمدارس والمستشفيات. ولكن ما هو على المحك في البلدان النامية، هو أن العملة المحلية مرتبطة بالدولار، وفي أسواق العملة دُعمت من قبل الديون المقومة بالدولار «المدولرة»، والتي كان يجب أن يتم تكبدها لدعم العملة. ذلك أنه عند البدء في زيادة المعروض من النقود لتمويل التنمية– وهي آلية صعبة ومعقدة– عليك في الواقع أن تقترض بالدولار، ما يعنيه ذلك فعلياً، هو أن العملة المحلية هي فعلياً مجرد وكيل عن الدولار. إنها عملة «مدولرة»، بحيث إنه كلما كنت ترغب في بناء طريق أو جسر أو مجمع لتوليد الطاقة الكهرومائية باستخدام الموارد المحلية، سيتحتم عليك زيادة المديونية الخاصة بك، من حيث القيمة الدولارية. وبعبارة أخرى، يصبح الدين الداخلي ديناً خارجياً.

هذا هو في نهاية المطاف ما حدث في البرازيل، من خلال خطة الريال. في خطة الريال استخدم الريال كعملة برازيلية مع ربطها بالدولار الأمريكي، واستمر ذلك عن طريق دعم متواصل للعملة للحفاظ على هذا التكافؤ. ويعني ذلك أن البرازيل كانت تقيّد نفسها بدين من حيث الدولارات وفي كل مرة تزيد من مستويات الإنفاق، على سبيل المثال وهلم جراً، ستكون في نهاية المطاف مجبرة على الاقتراض بالدولار. ماذا يعني ذلك، لنعد إلى هذا السؤال: هو أن وول ستريت، التي تسيطر على السياسة النقدية وأعمال التنمية الداخلية جميعها وتمويل البنية التحتية والمدارس والطرق وهلم جراً، تطلب الاقتراض بالدولار للقيام بذلك.

سأعطيك مثالاً على ذلك. قررت فيتنام، في أعقاب تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة، أن تبدأ مشروعاً كبيراً لإصلاح الطريق السريع الرئيسي في البلاد، الذي يربط العاصمة هانوي، في الشمال بمدينة هوشي منه، أو ما كان يعرف سابقاً باسم سايغون. ويطلق عليه الطريق رقم 1. في الساحل الشرقي للولايات المتحدة، يوجد أيضاً الطريق الذي يربط بين نيويورك وصولاً

المثقلة بالديون... البرازيل نموذجاً

إلى ميامي.

ما حدث هو أن هذا المشروع كان لإصلاح الطريق، ولهذا كان عليهم أن يعرضوا مناقصةً دوليةً لشركات البناء القادمة- عقود كبيرة بعدة ملايين من الدولارات- ولإصلاح الطرق كانوا يحتاجون إلى رؤوس الأموال الأجنبية. ولكن في الواقع، ما ستفعله رؤوس الأموال الأجنبية هو التعاقد من الداخل مع الشركات المحلية التي ستقوم ببناء الطريق. ما يحدث في ظل هذا النوع من الآلية هو التحول من الدين الداخلي إلى الديون الخارجية. أنت لا تحتاج إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية لإصلاح الطريق، أو حتى لبناء طريق. التكنولوجيا متوفرة ، والدراية متوفرة أيضاً، وأنت لا تحتاج إلى ذلك الاستثمار الكبير من حيث رأس المال أو المواد. كل شيء موجود في البيئة المحلية.

وهذا يعيق الآليات. فوراً، بمجرد تطبيع هذا البلد، تقول هذه المؤسسات المالية: «حسناً، نحن سنقدم لكم المال في إطار مشروع البنك الدولي لبناء الطريق، ولكن يجب أن يكون هنالك عرض مناقصة لشركات المقاولات الدولية وما إلى ذلك، ثم عليك استخدام المال الذي نقدمه لك، لتدفع لهذه الشركات»، وهكذا تصبح هذه البلدان مدينةً وغير قادرة على إدارة عمليات الديون الداخلية تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد رأيت هذا في العديد من البلدان.

هناك ما يسمى PIP، برنامج الاستثمار العام، وهي قائمة من المشاريع، ويدخل البنك الدولي في نهاية المطاف من خلال هذه القائمة، ويمكنه اختيار تمويل ما يريده من هذه المشاريع ، وأن يتجاوز الحكومة في اختيار المشاريع الاستثمارية.

وذلك في النهاية هو جوهر السيادة الاقتصادية. إنها قدرة البلد على استخدام الأدوات النقدية لتمويل التنمية، وتنتفي هذه القدرة تحت العلاقات السائدة التي تربط هذه الدول مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين.

● حسنا، من الصحيح أنه إذا تمكن البلد من أن يصدر ديونه داخلياً سيتمكن من التحكم في تلك السياسة وآثارها. ولكن إذا تم تصدير ديونه خارجياً، فسيفقد السيطرة لمصلحة الغير، أليس كذلك؟

تماماً. لقد صغتها بالضبط. هذه هي طبيعة تلك العلاقة. وحالما يرتبطون بهذه المؤسسات المالية الدولية، التي تراقب مشاريعهم الاستثمارية وتوفر لهم التمويل اللازم، ثم أن هذا التمويل خارجي، وبالدولار، وبالتالي سيخضعون للشروط المفروضة من قبل الدائنين التي تحمل طابعاً سياسياً. وهكذا، سوف يقولون: «حسناً. لقد ساعدناكم على بناء هذا الطريق ولديكم الآن ديون بقيمة 50 مليون دولار أو 100 مليون دولار. عليكم سداد هذا الدين الآن». ثم تقول الحكومة: «حسناً، ليس لدينا أي أموال لسداد الدين». ثم يجاوبونهم: «سنقدم لكم المال ولكن عليكم أن تقبلوا سياسة معينة بالشروط التي سنفرضها- وبعبارة أخرى، تغلقون المستشفيات والمدارس الخاصة بكم وستعملون بهذه الطرق التقشفية». ثم يطالبونهم بالخصخصة. وهكذا في الواقع، فإن عملية صنع الدول المثقلة بالديون، هو مفتاح السيطرة على سيادتها.

الآن، تختلف هذه الآليات في الاتحاد الأوروبي إلى حد ما. هنالك معاهدة ماستريخت الشهيرة، التي تعود إلى ما قبل منطقة اليورو، ومعاهدة ماستريخت وضعت الأساس حيث لا يمكن للدول الأعضاء تمويل تنميتها بشكل فردي من عمليات البنك المركزي، ولكن في نهاية المطاف، بالطبع، لديهم البنك المركزي الأوروبي، وهذا يخلق الظروف الضرورية لجعل الدول الأعضاء، وخاصةً الأضعف مثل اليونان وايرلندا والبرتغال في وضع سابقاتها ذاته، ويمكن الانتقاص من سيادتها لأنهم لا يستطيعون استخدام مواردهم. وليس لديهم عملةٌ وطنيةٌ لتمويل تنمية الدولة. ثم ما يحدث هو أن يتم أخذ ممتلكاتها والخصخصة والفقر وهلم جراً.

جوهر السيادة الاقتصادية هو قدرة البلد على استخدام الأدوات النقدية لتمويل التنمية وتنتفي هذه القدرة تحت العلاقات السائدة التي تربط هذه الدول مع الدائنين

وهذا ما نراه يحدث في بلدان أوروبية عدة. اليونان، بطبيعة الحال، هي المثال الهام الذي حدثت فيه هذه الآلية. والبنك المركزي الأوروبي في الواقع يلعب الدور الممائل في بعض الجوانب لدور صندوق النقد الدولي، ولكن في سياق آخر، بالطبع. صندوق النقد الدولي تصرف على هذا النحو فيما يتعلق البرازيل، ولكنه في الآونة الأخيرة قام بالعملية أيضاً، فيما يتعلق بدول مثل اليونان والبرتغال.

● ما هي الجهات الفاعلة في الشركات الرئيسة فيما كان يسمى بـ«النظام العالمي الجديد»؟

أود أن أقول، بصفة عامة: إن الشركات الفاعلة الرئيسة في النظام العالمي الجديد، أولاً وقبل كل شيء هي: وول ستريت، والتكتلات المصرفية الغربية، والتي تشمل أيضاً المنشآت البحرية، وجزر كايمان، وغيرها. لقد تحدثنا كثيراً عن ذلك في أوراق بنما، ولكن في الواقع يتم التحكم في تلك المواقع البحرية كلها، من قبل المؤسسات المصرفية الكبيرة. وبطبيعة الحال، فهي مرتبطة أيضاً بغسل الأموال والمخدرات وما شابه.

المجمع الصناعي العسكري، على الأقل كما دعاه أيزنهاور، وتجمع ما يسمى «مقاولي الدفاع»، إنهم ليسوا متعاقدين في مجال الدفاع، هم متعاقدون في مجال الحرب- الأمن، وشركات المرتزقة، التي تتسابق دولياً على عقود مع وزارة الدفاع الأمريكية والشركات الأمنية الخاصة الكبيرة مثل G4S، والتي بشكل ما كانت على علاقة أيضاً بأحداث أورلاندو.

ثم لديك، بالطبع، شركات الطاقة، والنفط والطاقة العملاقة الأنجلو- أمريكية. وهم مهمون جداً. ثم لديك التكتلات في مجال التكنولوجيا الحيوية التي تتحكم بشكل متزايد بالزراعة والسلسلة الغذائية وشركة مونسانتو بالطبع، جزء من ذلك. وشركة كارجيل وشركات المواد الغذائية الكبرى هي جزء من ذلك.

ثم تتداخل مع التكتلات في مجال التكنولوجيا الحيوية لديك شركات الأدوية الكبرى، وشركات بيغ فارما، وأود أن أقول هنا: إن تلك الشركات الدوائية الكبيرة تتداخل أيضاً مع المجمع الصناعي العسكري، لأنهم أيضاً منتجو الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ثم لديك، بالطبع، عمالقة الاتصالات، وتكتلات وسائل الإعلام، والتي هي جزء من الذراع الدعائية للنظام العالمي الجديد.

هناك تداخل كبير بين مختلف هذه الفئات العريضة جداً، ولكن أعتقد، في الأساس، وكتلخيص لذلك، وول ستريت والتكتلات الغربية المصرفية، المجمع الصناعي العسكري، والنفط والطاقة العملاقة الأنجلو- أمريكية، والتكتلات في مجال التكنولوجيا الحيوية، شركات الأدوية الكبرى وتكتلات وسائل الإعلام العالمية.

■ *ميشيل شوسودوفسكي: اقتصادي ومؤسس ومدير ومحرر في «مركز البحوث حول العولمة» الذي أسس في مونتريال، مقاطعة كيبك الكندية. وهو مؤلف 11 كتاباً منهم: «عولمة الفقر والنظام العالمي الجديد»، و«الحرب والعولمة: الحقيقة الكامنة خلف أحداث 11 أيلول»، و«حرب أميركا على الإرهاب، وعولمة الحرب: حرب أميركا الطويلة ضد البشرية».

تحرير الموصل في مراحله الأخيرة؟

يستكمل الجيش العراقي- بمساندة قوات «التحالف» الذي تقوده الولايات المتحدة- عملياته العسكرية في معركة تحرير الموصل من قبضة تنظيم «داعش» الإرهابي، والتي انطلقت في تشرين أول من العام الماضي، وسط تقدمات واسعة، تلتها موجة من التباطؤ قبل أن تستطيع القوات العراقية السيطرة بالكامل على الجزء الشرقي من المدينة...

■ محمد جاويش

المرحلة الثانية من تحرير الموصل، أعلن عنها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، في منتصف شهر شباط الماضي، وهي مرحلة تحرير الجزء الغربي من مسلحي «داعش»، وفعلاً استطاعت القوات العراقية بالتقدم سريعاً على هذه الجبهة، وسط انهيارات كبيرة في صفوف التنظيم الإرهابي...

نحو المرحلة الأخيرة

التقدمات المهمة في الجزء الغربي من المدينة، بدأت باستعادة قاعدة عسكرية عراقية، وقرى واقعة جنوب غرب الموصل، والوصول إلى مطارها بالكامل، وبالتوازي مع هذا التقدم، استطاعت القوات العراقية استعادة معسكر الغزلاني.

بعد ذلك، تقدمت القوات العراقية نحو المدينة وسيطرت على البنك المركزي القريب من حي الداوسة في الموصل، ومتحف الموصل الأثري ومحطة «اليرموك» للكهرباء وهي المحطة الرئيسة التي تزوّد مدينة الموصل بالكهرباء.

ومؤخراً، أعلنت القوات العراقية في 13/آذار الحالي عن تحرير حي الموصل الجديدة، وقال قائد عمليات «قادمون يا نينوى»، عبد الأمير يارالله: إن «قوات مكافحة الإرهاب حررت حي الموصل الجديدة في الساحل الأيمن من مدينة الموصل».

كما نقلت وكالات أنباء عن قيادة الشرطة الاتحادية: إن القوات العراقية اقتربت 800 متر من مسجد الموصل، ليعاود العبادي في 14/آذار الحالي التأكيد على وصول معركة الموصل إلى مراحلها الأخيرة لتحريرها من قبضة تنظيم «داعش».

وزير الهجرة والمهجرين العراقي، جاسم محمد الجاف، أعلن عن نزوح 100 ألف مواطن عراقي جراء المعارك على الساحل الأيمن «الجزء الغربي» لمدينة الموصل، وكان الوزير في وقت سابق، قد ألقى باللوم على المنظمات التابعة للأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين، بحسب بيان صادر عن مكتبه الإعلامي في 4/آذار الجاري، قائلاً: «كنا نأمل أن نلمس دوراً واضحاً وفاعلاً من الأمم المتحدة في عمليات إغاثة وإيواء نازحي الساحل الأيمن للموصل، وبالشكل الذي يتلاءم مع هذه الأعداد الكبيرة من النازحين، وبالسرعة المطلوبة، إلا أن هناك وللأسف تقصيراً واضحاً في عملها».

أزمة إنسانية وأخرى إعلامية

هنا يمكن القول: إن الحكومة العراقية تلقي بالمسؤولية على الأمم المتحدة، وفي ذلك جزء من الحقيقة، لكن الحكومة العراقية في تحضيرها لعملية تحرير الموصل، والتي أخذت أشهراً طويلةً قبل الوصول إلى تخوم المدينة، لم تأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار ضمن مخطط عملية التحرير وهو ما وضع النازحين منذ بداية العملية العسكرية ضمن ظروف صعبة، ومن جهة أخرى، فإن التعمية الإعلامية، ونقص المعلومات الواردة من داخل المدينة، من قبل قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، ساهم بشكل كبير في تفاقم الأزمة الإنسانية. وفي هذا السياق، استغربت الناطقة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، من صمت وسائل الإعلام العالمية حول معاناة مدنيي الموصل. وقالت زاخاروفا: «لا تظهر في أهم المؤتمرات الصحفية بالعواصم وفي الصحف الرئيسية وعلى أغلفة المجلات أية صور أو هاشتاغات، أو عناوين لافتةً حول المأساة الإنسانية في الموصل، ولا توجد أية أرقام واقعية أو حقائق أو بيانات حول وضع اللاجئين والنازحين في المخيمات، ولا تخرج أية مظاهرات أمام سفارات دول التحالف»، وأضافت زاخاروفا: «يتجنب الجميع في الفضاء الإعلامي العالمي، الحديث عن مأساة الموصل بأقصى درجات الحذر التي تسمح بها أبعاد الكارثة».

موسكو إلى واجهة الحل السياسي في ليبيا..

توقف عملياً النشاط السياسي لحل الأزمة الليبية، بعد توقيع أطراف النزاع في 17/كانون أول/2015 على «اتفاق الصخيرات» الذي نتج عنه المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، على أن يبقى المجلس النيابي في طبرق كهيئة تشريعية...

■ وائل سعد

يمكن اعتبار نتائج «اتفاق الصخيرات» في حينها مرحلةً على طريق الحل السياسي للأزمة الليبية وليست حلاً ناجزاً للأزمة، وهو «أي الاتفاق» تعبير عن موازين القوى الدولية والإقليمية المحيطة بالحدث الليبي في حينها، أي في نهايات العام 2015...

تحريك الملف السياسي مجدداً

في الأشهر الأخيرة، زاد النشاط الروسي على خط الأزمة الليبية، بمبادرات ووساطة بين الأطراف المتنازعة داخلياً، تم دعوتها تباعاً لعقد مناقشات حول سبل حل الأزمة، حيث بحث نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، في موسكو 13/آذار الحالي، مع عبد الباسط البدري، مبعوث قائد الجيش الليبي، خليفة حفتر، التطورات الأخيرة في الملف الليبي، وجاء في بيان صادر عن الخارجية الروسية في هذا الصدد: إن المحادثات شملت «تبادلاً مفصلاً للآراء حول تطورات الوضع في ليبيا، بالتركيز على أهمية حوار شامل بمشاركة ممثلين عن القوى السياسية الأساسية جميعها والمجموعات القبائلية والمناطق». كما كانت موسكو قد استضافت بداية الشهر الحالي رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فائز السراج.

إلى هذا، يبدو التنسيق متزامناً بين الطرفين الروسي والمصري، فيما يخص الأزمة الليبية، وهو الأهم عملياً في محيط ليبيا، مع الإشارة إلى امتعاض الرئيس التونسي السبسي، من النشاط الروسي ليتوافق بذلك مع المخاوف البريطانية والأمريكية المعلنة حيال هذه المسألة، حيث قال السبسي، في حوار لصحيفة «العرب» اللندنية: «ماذا نفعل إذا وجدنا روسيا جاراً بتدخلها في الملف الليبي كما حدث الأمر مع الملف السوري؟.. ما هي مبادراتنا إذا اتفق الروس مع الأمريكيين والأوروبيين على جدول تدخل في ليبيا؟»، مشدداً على أن دول الجوار هي التي «ستدفع الثمن من أمنها واقتصادها واستقرارها».

لماذا القلق؟

هنا يبدو السبسي «محقاً» في قضية واحدة هي: إن الوجود الروسي بما يحمله من مبادرات حل، مهمتها فتح إمكانيات الحوار المباشر بين الأفرقاء الليبيين، من شأنه أن يضعف مواقف الدول التي أخذت على عاتقها طوال سنوات الحرب حل الأزمة الليبية، ولم تستطع إلا أن ترى حل الأزمة الليبية من منظور المكاسب السياسية والاقتصادية لها، والأمر ينساق على أوضاع الدول الأوروبية، التي عزفت عن إيجاد حل للأزمة اليمنية، وبالتالي، فإنه من المرجح أن نشهد حراكات موازية للحراك الروسي والمصري الجاري حالياً، بغية البقاء في دائرة الحل للأزمة الليبية، وهو ما يصب عملياً في مصلحة الليبيين، الذين تزداد فرص نجاحهم في إخراج بلادهم من دوامة الحرب الحالية.

إلا أن ذلك لا يعني بالطبع، أنّ رغبة روسية بالحضور العسكري في شمال أفريقيا قد اتخذت، وهو ما يجري استبعاده اليوم نظراً لفقدان الحاجة إلى سيناريو كهذا، لا سيما أن سقف المطالب الروسية في ليبيا يتجسّد اليوم في إنجاز حل سياسي، وكف يد الغرب عن العبث بمستقبل ليبيا، بما في ذلك منع تحول البلاد إلى قاعدة انطلاق للتنظيمات الإرهابية، نحو أماكن أخرى من العالم.

نار نوروز في الشرق !

تحتفل شعوب الشرق بأعياد الربيع كل حسب طقوسه المحلية، ويصادف 21 آذار من كل عام عيد النوروز «اليوم الجديد»، وحسب الإسطورة الكردية فإن نوروز يأتي لإحياء ذكرى انتفاضة كاوا الحداد ضد الملك الظالم أزدهاك، ومنذ ذلك الوقت يتم إشعال النار في رؤوس الجبال كل عام، ويعتبر العيد رأس السنة الكردية ورمزاً للنضال ضد الظلم.

■ آلان داود

في آذربيجان تقام احتفالات النوروز في معابد النار القديمة، ويعتبر يوماً للتسامح، وكان حكام آذربيجان القدماء يصدرون مراسيم عفو عن السجناء في هذا اليوم، بينما تستمر احتفالات النوروز في إيران لأسبوع كامل، ويعتبر رأس السنة الشمسية الفارسية.
ومن مراسم النوروز في إيران ظهور الحاج فيروز في الشوارع، ويرتدي في العادة لباساً أحمر ويصبغ وجهه بلون أسود، وبعدها يقوم بإنشاد قصائد شعبية. كما يصنع البيض الملون في إيران يوم العيد في طقس يذكر بعيد الفصح.
تمتد احتفالات نوروز إلى باكستان وأوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان وقرغيزيا وجمهوريات القفقاس وروسيا الجنوبية، واحتفل الصيادون والفلاحون في ساحل شرق أفريقيا بالنوروز، ويدعى في السواحيلية بـ «النيروزى».
حسب اليونسكو، يحتفل اليوم ما يقرب من 300 مليون شخص في أنحاء العالم جميع بالنوروز، وفي جلسة في شباط 2010 م، قررت اليونسكو إدراج عيد النوروز في القائمة النموذجية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية، كما اعترفت بيوم 21 آذار بوصفه «يوم نوروز الدولي».
تحتفل شعوب الشرق بأعياد الربيع منذ القدم في 21 من آذار حتى بداية نيسان، فهو نوروز عند الشعوب الإيرانية وشعوب آسيا الوسطى وروسيا الجنوبية وعيد شم النسيم في مصر وعيد أكيتو في الأول من نيسان عند البابليين القدماء والسريان والآشوريين ورأس السنة السومرية القديمة «زكماك»، وسرسال عند الإيزديين في الأربعاء الأول من نيسان، وعيد الزهورية في آخر يوم خميس من نيسان في الساحل السوري وعيد الربيع عند الأرمن وعيد الربيع «تشونجي»، الذي يستمر ثلاثة أسابيع في الصين في الصين وعيد الفصح.
تقام احتفالات عيد النوروز في سورية في الجزيرة والرقة وحلب ودمشق واللاذقية، وتبدأ طقوس إشعال النيران ليلة 20 آذار، لتبدأ في اليوم الثاني احتفالات شعبية مصحوبة بالغناء، وحلقات الدبكة والزي التقليدي.
كل نوروز والشعب السوري بألف خير

أخبار ثقافية

ندوة نقدية عن محمود درويش

أقام الاتحاد العام للأدباء والكتاب الفلسطينيين يوم 15 آذار في مقره بدمشق ندوةً نقديةً بعنوان «الحكائية في شعر محمود درويش وتناولت مسيرة الشاعر الفلسطيني الراحل وتأثرها بالأحداث في المنطقة من جهة وبحالات نفسية مر بها الشاعر من جهة ثانية.
شارك في الندوة عدد من الكتاب وجمهور من المهتمين، جاء في الافتتاح نبذة عن الحياة النضالية والأدبية للشاعر، وأبرز محطات حياته والتي كان معظمها انعكاساً لتحولات وأحداث كان لها ثقلها في مسار القضية الفلسطينية، وحياة الإنسان الفلسطيني وتطلعاته.
وجرى الحديث عن الحكاية والسرد الحاضران قصائد درويش، فالسرد عنده يمتلك البيئة الزمانية والمكانية والشخصية، والقدرة على تطوير الشخصية مع الحوار والدراما.

مجلة المعرفة تحتفي بالمرأة

صدر العدد الجديد من مجلة المعرفة لشهر آذار محتفياً بالمرأة وبإبداعها، وتضمنت المجلة الصادر عن وزارة الثقافة عدداً من البحوث والدراسات عن المرأة والإبداع لديها وأهم المشكلات التي تواجهها إلى جانب عرض للإصدارات الجديدة وكتاب المعرفة الشهري الذي تضمن رواية «حوذي الموت» للروائية السويدية سلمى لاجرلوف.
جاء في كلمة العدد عن حكايات شهرزاد، تلك الحكايات التي استطاعت شهرزاد أن تقدم كل هذه الثرثرة الحكائية التي أفضت إلى النهايات السعيدة والى المصالحة والسلام بين المرأة والرجل. وضم باب الدراسات والبحوث عناوين متنوعةً وهي «أنوثة القصيدة واقنعة الشعر السحرية» و«المرأة والمعاناة الوجودية عند الصعاليك» «النساء وعلم الفلك».

كانوا وكنا

في 21 آذار من كل عام كانت مناطق عدة في سورية، تشهد احتفالات عيد النوروز، تجري طقوس هذا العيد في أحضان الطبيعة، بمشاركة الفرق الفنية الفولكلورية في تقديم باقة من الأغاني التي كانت تعقد على أنغامها حلقات الدبكات الشعبية، تلبس الفتية والفتيات الزي التقليدي في العيد في احتفالات تستمر منذ الصباح حتى المساء.
كانت مناطق جبل كوكب في الحسكة، وطرطب في القامشلي، وعين ديوار في ديريك، وجولبستان في الدرباسية، وجبل مشتنور في عين العرب، وحي تشرين في دمشق وغيرها مناطق لإقامة طقوس الاحتفال وإشعال نار العيد.
● الصورة من احتفالات عيد النوروز في منطقة رأس العين في الجزيرة السورية سنة 1980.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/03/17» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

البطل الإيجابي المغيب قسراً!

أول ما يتبادر للذهن عند ورود عبارة «البطل الإيجابي»؛ هو مذهب الواقعية الاشتراكية، الذي تكرس في الثقافة الإنسانية التي اعتمدت الفلسفة الماركسية في تفسيرها للتاريخ ورؤيتها للمستقبل، وفق منطق التطور التاريخي للشعوب، وحتمية انتصارها لذاتها، سواء كان ذلك في الأدب، وخاصةً في الرواية، أو بغيرها من مجالات العمل والإبداع الإنساني، العلمي والنظري.

■ عاصي اسماعيل

فالرواية هي أكبر الأجناس القصصية، وهي تعتمد السرد الطويل، ذا الطابع النثري، في وصف الشخصيات والأحداث والأماكن، على شكل قصة متسلسلة، تعرض حكاية البطل والمجتمع بأن معاً، وهي حكماً يجب ألا تخلو من الرسالة أو الدروس والعبر، التي يسعى الكاتب نقلها للقارئ، والتي تسمى بالموضوع والهدف من القصة «الرواية».

نقد الواقع بغاية التغيير؟

البطل في الرواية، هو الشخصية المحورية، وهي كغيرها من الشخصيات، يجب أن تجذب القارئ، عبر ما تنطوي عليها من تأزمات وحالات جدل وصراع، تغذي الحوارات، كما وتغذي الأحداث المتتالية، مع ما تحمله هذه وتلك من سبل التطوير على الشخصيات، وخاصةً شخصية البطل، خلال سير الأحداث باتجاه الحل، وهو ما تُعنى به الحبكة القصصية.

فالبطل في الرواية الأدبية، المعتمدة على الواقعية في تفسير الماضي ورؤية الحاضر، واستشراف المستقبل، هو شخصية واقعية، مهمتها الأساسية نقد الواقع والاحتجاج عليه، بغاية تحسينه والدفع به نحو الأفضل، وهو، وإن وجد نفسه وحيداً في مواجهة واقعه وعالمه، إلا أنه يستطيع تجاوز العراقيل، ويجد فرصته في الانسجام مع محيطه ووسطه الاجتماعي، الذي يتشبع منه بالوعي الاجتماعي، الذي يصقل شخصيته ويبلورها ويعمقها أكثر، أثناء سير الحبكة القصصية، ليصل في ذروتها وقد تبينت معه الحقائق كلها متكشفةً وواضحةً، وهو أثناء تجذُّر اهتماماته بالجوانب الاجتماعية المرتبطة بوسطه، ينشغل عن الذاتي والفردي، ليذوب في بوتقة الجماعة، والواقع بمختلف جوانبه، لتكون صورة الحل بالنتيجة هي انعكاس لصورة المجتمع، وفق رؤية واقعية للغرض، أو الرسالة، المتوخاة من العمل الأدبي.

موضوعية تعتمد التقدم العلمي

انتشر المذهب الواقعي اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك إثر تكريس النظرة الموضوعية للحياة وللواقع، التي ارتبطت بالتقدم العلمي المعتمد على المنهج التجريبي في العلوم، وما رافقها من تقدم وتطور، بعيداً عن الإغراق في الذاتية التي غلبت على المذاهب الأخرى، الهاربة من الواقع، وكرد على تفشي النزعة الفردية الباحثة عن المال في المجتمع الرأسمالي، والنفعية في النظرة للمجتمع، دوناً عن الموضوعية والعلمية وضرورات الواقع نفسه.

أبطال من رحم الحياة!

تجذرت المدرسة الواقعية في الأدب، وقد لمعت أسماء العديد من كتاب الرواية الواقعية، ليحفر الكثيرون منهم أسماءهم على صفحات التاريخ، عبر شخوصهم المرسومة، بجوهرها الإنساني القائم على المعاناة والانكسارات والطموحات، والنضال في ظروف الحياة المتنوعة، مع الاحتفاظ بهذا الجوهر رغم العثرات والصعاب، ليظهر أبطال هؤلاء أكثر تميزاً بايجابيتهم وتفاعلهم مع الحياة.

من هؤلاء ديستويفسكي- تشيخوف- بوشكين- تولستوي- غوركي- ماركيز- عبد الرحمن منيف- عبد الرحمن الشرقاوي- حنا مينة- الطيب صالح وغيرهم الكثير.

وهؤلاء لم يظهر إبداعهم عبر اختراع أبطالهم من العدم، بل تجلى ابداعهم عبر اكتشاف هؤلاء الأبطال من رحم الحياة نفسها، وهم على ذلك، بغوصون بعمق الواقع نافذين إلى جوهره، ليعيدوا صياغته بأسلوب جديد، واضعين مهمةً جديدةً للأدب مفادها إعادة النظر إلى الواقع بغاية تغييره، ليس عبر اللغة الأدبية، أو الأدب بذاته، بل عبر بث روح التغيير الإيجابي بالبشر، القادرين وحدهم بالنتيجة على فعل التغيير المطلوب، استناداً لإمكانات الواقع نفسه، عبر سيرورته وضرورته التاريخية.

ولعله هنا يظهر الفارق الجلي في عملية إعادة بناء الشخصيات الحية في أدب هؤلاء، باعتبارهم أبطال واقعهم المجتمعي، ودورهم الإيجابي فيه، وبين الشخصيات المختلقة من الخيال المحض، أو المعاد تركيبها، بعيداً عن الواقع وإمكاناته، كشخصيات سوبرمان والرجل الوطواط، وغيرها من الشخصيات، التي تمثل الفردانية في البطولة، مع تعظيم هذه الفردانية، بعيداً عن الواقع ومتغيراته وأفقه، وبحيث تصبح القصة أو الحكاية هي تكريس للفرد البطل بمعزل عن المجتمع بالنهاية.

تغييب مقصود

على ذلك ما زالت بعض المدارس الأدبية، وعلى الرغم من تأثرها بالمدرسة الواقعية، يتذرعون بغياب البطل عن الواقع المعاش، لذلك يلجؤون لاستحضاره من التراث والتاريخ، أو عبر استحضار أبطال الأساطير، وتوظيفها في التعويض عن ذلك الغياب، حتى أن البعض منها اعتبر أن الروائي ليس ملزماً بهؤلاء الأبطال المكسوين لحماً ودماً، ويمكن أن يستعاض عنهم بنماذج أخرى من البطولة، كالأشياء أو الأمكنة، التي غايتها إبعاد الإنسان عن واقعه المعاش، مغيبين بشكل مقصود نماذج البطولة المعاشة كلها.

الصراع محتدم!

ليغدو الأمر أكثر وضوحاً على أنه صراع محتدم، بين داعمي هذه المدارس، الآفلة زماناً، مع متمرسي المدرسة الواقعية، التي استطاعت أن تغزو التقانات الحديثة كلها، من سينما وتلفزيون وشبكة عنكبوتية، وقد أكدت ثباتها وقوتها بحضورها المتصاعد، على الرغم من مساعي التشويه والتشويق المقابل كلها، المتمثل بتعظيم البطولة الفردية واستحضار العنف والقسوة والخوف والتآمر، وغيرها، وعلى الرغم من كل الدعم والتمويل الذي تمتلكه القوى الداعمة، ومن النموذج الرأسمالي نفسه، كبنية باتجاه الأفول.

وليبقى الواقع، هو المنهل الأساس في تكوين الشخصيات، في الأعمال الأدبية، باعتبار أنها تتحدث عن الإنسان وحياته ومستقبله، وليكرس قصب السبق لمصلحة المذهب الواقعي الاشتراكي، ليس على مستوى المقدرة على عكس الواقع الموضوعي فقط، بل وفي استشراف المستقبل أيضاً، سعياً للتغيير الإيجابي المنشود، المتأصل برحمه كسيرورة تاريخية.